

﴿ فصل الخطاب ﴾

او

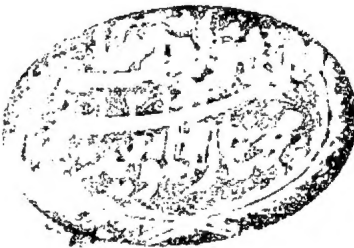
تفليس ابليس . من تحرير المرأة ورفع الحجاب
تأليف

مختار بن احمد مؤيد باشا العظمي

— ٥٥٥ —

طبع برخصة نظارة المعارف الجليلة المؤرخة في ١٧
محرم سنة ١٣١٨ نومرو (٧٢)

حقوق الطبع محفوظة لمؤلفه ومسجلة بهذا الختم



نبيد

طبع بالمطبعة الادبية في بيروت سنة ١٣١٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم اني اعوذ بك من شياطين الأُنس والجان . واتبرك باسمك
 يا رحيم يا رحمن . واحمدك يا من انزل على عبده الكتاب (منه آيات
 محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ
 فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله الا الله
 والراسخون في العلم) واشكرك على نعمائك التي مننت بها علينا بقولك
 (اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً)
 وأسئلك ان لا اكون من الاخسرين اعمالاً الذين ضل سعيهم في
 الحياة الدنيا وهم يحسبون انهم يحسنون صنعاً) واشهد بما شهد الله به
 (انه لا اله الا هو والملائكة وأولوا العلم قائماً بالقسط لا اله الا هو العزيز
 الحكيم ان الدين عند الله الاسلام) واشهد ان سيدنا (محمداً رسول الله
 والذين معه اشداء على الكفار رحماء بينهم) القائل عن لسان ربه (وان
 هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله)
 اللهم فصل وسلم عليه وعلى آله واصحابه الموصوفين بالهداية والاعتصام
 بحبل الله وسنة رسوله الذين عهد اليهم بقوله (ان من يعش منكم بعدي

فسيرى اختلافاً كثيراً فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من
 بعدي (أيكم ومحدثات الأمور) فان كل محدثة بدعة وكل بدعة
 ضلالة وكل ضلالة في النار (ان الله فرض فرائض وفرضت فرائض
 الأهل عسى رجل يبلغه الحديث عني فلا يعمل به ويقول بيننا
 وبينكم كتاب الله فما وجدنا حلالاً استحلفنا وما وجدنا فيه حراماً
 حرمناه وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله وإني أوتيت الكتاب
 ومثله معه) : (من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من
 عنقه) (اصحاب البدع كلاب النار) (ما تركت شيئاً يقربكم إلى الله
 تعالى الا وقد امرتكم به ولا شيئاً يبعدكم عن الله الا وقد نهيتكم عنه . فما
 نهيتكم عنه فاجتنبوه وما امرتكم به فاتوا منه ما استطعتم) او كما قال .
 صلاة وسلاما دائمين ما جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا
 (اما بعد) فيقول العبد الأسير بذنبه . الفقير لربه . المستعين
 بالله المغني . مختار بن احمد مؤيد باشا العظمي هذا كتاب جمعت فيه
 مما قال الله ورسوله في حق الأزواج والزوجات والاباء والابناء .
 وما قاله الراسخون في العلم من اهل السنة والجماعة في تفسير كلام الله
 وشرح حديث رسول الله . ولم انقل فيه عن ملحد او فاسق تبوأ بالتأويل
 مقعده من النار . وسميته (فصل الخطاب او تفليس ابليس من تحرير
 المرأة ورفع الحجاب) ورتبته على مقدمة وابواب وفصول وارجو من

الله حسن القبول : وما الفته لا رشد به من اتاهم الله الحكمة
 فاستمسكوا بالعروة الوثقى (اولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده) ولا
 لا هدي به قوماً ختم الله على قلوبهم فغرتهم الحياة الدنيا ففرقوا دينهم
 وكانوا شيعاً كل حزب بما لديهم فرحون . لكنني الفته رجاء ان
 يكشف الله به عن بصائر المغرورين باقاول الذين (يقولون هذا من
 عند الله وما هو من عند الله ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون) وان
 ينفع الله به الالباء والامهات والبنين والبنات والمسلمين والمسلمات
 المحصنين والمحصنات : والذي حملي على تأليفه وتعرض نفسي
 لما لا اشك بوقوعه من لوم لا اثم وانتقاد منتقد مع علي بعجزي ومزجاة
 بضاعتي هواني في اثناء مناظرتي في احدى الجرائد مع بعض شبان
 دمشق في مسألة حقوق المرأة سمعت بظهور كتاب في مصر سماه مؤلنه
 (تحرير المرأة) فعجبت من هذه التسمية لاني لم اتصور لها مسمى سيما ان
 المؤلف مسلم لكنني لما قستها على تسمية اخواننا المناظرين الموضوع الذي
 كنافيه (حقوق المرأة) وما هو منها بشي علمت انها من اسماء الاضداد .
 فاستحضرت وطالعت و تأملت فوجدته كما ظننت بل كما تيقنت واذا بمؤلفه
 لم يخرج فيه عن المذهب الحادث عند الاوربيين ومقلديهم المبني على
 قاعدتهم المشهورة (الغاية تبرر الوسطة) وعليها لا اثريب عندهم على
 كل متكلم ومؤلف استعمل ما تبلغه استطاعته من فنون التمويه والمغالطة

والتحريف والتبديل توصلاً الى الغاية المطلوبة . وكأني بالمؤلف لم
 يجد ما يقربه من اولياء امره ويعظمه بين اخوانه الا الاجترأ على
 تحريف كلام الله وكلام الرسول وتبديل الشرع والافتراء على علماء
 الدين وهدم الشريعة هدماً ما سبقه اليه سابق (يريدون ان يطفئوا
 نور الله بافواههم ويأبى الله الا ان يتم نوره) (فان قلت) لما الذي
 حمله على هذا المنكر المحقوت وما فائدته منه (قلت) لا ارتاب كونه
 محمولاً عليه بمنافع دنيوية من اولياء امره الذين لا يألون جهداً بالقاء
 الشقاق والتنافر بين افراد الامة وافساد اخلاق بنيتها وآداب رجالها
 فاستطردوا الى النساء سيما وقد رأوا فضلاء الامة آخذين في البحث
 عن اسباب انحطاط الامة وترقيتها فارتأوا تحويل الافكار عنها الى
 مثل هذه المسألة التي يراها عقلاء الامة امرأ فرياً جلاً وان كانت في
 حد ذاتها سفيلة دنية . وكان الامر كذلك . فلا جرم ان قد كانت له
 اليد البيضاء بذلك عند اوليائه . وشم فائدة أخرى وهي حيث من طبع
 النفوس حب الشهرة والميل اليها لكنها تختلف في سبيلها . فمن هديت
 الى سبيل نقواها كان سعيها وراء الشهرة بالخير والمعروف . ومن ضلت
 في اودية فجورها كان سعيها وراء الشهرة بالشر والفساد . ولا ريب ان
 المؤلف نال بهذا التأليف احدى الشهرتين . ولو كانت مقاصده سليمة
 ونيته صافية كما يزعم في بعض عباراته لكان الاسلام له في دينه والاشرف

بمقامه ان يسعى وراء ارشاد امته لما ينهض بهامن اسباب الانحطاط
ويقوم بهامن مساقط التحالف والتخاذل ويرغب اخوانه بالاجتماع على
اصول الدين وقواعده والجد في تربية الابناء والبنات معاً مبنياً ما
يقتضيه الزمان مما لا ينكره الدين . مرشداً لطريق تهذيب كل من
الابناء والبنات وتربيتهم على الاصول الدينية والعلمية معاً فيكون
حصل على المقام الاسمي بين افاضل الامة . ولكن هيهات وفي الامر
سر : فلا اصغى لمغرور لا ثم ولا اطلب اثرأ بعد عين وهذا كتابه
اعدل شاهد : وحيث ان المؤلف قد جرى على قاعدة المغالطين الذين
يدخلون على الباطل من طريق خلط المواضيع والمباحث بعضها
ببعض فاننا لا اخوض معه في ذلك بل اتكلم بكل موضوع وببحث على
حدة والحق به انشاء الله ما يتعلق فيه مما جاء في حقوق الزوجات
والزوجات والاباء والابناء الشرعية التي امر الله ورسوله بها صراحة
بدون تأويل ولا تمويه وبالله التوفيق

المقدمة

ان الله خلق للانسان حواس ومشاعر وجعل العقل حاكماً عليها .
فالحواس توصل صفات المحسوسات الى المشاعر والمشاعر تتناول ما
يتعلق بكل منها وتميز مقبولة من مكروهه وطيبه من خبيثه وتحفظ
صور الاشياء وما هيأتها وتستحضر الحوادث الماضية وتقابلها على الحوادث

الحاضرة وتستنتج ما سيكون بقياس الحاضر على الماضي والمستقبل
 عليهما واستقراء ما يتفرع عن ذلك ثم تعرضه على العقل ليحكم بصحة
 الصحيح منه وفساد الفاسد . فان كانت الحواس والمشاعر سالمة من
 مرض والعقل نورانياً سالماً من سلطة هوى او غرض فاسد او متغلباً
 على الهوى والغرض ومخرجاً بالاكساب المستقيم الصحيح حكم
 بالحكمة الصائبة على كل شيء بما يستحقه . وان كان بالعكس كان الحال
 بالعكس فيسقط صاحبه بالخطأ من حيث يحسبه صواباً : فاذا نقرر
 هذا فاقول ان من انار الله بصيرته وعلم سير القرآن العظيم في احكامه
 واخباره وتشريعه وانذاره الى آخر ما اشتمل عليه يرى انه كان ينزل
 بحسب الوقائع والازوم وتدرج الاحكام والتشريع لما في ذلك من
 بالغ الحجة وقوة الاعجاز وداعي الاجابة وتأثير الانذار وسهولة العمل .
 كما ان الكثير من احكامه وانذاره نزلت باسباب مخصوصة لكن
 الحكم او الامر فيها كان عاماً كآية الحجاب وآية اللعان وآية طلاق
 المتعة اي الخلع وآية التحكيم وآية النشوز وآية الزجر عن الاعضال وعن
 تكرير العدة وآية منع الصلاة على المنافق والكافر والمشرک وآية
 اباحة الرفث في ليالي الصوم الى آخر ما هو معلوم عند فقهاء الامة لا
 عند تلامذة الاوربيين (فاسألوا اهل الذکر ان كنتم لا تعلمون
 بالبينات والزبر) واجمع علماء الامة على ان الثابت مما جاء عن الرسول

عليه الصلاة والسلام واجب كالوارد في القرآن لقوله تعالى (وما اتاكم
 الرسول فخذوه وما نهايكم عنه فانتهوا) وكذلك اجمعوا على ان اكثر
 الاحكام المنزلة بالتدريج مرتبطة ببعضها او بالحديث فلا يصح الاخذ
 بآية في حكم ما لم يعلم انه لا ناسخ ولا مبين لها في حديث او آية
 أخرى ومن فعل ذلك فقل ضل واصل : ولمثل هذا اشار الله تعالى
 بقوله (واما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة
 وابتغاء تأويله) ثم ذكر تعالى العالمين بتأويله ليرجع كل مسلم اليهم
 ولا يتعدى حده فقال تعالى (وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في
 العلم) اي بطريق الاعلام من الله تعالى لا بطريق العلم بالفطرة
 فالثاني لم يكن لاحد البتة : وكذلك اليه اشار الرسول عليه الصلاة
 والسلام بقوله (من أوّل القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار) قال
 حجة الاسلام الامام الغزالي رحمه الله معنى (برأيه) اي بما يريد
 موافقة لمقصده وهو اه : وقد كنت سئلت بعض الافاضل من علمائنا
 عن مسألة في هذا المعنى فقال (ان القرآن العظيم كما قال الله تعالى فيه
 ما غادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها وما ترك الله لنا شيئاً الا وذكروه
 واثار اليه فيه لكن معرفته وفهمه راجعان لاهله ومن اراد الوقوف
 على حقيقة حكم من احكامه او فهم معنى من معانيه فاذا لم يبسطه امامه
 هكذا (و بسط كفيه) ويرجع بكل لفظ لحقه ومتعلقه وبكل حكم

لنسخه ومنسوخه وبكل متشابه لحكمه والا فويل له ثم ويل وهنالك
يتبوا مقعده من النار والعياذ بالله تعالى انتهى ثم رأيت في الكبريت
الاحمر للشعراني رحمه الله عن الشيخ الاكبر رضي الله عنه ما نصه
(من اراد الدخول الى فهم كلام ربه فليترك عقله ويقدم بين يديه
شرعه ويقول لعقله انت عبد مثلي كيف اترك ما نصه الحق الى نفسه
لعجزك عن تعقله مع انك قاصر عن معرفة ربك ولو الزمت نفسك
الانصاف للزمت حكم الايمان والتلقي وجعلت النظر والاستدلال في
غير ما لم يرد عن ربك . واطال في ذلك) انتهى (قلت) كافي بالشيخ
رضي الله عنه نظر بعين بصيرته ما سيديعه جهلة هذا الزمان من
معرفة احكام القرآن وفهم معانيه فانذرهم وحذرهم هذا الكلام النفيس
ونقلته بلفظه لعل الله يرشد به المسترشد : فاذا علم ذلك من يهجمه من
المسلمين امر النساء حقيقة لارياء اول فرض فليرجع الى القرآن العظيم
والحديث الشريف وطريق الاصحاب والتابعين ويتفهم ما فيها وما
جاء عنهم تفهما خالصا من الشبهة فيرى ان الله قد اعتنى بامر النساء
ومصالحهن والرسول عليه الصلاة والسلام بين ما يلزم في هذا الباب
بيانا وافيا نافعا لمن في الدنيا والاخرة بما لا مزيد عليه لمستزيد : ومعلوم
عند العقلاء ان الاعتناء الحقيقي المفيد للمعنى به ليس ما يكون فيه
مطلق ما يرضي المعنى به ويوافق هواه كيف ما كان . بل هو ما يكون

معتبراً نافعاً مفيداً بحمد ذاته عند العقلاء . قال الله تعالى (ان النفس
لامارة بالسوء الا ما رحم ربي) وقال الرسول عليه الصلاة والسلام
(كل مولود يولد على الفطرة) الحديث وقالت الحكماء (يفعل الجاهل
بنفسه ما لا يفعله العدو بعدوه) وقالوا (عدو عاقل خير من صديق
جاهل) ومعلوم ان الله لو ارسل الرسل وانزل الشرائع بما تهوى الناس
لكان ذلك عبثاً وتحصيل حاصل ولفسدت الارض ومن عليها . والوالد
لو اتبع هوى الولد او تركه وما يهوى لكانت عاقبته اسوأ العاقبات .
والعقلاء طرأ يرون وجوب زجر الولد بما يقتضي من الزواجر وترغيبه
بما لا يضر من المرغبات في سبيل تربيته وتعليمه وتهذيبه . والحاكم لو
رفع الحدود عن الناس لكانت الاشرار ملء الارض حال كوننا نرى
الاولاد ومن يماثلهم من امهاتهم يحسبون ذلك جوراً وظلماً من الالباء
والمعلمين ويرين الاحب اليهن ولاولادهن لو تنكوا وشأنهم . كما
اننا نرى الاشرار من كل قوم وملة اشد الناس عداوة وبغضاً للحكام .
فاذا كان الانسان ممدوحاً عند العقلاء بل مأثوراً باستعمال الزجر وقت
الحاجة ولو بالقتل زجراً للنفوس الشريرة وتهذيباً للعقول القاصرة
ويحسبونه اعتناءً ورحمةً وحنواً وشفقة بالخصوص او بالعموم كما قال
الله تعالى (ولكم في القصاص حياة يا اولي الالباب) فكيف لا يرى
العاقل ما اوجب الله على النساء من حجاب وستروا حصان وما اشبه

ذلك زجر لمن هو عين النفع لمن في دينهن وديناهن وهو غاية الاعتناء
 والرحمة والحنو منه تعالى بهن : وعلى تقدير ان الله ما فرض على
 النساء هذا الحجاب الذي هن فيه كما زعم المؤلف بل علماء الدين وامراء
 السياسة هم الذين احدثوه والامة اخذت به رضاء او كرهاً . فنقول
 باي قانون عقلي يجوز للامراء ومن تحت امرهم وضع قوانين حكمية
 وادارية وعسكرية تؤخذ بها الاموال وتملأ السجون وتقتل النفوس
 وتساق الشبان لمواقع الهلاك ويكون كل ذلك واجب الطاعة والامثال
 على الرعية رضاء او كرهاً ولا يكون للعلماء الذين هم امناء الدين ورعاة
 الامة المسؤولين عند كل عاقل وضع قانون يحول بين الرجال والنساء
 الغرباء قطعاً لما تحققوه من موجبات الفساد وحفظاً لما رأوا حفظه من
 الانساب وصيانة لما علموه ضرورياً من الاخلاق والآداب وحماية
 الاولاد عن الضياع في الازقة وامثال هذه الفوائد الكلية التي تقبلتها
 الامة بكل قبول وسرور وما زالت محافظة عليها عدة قرون حتى خالطها
 من لا شرع ولا قانون يتعهد لهم بمثل ما تعهد به ذلك القانون فحدث
 بين بعض افرادها ما حدث من الفساد المحسوس : فهل من دليل
 او برهان على منع طرف وايجاب طرف (يحلونه عاماً ويحرمونه عاماً
 ليواطئوا عدة ما حرم الله فيحلوا ما حرم الله زين لهم سوء اعمالهم والله
 لا يهدي القوم الفاسقين) واما فوائد النساء الدنيوية والاخرية من

الحجاب فهي اكثر من ان تعد فتحصى اذ كثر فامنها ههنا وسياً تي
ذكر الكثير منها (فمنها) ان الله تعالى مقابلة لما اوجب عليهن من
الحجاب اسقط عنهن اسباب الكسب التي تثن الرجال تحت اثقاله
وتزهق النفوس دونه واوجب على الرجال اعالتهم ومن لا معيل لها
فنفقتها على بيت المال الذي هو من كسب الرجال ايضاً (ومنها) انه تعالى
اسقط عنهن اشد واعظم العبادات على النفوس اعني به الجهاد وعضهن
عنه بما يعادله من الثواب كما سياتي حديثه وهن امنات في قعور بيوتهن
(ومنها) انه تعالى جعل لهن حرمة على اولادهن ما جعل مثلهما للاباء
(ومنها) انه نوع في كتابه انواع الوصايا بهن بما لم يكن لغيرهن مثله :
الم تراهيما الليب الشرائع التي خلت او اُخلت من الاحكام الجزرية
كيف اضطر اهلها لوضع قوانين جزرية . وهكذا التي لم يرد فيها ما
يميز بين حقوق رجالها ونسائها ويجعل لكل منهم حداً يقف عنده
كيف آلت حالة نسائها وابنائها اليه حتى ان السواد الاعظم منهم
اصبحوا لا يعرفون لهم اباً ولا امّاً كما اصبح اكثر شبانهم وبناتهم عزباً
لا يقدمون على التزوج الشرعي لعدم وجود قيد شرعي يقف بكل من
الزوجين عند حد معلوم . فاي عاقل يرضى بمثل هذا ولا يقبح القول
باستحسانه بل اي فائدة جوهرية حصلت للهيئة الاجتماعية من اطلاق
حرية النساء التي كان من نتائجها تكاثر اللقطاء وتدني المواليد والتزوج

وظهور الفوضويين والاشتراكيين وامثالهم من الجمعيات الشريرة :
 ارسل ايها الانسان رائد عقلك السليم في اغوار التاريخ وانظر هل حينما
 كان التمدن الاسلامي بعلمومه وفضائله وادابه ناشراً لوائه على وجه
 المعمور والعلماء الفضلاء والعالمات الفاضلات المحصنات المخدرات
 اكثر من ان يحصى عددهم او يحيط القلم بتعداد ما اثرهم كان الدين واهله
 اشد سطوة واعلى كلمة وانفذ حكماً واقوى سلطاناً واعظم قدرة من
 اليوم ام اليوم بعد ان داخل اهله الثقايل الاجنبية وتهاون الناس
 بواجباتهم الدينية وشعائرهم المليية نبذوا تعاليم دينهم القوية : فان اعترفت
 بالاول فارجع وسل علماء اوربا وعقلائها هل كانوا قبل هذا المدينة
 الحادثة محافظين على مذاهبهم الدينية وعوائدهم القومية وانسابهم
 الشرعية وادابهم واخلاقهم الوطنية . ام اليوم : فان شهدوا لك
 بالاول . فارسل وافد بصيرتك يستقرى لك الغرب والشرق والجنوب
 والشمال ثم سله في محكمة العقل السليم عن ارقى البلاد في مدينة
 اطلاق حرية النساء هل هي اسقط البلاد بالاداب والانسانية
 والاخلاق الزكية والاعراض الطاهرة والاميال الدينية ام بالعكس .
 فان شهد لك بالسقوط ولا ريب عندك لزمك الحكم بالقياس ان نتيجة
 ما تدعو اليه قومك هي ما صار اليه اوائك المرتقون في تلك المدينة
 والنسبة بالنسبة : ارجع لتاريخ مصر ووطنك الجديد وانظر كيف

كانت ينبوع العلوم ومهد الفضل ومنهل الآداب ومورد الفضائل ومحط
 رجال العلماء والأدباء وانظر لما صارت اليه من حينها دب في جسمها داء
 حرية النساء والأفكار ترى البون الذي لا يتصوره العقل :
 جئت مصر في سنة ١٢٨١ فرأيت في بعض مدنها سيما المنصورة وطنطا
 ما لا تحتمله مروءة شرقي ولا يهضمه ناموس عربي فأكبرت ذلك كل
 الأكابر . ثم رجعت اليها في سنة ١٢٩٢ فرأيت الحال قد تنزى ايداً ضعافاً
 مضاعفة لدرجة ليس في امكان الشرقي تصديق السمع عنها او تصور
 وجود حال هكذا في بلاد كانت اشهر البلاد الإسلامية بالدين وادابه :
 فهل يا جناب المؤلف لم يكفك من المصريين ما اوصلهم اليه هذه الحرية
 حتى قمت تدعوهم لما لا يرضاه دين ولا يقبله عقل : وقف العالم
 باجمعه عند باب التسليم بان المسلمين حيث ما كانوا ومن اي جنس
 كانوا اشد الناس بأساً واثبتهم جاشاً واقواهم بطشاً واعظمهم جلداً وصبراً
 واعزهم نفوساً واشدهم اباء وحمية . فليت شعري لماذا هم كذلك .
 ألكونهم يمتازون عن غيرهم من الناس بخصائص جسمية . كلا . وانما
 هو دينهم الذي حفظ عليهم انسابهم وطهر اعراقهم فتربوا على المروءة
 بجبر الاباء وتخلقوا باخلاق الاعمام والاخوال فشب طفولهم على المروءة
 وفتاهم على الفتوة : قال المؤلف في صحيفة (٥٤) من كتابه
 المذكور ما نصه (والذي اراه في هذا الموضوع هو ان الغربيين قد غلوا

في اباحة الكشف للنساء الى درجة يصعب معها ان تنصون المرأة من
التعرض لمثارة الشهوة ولا ترضاء عاطفة الحياء) اهـ . فتأمل كيف
بالرغم عنه جذبه فطرته العراقية الاصلية للاعتراف بما يناقض ما يدعو
اليه اهل وطنه الجديد وحيث بما كتبه جناب الاديب الفاضل محرر
مجلة الحياة في جريدة المؤيد عما انتجته حرية النساء في اوربا كفاية وافية
فامسك القلم عنده هذا المقام وارجع الى الكلام في المقصود وبالله المستعان
* الباب الاول في الكلام على تسمية الكتاب ومساواة
المرأة بالرجل وتعليمها وفيه مباحث *

* البحث الاول في تسمية الكتاب *

سمى المؤلف كتابه (تحرير المرأة) ولا خلاف بين العلماء
في لزوم المطابقة بين اسم الكتاب وموضوعه وما اشتمل عليه مطابقة
حقيقية والا فالحطاً ظاهر والتسمية فاسدة : فاما المطابقة بين موضوع
الكتاب وما اشتمل عليه وبين اسمه فلا وجود لما البتة وهذا ظاهر
محسوس لان مباحث الكتاب هي عبارة عما يأتي (الاول) محاولة اثبات
ان عدم مساواة المرأة للرجل في كل شيء وعدم تعليمها كل شيء وتكليفها
التستر والتجرب ومنعها عن مخالطة الرجال ليس من الشرع والدين بل من
العوائد الداخلة تحت ناموس التبديل والتغيير (والثاني) في التريه
ومحاولة اثبات ان الله ما ميز الرجال على النساء بشيء بل جعل لهن كل

حق جعله للرجال (والثالث) في الحجاب ومحاولة اثبات ان الحجاب
 المألوف عندنا بدعة وان الحجاب الشرعي غير ذلك (والرابع) عنوانه
 (المرأة والامة) لكنه يخالف عنوانه لانه بحث فيه عن انحطاط مصر
 وغيرها ووجوه تسلط الاجانب ثم احوال العلماء ثم ما اوجبه الدين من
 التعلم والتعليم ثم رجع لتكرير وجوب تعليم وتربية النساء وما زال
 يرفعهن حتى كاد يقول انهن خالقات الكون ومدبرات العالم (الخامس)
 في الزواج واحواله ومحاولة اثبات ضرورة المشي على سبيل الاوربيين
 وامثالهم فيه (والسادس) تعدد الزوجات ومحاولة اثبات قبحه وظلمه
 ونحو ذلك (والسابع) في الطلاق وقد استحسنته لكن شرط ان يكون
 على قانون كانه اخذ نصفه عن الشيعة ونصفه عن الافرنج (والثامن)
 الخاتمة التي يدعو بها الناس الى نبذ ما جاء في المذاهب المعتمدة عند الامة
 وعليها الاجماع والاخذ بالاقوال الضعيفة الساقطة التي تطلق عنان
 النساء : فهذه خلاصة مباحث كتابه فانظر باي منها تجد انطباقاً على
 اسم الكتاب : فاذا علمت هذا فاقول اننا معشر العرب لانفهم من هذا
 الاسم سوى معنيين اثنين (احدهما) الحرية التي هي ضد الرقية . فيكون
 المعنى ان النساء المسلمات كلهن رقيات اسيرات فقام يسعى في تحريرهن
 اقتداءً بالقائمين بتحرير ارقاء الزوج واسترقاق احرار البيض والسود .
 ومع هذا فما اخال واحدة من النساء العاقلات ترضى منه بوصفها بهذه

الصفة التي لا اصل لها (والثاني) ان يكون المعنى ان النساء المسلمات
 اسيرات بيد رجالهن . فالمقصود اطلاق حريتهن ليتصرفن في جميع
 اعمالهن وامورهن كما يشأن . ولا جرم ان هذا هو المعنى المقصود لان
 الكتاب كله يحوم حوله ويصرح به . وهذا الخيال باطل شرعاً وعقلاً .
 فاما شرعاً فلأن الله ما اطلق لمن هذا الاطلاق بل قيدهن باحكام سوف
 نتلى عليك في مواضعها من هذا الكتاب وحيث ان المؤلف يعترف
 بوجوب الوقوف عند اوامر الله فعليه ان يرجع عن رأيه او يبرهن على
 ابطال ادلتناوياً لا فيكون منكر النص كلام الله : واما عقلاً فلأن هذه
 الحرية المطلقة ليست موجودة للرجل ولا لامرأة من عالم الدنيا البتة الا
 من تراءى الدنيا فقد نالها : وقولنا غير موجودة لانك اذا تأملت في المكون
 تري الانسان كسلسلة عظيمة مرتبطة بالحلقات بعضها ببعض . فالامير
 مرتبط بمن دونه وهكذا بالتتابع حتى الراعي مرتبط بمن فوقه بالتتابع حتى
 الحاكم الاعلى . وصاحب معمل كروبي اذ لم يخضع للعملة يصبح مثلهم .
 وقائد الجيش ان لم يحافظ على الجندي يصبح اسيراً او قتيلاً . وكذا ان
 المرأة اسيرة مقيدة بالرجل فكذلك الرجل اسير مقيد بها : فاعتبر مثلاً
 بملكة الانكليز التي لا يوجد اعلا منها مقاماً بين الاوربيات هل تجدها
 نائلة الحرية المطلقة . كلا . حتى ولا في خصوصياتها فضلاً عن امور
 الرعية والمملكة لان قانون ملكها قيدها في بعض خصوصياتها فلا تقدر

ان تتصرف كما تشاء . وانت يا جناب المؤلف نراك مقيداً بقانون
 عائلتك الخاصة وبقانون عائلتك العامة وبقانون وظيفتك وبقانون
 قومك وبقانون دينك . فأنّى لك الحرية التي تطلبها للنساء وانت محروم
 منها . فلا اشك انك اذا رفعت غشاء الغرض عن بصيرتك رأيت
 وجه خطائك بتسمية كتابك بما يخالف مسماه ومحاولتك ايجاد ما ليس
 في الامكان ايجاده اللهمنا الله الرشيد والصواب واليك هذا الاجمال
 في الحرية والرق : ان الرق الذي هو ضد الحرية والتحرير اما حقيقي
 واما مجازي . فالحقيقي هو الذي لا خلاص منه البتة الا بالموت .
 وهذا لا وجود له في شرعنا ولا عندنا معشر المسلمين بل هو عند
 المقيدين بتزاور جهم . والذي عندنا وفي شرعنا هو الرق المجازي فقط .
 وقلنا ان لا وجود للرق الحقيقي لا عندنا ولا في شرعنا لان الرقيق
 عندنا وفي شرعنا على قسمين (احدهما) رقيق حرب وهو الاسير
 (والثاني) رقيق شراء وهو العبد . ولا خلاف ان النساء الحرائر لسن
 داخلات في احد القسمين : فاما القسم الاول فمجازي محض لان الله
 قد جعل له وجوهاً عديدة للخلاص (منها) الاسلام (ومنها) الفداء
 بانواعه (ومنها) عفو الامير الى غير ذلك : واما القسم الثاني فمجازي
 ايضاً لان الله قد جعل له وجوهاً عديدة للخلاص (منها) الكفارات
 (ومنها) اذا صارت ام ولد ومنها ومنها ما هو مبين في كتب

الشريعة مع ما فيها من انواع الحث والترغيب على عتق كلا القسمين :
 فتبين ان لارق حقيقياً في الاسلام . واما من وصف المرأة المسلمة بالرقية
 فقد افترى على الشرع الاسلامي بما هو مطهر منه وسوف ترى ان شاء
 الله في مباحث هذا الكتاب وفصوله ما يثبت لك ان المرأة المسلمة مالكة
 حريتها الشرعية والمدنية بحذافيرها وارتباطها بالرجل بعقد النكاح ليس
 بخلاف ارتباط الرجل بها ايضاً كما ان هذا الارتباط ما هو الا كسائر
 العقود التي يرتبط بها الناس مع بعضهم . بل بعض العقود المتعارفة
 كعقود الشراكات المقيدة بزمان ومكان واشخاص هي اشد ارتباطاً من
 عقد الزواج بل من الرق الشرعي ونع هذا فلا يوصف احد المتعاقدين
 بالرقية بل لا يرضاه البتة : اما ان بحثت وطلبت الرق الحقيقي الذي لا
 خلاص منه الا بالموت فانظره تجده عند المقيدين بالتزواج بعينه وذاته .
 وقد كان متبادلاً عند هم بين الزوجين فانعكس الحال حيث صار الرجل
 مملوكاً والمرأة مالكة . وحيث ان الله امرنا بالكف عن الجهر بالسوء فلا
 حاجة للتصريح بما تولد عندهم من الخبايا الناشئة عن هذا الارتباط الغير
 المنحل الا بالموت . عرفنا الله عيوبنا وعصم سنتنا وهذا للصراط المستقيم

* المبحث الثاني في مساوات المرأة للرجل *

اعلم انني ما عهدت لهذا المذهب السخيف شيوعاً في بلادنا قبل
 ظهور جريدة المقتطف . فهي اول من تصدى لنفت سمه في صدور

نساء الشرق وبعض شبانه منذ واسط سنة (٢٩٧) هجرية وتبعتهما
 جريدة التقدم التي كانت في بيروت وطالت فيها المناظرة بيني وبين ذلك
 الحزب الذي كان اصحاب المقتطف ومحرم جريدة التقدم اديب اسحق
 من اشد نصرائه ثم انطوت السنين على هذا الموضوع حتى هذا العام حين
 قام علماء المسلمين وفضلائهم يدعون بعضهم للاخذ بيد الامة وانهاضها
 مما آلم بها فعاد بعضهم للمبحث في جريدة المقتطف بعنوان (حقوق المرأة)
 فالتقطه منها بعض من يهرف بما لا يعرف من شبان دمشق وهم لعمري لا
 يدرون اعقرب ما يمسكون ام شمعة العجوز . وفي اثناء ذلك المراك ظهر
 جناب الامير بهذا الكتاب الذي دل على ضعف عزائمه الدينية ومنزلة
 بضاعته بالاحكام الشرعية . واجهد نفسه واتعب القارئ بتطويل
 ممل وحشولا دهن فيه وقشور لالب لها فاندعه وشأ انه ولنا خذما يعيننا
 اخذه من كلامه المتعلق في هذا المبحث وتترك المكرر منه ونساجله فيه
 بالبرهان ليظهر الحق لذي لب ان شاء الله (الاول) قال في صحيفه (٧)
 من كتابه (سيقول قوم ان ما انشره اليوم بدعة . فاقول نعم اتيت ببدة
 ولكنها ليست في الاسلام . بل في العوائد وطرق المعاملة التي يحمد
 طلب الكمال فيها) انتهى (فاقول) لا يخفى ان البدعة فيما يتعلق
 بالدين اما ان تكون في وضع او عمل حسن كالتسبيح قبل اذان الفجر
 وقبل اذان يوم الجمعة وما اشبه ذلك . واما ان تكون في مباح كاتخاذ علماءنا

حلق الرأس شعاراً لهم . واما ان تكون في منكر : فالقسمان الاولان
 لا خلاف بعدم حظرهما وعدم دخولهما تحت معنى البدعة المذمومة في
 الحديث الصحيح المتقدم في صدر هذا الكتاب : واما القسم الثالث فقد
 تكون البدعة فيه مكفرة كالبدع التي ابتدعتها الفرق الضالة . وقد تكون
 غير مكفرة كالاخذ بنص او حديث يقبل احد معنيين : واما النص
 الصريح فاجماع الامة على ان انكار الحكم الوارد فيه مكفر : فاذا علمت
 هذا فاقول سوف ترى ان شاء الله بالنقل الصريح والدليل الراجح ان كل ما
 جاء به المؤلف في كتابه هذا هو بدعة في الدين ولا شيء منه في العوائد
 البتة واكثره بل جاءه مخالف لما جاء في محكم القرآن وصحيح الحديث .
 وقد زاد ضغثاً على ابالة حيث جعل الاحكام الشرعية بالنص من العوائد
 التي تقبل التبديل والتغيير وهذا هو عين انكار النص فليتأمل . وان لم
 يكن في كتابه الا خروجه عن الجماعة باباحنه تكشف النساء وخروجهن
 كالرجال وعدم صحة الطلاق قبل الاشهاد والتراضي وعدم الاعتماد في
 الاحكام على شهادة التوكيل وما اشبه ذلك مما سذكروه في مواضعه
 ان شاء الله لكفاه ان يكون ما جاء به بدعة محدثة في الدين وداخله تحت
 معنى الحديث : ويا للعجب من مدع لزوم الكتاب والسنة والتمسك بهما
 واستفتاح كتابه بخلافهما اعني تركه الحمدلة والصلاة : روى في الجامع
 الصغير عن الرسول عليه الصلاة والسلام انه قال (كل امرئ ذي بال

لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة على فهو واقع ابتز محق من كل بركة (اه
نخذاها المؤلف هذا القول فألا على كتابك ان شاء الله (القول
الثاني) بعد ما رد قول من قالوا ان الدين المسيحي هو الذي ساعد نساء
الغرب على الترقى ونيل الحرية رد ابدون دليل ولا برهان قال في صحيفه
(١١) مانصه ولو كان لدين ما سيطرة وتأثير على العوائد كانت المرأة
المسالة اليوم في مقدمة نساء الارض (اه (فاقول) الا تعجبون من هذا
الكلام الذي تترفع عنه عقول العوام : فاما قول الغربيين ان الدين ساعد
نساءهم على هذا التمدن الحاضر فهذا لا يكابر في انكاره الا من لا امام له
بشيء من دينهم لان ترقى النساء على الاسلوب الافرنجي يتوقف على عدة
امور بعضها مباحة وبعضها واجبة في النصرانية وممنوعة ومحرمة في الاسلام
فلذا كانت النصرانية مساعدة والاسلام مانعاً وهذه الامور (منها)
اعطاء السطة المطلقة للمرأة على الرجل الحاصلة بالزوجة التي لا فكك
منها عندهم (ومنها) اباحة التكشف والتبرج والتبذل (ومنها) وجوب
مخالطة النساء للرجال (ومنها) مساواة النساء للرجال في اكثر الحقوق
وفي جميع الاحوال العادية (ومنها) تقدم النساء على الرجال فيما يتعلق
بالاولاد والمنزل (ومنها) عدم حصر المهر بالرجل فصارت المرأة مضطرة
لأن تجهد نفسها في جمع ما تشتري به الشاب الذي يعجبها (ومنها) اباحة
الخلوة للمرأة مع من تشاء سيارؤساء الدين (ومنها) اباحة السفر لها حيث

شاءت منفردة او غير منفردة وما اشبه ذلك مما لم يوقفها في مصاف الرجل
 بل قدمها عليه وورفها عنه سيما وروءساء الدين من اشد احزاب اطلاق
 حريتها واءاقولاه (ولو كان لدين ما) انخ فهذا ليس بعجيب لان الوقوف
 على حقيقة ما كانت عليه جاهلية الامم حين ظهور الاسلام وحقيقة ما
 محي الاسلام بسلطته الدينية من ظلمات العوائد والعقائد والمذاهب
 يحتاج للاطلاع على الكتب الاسلامية الصادقة التحقيق ليس على
 مؤلفات الا فرنج واما لهم المملوءة من المطامع الكاذبة والاخبار الباطلة: اما
 لو اطاع المؤلف على ما اشرت اليه من الكتب الاسلامية لعلم يقيناً ان الدين
 الاسلامي ازال عن معتنقيه ادراهم وظهرهم من كل رجس في العوائد
 والمذاهب والاخلاق وما يراه عند بعض المسلمين من قبيح العوائد
 وفاسد الاخلاق ودني الآداب فذه منشأها اهمال العلماء وظائفهم
 الدينية والامراء اقامة الحدود الشرعية ولو سبق في علم الله وارا دته ان
 يكون مجرد التلبس بالدين عاصماً من كل رجس لما كان شرع الحدود
 وفصل الاحكام ومع هذا فلم تزل المرأة المسلمة في مقدمة نساء العالم
 ادباً وذكاء واخلاقاً ودينياً وطهارة وصيانة بفضل دينها (القول الثالث) قال
 في صحيفه (١١) مانصه (سبق الشرع الاسلامي كل شريعة سواه في تقرير
 مساواة المرأة للرجل فاعلن حريتها واستقلالها يوم كانت في حضيض
 الانحطاط عند جميع الامم وخولها كل حقوق الانسان واعتبرها كفاءة

شرعية لا تنقص عن كفاءة الرجل في جميع الاحوال المدنية من بيع وشراء
 وهبة ووصية من غير ان يتوقف تصرفها على اذن ابيها او زوجها . وهذه
 المزايا التي لم تصل الى اكتسابها حتى الان بعض النساء الغريبات كلها
 تشهد على ان من اصول الشريعة السمحاء احترام المرأة والتسوية بينها
 وبين الرجل . بل ان شريعتنا بالغت في الرفق بالمرأة فوضعت عنها
 احوال المعيشة ولم تلزمها بالاشتراك في نفقة المنزل وتربية الاولاد خلافاً
 لبعض الشرائع الغربية التي سوت بين الرجل والمرأة في الواجبات فقط
 وميزت الرجل في الحقوق . والميل الى تسوية المرأة بالرجل في الحقوق
 ظاهر في الشريعة الاسلامية حتى في مسألة التحلل من عقدة الزواج فقد
 جعلت لها في ذلك طرقاً جديدة بالاعتبار سيأتي الكلام عنها خلافاً لما
 يتوهمه الغربيون ويظنه بعض المسلمين . ولم ار الا مسألة واحدة ميز
 الشرع فيها الرجال على النساء وهي تعدد الزوجات . لكن واسفاه قد
 تغلبت على هذا الدين الجميل اخلاق سيئة ورثناها عن الامم التي انتشر
 فيها الاسلام ودخلت فيه حاملة لما كانت عليه من عوائد واوهام ولم يكن
 العرفان قد بلغ بتلك الامم حدا يصل بالمرأة الى المقام الذي احلته الشريعة
 فيه) انتهى ثم كرر واعاد هذه المعاني وبعض هذه الالفاظ في مواضع
 أخر على عادته وعادة متخذي التكرير آلة للمغالطة والتمويه ضربت
 عنها صفحات والتفت لنقض ما ظنه ابراماً واوضح ما افتراه على الشريعة

والدين في هذا المقام (فاقول) اما كون الشريعة خوات المرأة بعض
الحقوق كالبيع والشراء والهبة والوصية وامثالها فهذا لا خلاف فيه ومعلوم
ان تخويل بعض الحقوق لا يكون قاعدة كلية للحكم بتخويلها جميع
الحقوق بل هذه مقدمة سفسطائية . فاذا قلنا انضبط حيوان والاسد
حيوان وهذا ضابط فهذا اسد كان هذا القول هزواً لا علماً : وعن قريب
ترى الحقوق التي خولها الشرع للرجال دون النساء . واما قوله (ان الشرع
اعلن حريتها واستقلالها) فهذا افتراء على الشرع . وكيف يجوز نسبة
ذلك للشرع حال كونه جعلها تحت حجر الرجل وولايته وجعلد قواما عليها
واي حرية واستقلال لها الا في بعض الامور التي لا يتعدى ضررها
ذاتها . فاي استقلال لها وهي ممنوعة من تزويج نفسها بدون اذن وليها او
نائب السلطان كما انها ممنوعة من الحج بدون محرم ومن الاختلاء مع
اجنبي بدون محرم ومن كشف وجهها ان لم تأمن الفتنة ومحرم عليها
التزوج بملك يمينها وما شبه ذلك مما هو مصرح ومبين في كتب الدين .
فاين الاستقلال المزعوم : واما قوله (ان الشريعة ساوت بين النساء
والرجال) الخ فهذا ايضا افتراء وسيأتي بيانه . واما قوله (ان الشريعة
ما الزمت المرأة بتربية الاولاد) فهذا ايضا ادعاء باطل لان الشريعة
اوجبت عليها الرضاع واوجبت لها حضانة الغلام حتى يتم السابعة
والبنت حتى يتم التاسعة واوجبت على الرجل النفقة فيها . اما ان كانت

وحشية لا تحن لولدها او فاسقة لا تؤثره على فسقها فالاب فيه اولى :
وحكمة هذا التحديد بالعمرين المذكورين يدركها ذوو الالباب . لان
الغلام بعد السابعة يصير بحاجة لمعلم علم او صنعة وتركه في حجره مضر
في دينه ودنياه . والبنت بعد التاسعة تصير بحاجة لممارسة اشغال البيت
وخدمة الرجل لتكون مترشحة للقيام بحقوق الزوج فانتقالها لجرايها .
كي تستعد لذلك بخلاف بقاءها في حجر امها : واما قوله (ان الشريعة
جعلت للمرأة طرقاً للتحال من عقدة الزواج وانه سيد كرها) فما علمنا ان
في شرعنا طرقاً سوى طريق واحد وهو طلاق المتعة الذي يأتي بيانه .
وما رأيت له ذكراً في كتابه فلعنه لما لم يجد سواه تركه كيلا يقال انه
اخطأ بقوله (طرقاً) وما وجد اكثر من واحد : واما قوله (انه لم ير الا
مسئلة تعدد الزوجات) فاقول ما حيلتنا اذ لم ير ما ملئت كتب الدين
به . فعلى رساله قليلاً نريه الكثير الذي لم يره : واما ما تأسف منه الى
آخر ما اطال به . فاقول يعلم كل ذي المام ان الاسلام انتشر اولاً بين
العرب فمضى من بينهم ظلمات الجاهلية وما تدنس بشيء من عوائدهم البتة
ثم سار بايديهم حتى دخل العراق والشام فانتشر في الاول بين الفرس
وفي الثاني بين الروم وفي الاول محي ارجاس المجوسية وعوائدها وبالثاني
اقر النصرانية على حالها بامر الشارع لكنه ما داخله شيء من عوائدها
واخلاقها وادابها البتة ولا يقول مسلم بتدنس الاسلام باقل شيء من

ارجاس تلك الامم البتة : ثم يبد العرب ومن دان بالاسلام من غيرهم
 انتشر فيما وراء العراق وفي مصر ثم في افريقيا واسبانيا ثم فيما وراء النهر ثم في
 اطراف اسيا الصغرى . وبكل ارض دخلها قطر انتشر فيه كان يحوار جاس
 عوائد اهلها وينشر فضائله ولذا ظهر من تلك البلاد من ظهر من اعلام العلماء
 وكبار الاولياء وائمة الامة ورجال الحديث ومدوني القرآن وامثالهم الذين
 لا يتمهم ببدعة في الدين الا كل مارق او زنديق : ثم بعد عدة قرون انتشر في
 بلاد الترك والتتر والقفقاس . وكل هذه الامم التي انتشر بينهم لم يكن
 عندهم حجاب ولا شرع وكانت حالة النساء عندهم على طريفي نقيض
 فالفرس والنصارى كان للنساء عندهم الحرية المطلقة والتتر والعرب
 والترك والاكرا والقفقاس كانت النساء عندهم كسائر الانعام .
 وحيث لا نجد في الاجيال الاسلامية لاحد الطرفين اثراً فلا جرم ان
 الاسلام بقي حافظاً لحقوقهن على ما جاء به الشرع وما تنسب شيء مما كان
 عليه اهل الافراط ولا بشيء مما كان عليه اهل التفريط : وما قاله المؤلف
 عن مخيلاته فكلام لا برهان عليه الا التمويه : نعم نعلم علم اليقين ان كل
 ما نراه من فساد الاخلاق وقبح العوائد هو من مبدا دخول الافرنج بيننا
 وتسلبت عليهم على عقولنا حتى افسدت اخلاقنا وعوائدنا وقيام نصراءهم
 واحباؤهم يدافعون عنهم بعزو الفساد الى غيرهم : ولنرجع لكلامنا
 عن مسألة مساواة النساء للرجال وما افتراه على الشرع في ذلك (فاقول)

ان المساواة اما ان تكون في الحقوق الخصوصية فقط واما في العمومية فقط واما في كليتهما (فالاولى) ناقصة وقد تتساوى في بعض منها المرأة والأمة كما يتساوى فيها البالغ غير الراشد والعبد (واما الثانية) فغير تامة ايضاً لان من أُعطي التصرف في حقوق الغير دون حقوق ذاته لا يكون متصرفاً كاملاً . فهاشم مساواة مطلقة الا بين مالكي التصرف في الحقوق العمومية والخصوصية معاً . وهذا الوجه ما ملكتة امرأة قط ولا جاء في شرع البتة . ومن ادعى وجوده فلها تبادل ليله : ثم نترك هذا ونوردها عندنا من الادلة من كلام الله وكلام رسوله على تفضيل الرجل على المرأة وتمييزه عنها في حقوق كثيرة عمومية وخصوصية وتبعهما يبراهين عقلية على سقوط المرأة عن الرجل وارتفاعه عليها في كثير من الخصائص والميزات : واني اني اسف عظيم من عدم وقوفي ولو على شئ واحد تساوت به المرأة والرجل فأ تأول به كلام المؤلف كيلا اسقطه بالكلية لكن ما حيلتي وعلماء الحديث والسير والتاريخ ما نقلوا لنا عن اي غزوة او سرية من مبدأ ظهور الاسلام الى الآن قادتها امرأة . ام اية امارة تولتها . ام لتفقيه اي عشيرة او أمة أرسلت . ام اي قضاء تولت . ام اي مذهب من مذاهب المسلمين ينسب اليها . ام اي صحيح من صحاح الحديث دونت . ام باي دعوة للدين قامت . ام اي صلح بين المسلمين وغيرهم عقدت . فلما لم اجد ولن اجد قلت اكان الرسول واصحابه

والخلفاء كلهم مهملين احكام الشريعة الى هذا الحد فيحرمون المرأة
من كل هذه الخصائص والحقوق التي منحها اياها الشرع . حاشاهم
حاشاهم . اذا اهل احاط الموألف علماً من الشريعة بشيء جهله الرسول
واصحابه وعلماء امته . اتبرأ الى الله من هذا الوسواس : سبحانه لا علم
لنا الا ما علمتنا فاعصمنا من غرور النفس ووساوس الشيطان (الشاهد
الاول) قال الله تعالى في سورة البقرة (وبعولتهن احق بردهن في ذلك
ان ارادوا اصلاحاً ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن
درجة والله عزيز حكيم) قال الفخر الرازي رحمه الله (ان المقصود من
الزوجية لا يتم الا اذا كان كل واحد منهما مراعياً حق الآخر وحيث
ان الزوج كالامير والراعي والزوجة كالأمور والرعية فيجب على
الزوج بسبب كونه اميراً وراعياً ان يقوم بحقوقها ومصلحتها ويجب عليها
الانقياد والطاعة له وقوله تعالى (ولهن مثل الذي عليهن) معناه ان لهن
على الزوج من ارادة اصلاح عند المراجعة مثل ما عليهن من
عدم كتمان ما خلق الله في ارحامهن . وهذا اوفق لمقدمة الآية . واما
قوله تعالى (وللرجال عليهن درجة) اعلم ان فضل الرجل على المرأة امر
معلوم الا ان ذكره ههنا يحتمل وجهين (الاول) ان الرجل ازيد في
الفضيلة من المرأة في امور (احدها) العقل (الثاني) في الدية (الثالث) في
الموارث (الرابع) في الامامة والقضاء والشهادة (الخامس) له ان يتزوج

عليها وان يتسرى عليها وليس لها ان تفعل ذلك (السادس) ان نصيبه في الميراث منها اكثر من نصيبها منه (السابع) ان الزوج قادر على تطليقها ومراجعة اشياء ام ابت وهي لا تقدر على ذلك ولا تقدر ان تمنعه من المراجعة (الثامن) ان نصيب الرجل في سهم الغنيمة اكثر من نصيب المرأة . واذا ثبت فضل الرجل على المرأة في هذه الامور ظهر ان المرأة كالا سير العاجز في يد الرجل ولهذا قال صلى الله عليه وسلم (استوصوا بالنساء خيرا فانهن عندكم عوان) وفي خبر آخر (اتقوا الله في الضعيفين اليتيم والمرأة) وكان معنى الآية انه لا جل ما جعل الله للرجال من الدرجة عليهم في الاقتدار كانوا مندوبين الى ان يوفوا من حقوقهن اكثر (والوجه الثاني) ان يكون المعنى ان حصول المنافع واللذة مشتركة بين الجانبين لأن المقصود من الزوجية السكون والالفة والمودة واشتباك الانساب واستكثار الاعوان والاحباب وحصول اللذة وكل ذلك مشترك بين الجانبين بل يمكن ان يقال ان نصيب المرأة فيها وافر . ثم ان الزوج اختص بانواع من حقوق الزوجية وهي التزام المهر والنفقة والذب عنها والقيام بصالحها ومنعها عن مواقع الآفات فكان قيام المرأة بخدمة الرجل أأكدر وجوباً رعاية لهذه الحقوق الزائدة وهذا كما قال الله تعالى (الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما انفقوا من اموالهم) وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال (لو امرت احدا

بالسجود لغير الله لأمر المرأة بالسجود لزوجها) ثم قال تعالى (والله عزيز حكيم) أي غالب لا يُمنع مصيب في أحكامه وأفعاله لا يتطرق اليهما احتمال العبث والسفه والغلط والباطل انتهى

(الشاهد الثاني) قال تعالى في سورة النساء (الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما انفقوا من أموالهم فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله) واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً إن الله كان علياً كبيراً) فالحكم العدل ذكر في هذه الآية عدة أمور مما نحن بصدد (١) أن عموم الرجال قوامون على عموم النساء ليشمل الزوجة والإام وغيرهما. وهذا أول وجه من وجوه التفضيل والتميز التي أنكرها المؤلف. ثم ذكر تعالى تعليل هذا القيام من وجهين (أحدهما) كونه تعالى فضل الرجال على النساء وهذا ثاني وجه من وجوه التميز: وقال أهل العلم إن جماع هذا التفضيل بما جعل الله في الرجال من زيادة القوى العقلية والجسمية عن النساء (وثانيهما) كونه واجب على الرجال القيام بالنفقة والمهر وسائر ما يلزم. وهذا وجه ثالث من وجوه التفضيل والتميز (٢) وصف الله الصالحات منهن بالقنوت وحفظ الغيب بمقابلة ما حفظ الله لهن من الحقوق على الرجال. قال الفخر رحمه الله (القنوت) هو دوام الطاعة فالمعنى أن يكن مطيعات لله ولرجالهن قائمات بحقوق أزواجهن

لان المرأة لا تكون صالحة ما لم تكن مطيعة لزوجها وظاهر هذا اخبار
 لكن المقصود به الامر بالطاعة . وحفظها للغيب ان تحفظ نفسها لثلاث
 يلحق بزوجه العار والولد من غيره وتحفظ ماله ومنزله . وقوله تعالى (بما
 حفظ الله) اي ان عليهن حفظ حقوق الزوج بمقابلة ما اوجب الله لهن على
 الرجال (١) ٥ (٣) ذكر الله للرجال ثلاثة وجوه لجزا الشريكات من
 النساء (الاول) الوعظ والنصيحة فان لم ترجع (الثاني) ترك مضاجعتها
 فان لم ترجع (الثالث) ضربها . وسيا في حديث تحديد هذا الضرب :
 وهذه وجوه ثلاثة من وجوه التفضيل والتميز (٤) قوله تعالى (فان
 اطعنكم) اشعاراً بوجوب الطاعة عليهن للرجال وهذا وجه سابع :
 وبالعجب كيف يقال ان الله تعالى ساوى بين الرجال والنساء في جميع
 الحقوق ونراه في هذه الآية اباح للرجل وعظ المرأة وهجرها وضربها
 ان همت بالنشوز واوجب عليها الطاعة له ولم يبح لها مثل هذا ولم يوجب
 على الرجل اطاعتها في موضع بل غاية ما قال (وان امرأة خافت من بعلها
 نشوزاً او اعراضاً فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحاً) فاین ذلك
 الامر من هذا النذب (فانها لا تهمل الابصار ولكن تعمى القلوب التي
 في الصدور) (قال الشافعي) رضي الله عنه (النشوز قد يكون قولاً وقد
 يكون فعلاً فالقول مثل ما اذا كانت تلبيه اذا دعاها وتخضع له اذا
 خاطبها ثم تغيرت والفعل مثل ما اذا كانت تقوم اليه اذا دخل عليها

وتسارع الى امره وتبادر بانشرح اذا طلبها ثم تغيرت عن ذلك . فهذه
امارات دالة على نشوزها وعصيانها فيعاملها بما رخص الله له فيه) اه
قال الفخر رحمه الله (معنى الآية ان الرجال مسلطون على تأديب النساء
والاخذ على ايديهن فكأنه تعالى جعله اميراً عليها وناظراً لحكمهم في حقها .
وجاء بصيغة الجمع ليشمل الزوج والولي معاً فيكون لكل رجل قائم على
امرأة هذا الحق) اه . وقبل الانتقال عن هذه الآية نذكر باقي وجوه
التفضيل والتميز التي انكرها المؤلف وما رأى منها شيئاً (فاقول) ان
تفضيل الرجال وتميزهم على النساء - اصل من وجوه كثيرة بعضها
صفات حقيقية وبعضها فضائل شرعية . وحيث ان الصفات بمخلق الله
لا يكسب الانسان والفضائل بفضل الله لا بارادة احد فانكارها بعد
ثبوتها او طلب تبديلها وتغييرها مصادمة ومقاومة لله تعالى بافعاله
واحكامه فليعلم المسلم ما وراء ذلك ويتعظ بما آل اليه حال ابليس بسبب
ذلك الانكار على الله الفاعل المختار (فاما الصفات الحقيقية فالمراد بها
الفائض الحقيقية ليس البياض والحمار وسواد العين ورقة الخصر وثقل
الردف : وهذه اي الفضائل يرجع حاصلها الى امرين اثنين (احدهما)
العلم (وثانيهما) القدرة . ولا خلاف بان عقول الرجال وعلومهم اكثر
واوفى واعظم كما ان قدرتهم على جميع الاعمال العقلية والنظرية والجسمية
اشد واقوى واكمل (واما الفضائل الشرعية) فقد خص الله الرجال دون

النساء (١) بالنبوة (٢) والرسالة (٣) والخلافة (٤) والامامة (٥) والجهاد
 وناهيك ما فيه من عوض بالجنة (٦) والاذان (٧) والخطبة (٨)
 والاعتكاف (٩) والشهادة في الحدود والقصاص (١٠) والتعصيب
 (١١) وحمل الدية (١٢) والقسامة (١٣) والولاية في النكاح والطلاق
 (١٤) والتزوج بأكثر من واحدة (١٥) والتسري بملك اليمين (١٦)
 والطلاق (١٧) والمراجعة (١٨) والانتساب (١٩) والمهر (٢٠) والنفقة
 (٢١) والقضاء (٢٢) والجمعة (٢٣) ووجوب الحجاب عليهن (٢٤)
 ومنعهن عن مخالطة غير محارمهن (٢٥) ومنعهن عن الحج والسفر بدون
 محرم (٢٦) ووجوب العدة عليهن (٢٧) وحرمانهن من فضل الصلاة
 مدة الحيض والنفاس (٢٨) وتحريم خروجها من بيتها بدون اذن زوجها
 (٢٩) ومنعهما من صلاة النفل بدون اذن زوجها (٣٠) وعدم صحة صومها
 تطوعاً بغير اذن زوجها (٣١) وكونهن لا يحجبن غير ذوي الانصاب
 المعلوم (٣٢) وسيادة الرجال عليهن بنص القرآن في سورة يوسف
 (٣٣) ووصفهن بعظم الكيد ايضاً ووصف ابليس بضعفه فهذه كلها
 اختص بها الرجال دون النساء: وامامتيز به الرجال بالنصف او اقل
 او اكثر (١) ميراثهما على النصف (٢) ميراثهما معه على النصف (٣) منعها
 بالاخوة عن مشاركة الأب (٤) الشهادة بالحقوق (٥) الرخصة لها
 بتذكير رفيقتها في الشهادة لنقص عقلها بالفطرة (٦) ووصفها في الحديث

بنقص العقل والدين: فهذا ما فضل الله وميز به الرجال على النساء مما لم
يرم منه المؤلف سوى مسألة تعدد الزوجات: ثم لا نقف معه بالزامه بما
جاءت به شريعتنا بل نزيده بذكر بعض ما ترجع وتبين به رجال الغرب
المغرم بتقليد هم على نسائهم المفتون بفضائلهن (١) حرمان الاناث عند
اكثرهم من مشاركة الذكور في الموارث (٢) حرمانهن من الانتخابات
العمومية (٣) حرمانهن من عضوية المجالس الشورية والادارية (٤)
حرمانهن من الوظائف القضائية (٥) حرمانهن من الوظائف
العسكرية (٦) حرمانهن من الوظائف البحرية (٧) حرمانهن
من الوظائف الادارية . وغير ذلك مما يزيد على عشرين نوع يعلم
جنابه ان كلها منحصرة في الرجال عندهم دون النساء . ولولا بقاء
بعض التقاليد الرومانية الصابئة عندهم لما كان للنساء عندهم حظ في
الملك (واما الاهلية الذاتية) وتقدم الرجال عليهن فيها فسيأتي بيانها
ان شاء الله: فيا للعجب من مؤلف مثله يتهم امته بانسلاخها من فضائل
دينية ويتحمل على علمائها بزعمه انهم هم كانوا السبب بذلك مجارات
للأمم التي داخلت الاسلام مع ان ما حسبه فضائل وحقيقته قبائح لم
يكن موجودا في الامة الاسلامية في وقت ما ولا كانت الشريعة
مانحة للنساء شيئا منه فيجوز ان يقال ان يد التغلب والقهْر سلبته كما زعم
ولعله يخبرنا بآي عصر من العصور الاسلامية كانت النساء حاصلات

على شيء من الحقوق التي ذكرناها آنفاً وبأي عصر سلبت منه اليد
 الاستبدادية التي عرض بها في مباحثه السياسية . (الشاهد الثالث)
 قال الله تعالى في سورة يوسف عليه السلام (والفيا سيدها لدى الباب)
 فانظر كيف سمي الله تعالى زوجها سيدها . فاي حق اعظم من السيادة .
 اولعله يدعى ان السيادة لا ترجح ميزان التساوي والتفاضل او ان
 هذا ليس من كلام الله تعالى . (الشاهد الرابع) قال الله تعالى في سورة
 النساء والخطاب موجه للنساء (ولا تئمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض)
 روى الفخر رحمه الله في سبب نزول الآية ان امرأة اتت الرسول عليه
 الصلاة والسلام فقالت رب الرجال والنساء واحد وانت الرسول الينا
 واليهم وابونا آدم وامننا احواء فما السبب في ان الله يذكّر الرجال ولا
 يذكرنا . فنزلت الآية منعاً لمن عن تمني مقامات الرجال . فقالت قد
 سبقنا الرجال فمالنا . فقال عليه الصلاة والسلام (ان للحامل منكن اجر
 الصائم القائم فاذا ضرب بها الطلق لم يدرك احد من الجن الا اجر فاذا ارضعت
 كان لها بكل مصة اجر احياء نفس) ثم قال رحمه الله (اعلم ان مراتب
 السمادة انسانية او بدنية او خارجية وهذه المراتب بعضها فطرية
 لا سبيل للكسب فيه وبعضها كسبية وهذا الذي يكون كسبياً متى تأمل
 العقل فيه يجده ايضاً محض عطاء من الله فانه لا ترجيح للدواعي وازالة
 العوائق وتحصيل الموجبات والا فيكون سبب السعي والجد مشتركاً فيه

ويكون الفوز بالسعادة والوصول الى المطلوب غير مشترك فيه . فهذه
 اقسام السعادة التي يفضل الله بعضهم على بعض فيها) اهـ . (قلت وحيث
 علمت مما تقدم ان هذه الاقسام والمراتب كلها متوفرة في الرجال اكثر
 مما في النساء عطاءً وفطرةً وكسباً فلذا كان تفضيل الرجال على النساء
 وسيادتهم عليهن بحق واهلية واستعداد ليس بتغلب وبطل وجور
 واستبداد كما زعم المؤلف (الخامس) ذكر الله تعالى في عدة آيات كريمة
 انه خلق حواء من آدم عليه السلام . والرسول عليه الصلاة والسلام
 اخبرنا انها خلقت من ضلعه الايسر وانها عوجاء لا تقوّم وانها هي التي
 اثرت فيها مكيدة ابليس لضعف في ذاتها: فكونها خلقت من ضلعه دليل
 ظاهر على كونه افضل منها . وكونها عوجاء لا تقوّم دليل على انحطاطها
 بالاخلاق والفطرة . وكونها انفلعت للمكيدة اولاً دليل على ان بفطرتها
 الانقياد لما كائد الشيطان والحرص على الشهوات ولهذا وصفه الرسول
 عليه الصلاة والسلام بانهم حبائل الشيطان . (السادس) قال تعالى في
 سورة الزخرف (أَوْ مِنْ يَنْشَأُ فِي الْحُلِيِّهِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ) قال
 الفخر رحمه الله (المسئلة الثانية) معنى قوله تعالى (أَوْ مِنْ يَنْشَأُ فِي الْحُلِيِّهِ)
 التنبيه على نقصان المرأة لان الذي يُرَبَّى في الحلية لا بد ان يكون ناقص
 الذات لانه لولا نقصان في ذاتها لما احتاجت الى تزيين نفسها بالحلي ثم
 بين تعالى نقصان حالها بطريق آخر وهو قوله تعالى (وهو في الخِصَامِ غَيْرُ

مبين) يعني انها اذا احتاجت الى المخاصمة والمنازعة عجزت وكانت غير
 مبنية لضعف لسانها وقلّة عقلها وبلادة طبعها. ويقال قلّ ما تكلمت
 امرأة فارادت ان تكلم بحجتها الا تكلمت بما كان حجة عليها: فهذه الوجوه
 دالة على كمال نقصها (المسئلة الثالثة) دلت الآية على ان التحلي مباح
 للنساء وحرام للرجال لانه تعالى جعل ذلك من المعائب وموجبات
 النقصان واقدام الرجل عليه يكون القاء لنفسه في الذل وذلك حرام
 لقوله عليه الصلاة والسلام (ليس للؤمن ان يذل نفسه) وانما زينة الرجل
 الصبر على طاعة الله والتزين بزينة التقوى (انتهى قلت) ومصدقا لقول
 الله تعالى ترى الرجال الذين يتصدون للاحتجاج عن النساء حججهم
 قاصرة واكثر ادلتهم عائدة عليهم لانهم يحاولون اثبات ما ليس به وجود
 وتلييس الحق بالباطل وكل ذلك من لوازم قصر الحجة وعجز الاستدلال
 سيما في الاحوال المشروعة لاننا نقول قال الله قال رسول الله قال
 الاصحاب الكرام قال الامام فلان وهم يقولون قال الدكتور قال
 المسيوق قال المؤرخ قالت الست فلانة قال صاحب المقتطف وما شبه
 ذلك ولا جرم ان الفرق بين القولين كالفرق بين عين الشمس وعين
 الوطواط: فهذه ستة شواهد اوردتها من كلام الله تعالى بكل منها مقنع
 لذي ايمان ولنور شواهد من كلام رسوله نبينا عليه الصلاة والسلام
 (الاول) عنه عليه الصلاة والسلام (كلم من الرجال كثير ولم يكمل من

النساء الا مريم ابنة عمران وآسية امرأة فرعون وخديجة بنت خويلد
وفاطمة بنت محمد (اله) ذكره الشعراني في كشف الغمة: فيا للعجب كيف
من نفي عليه الصلاة والسلام عنهن الكمال يكن مساويات لمن اثبت
لهم الكمال: ثم لقائل ان يقول بماذا ياترى كمل الاربع اللاتي ذكرهن هل
بالعقل النوراني والدين والعفة بالعلوم الدنيوية والاختراعات
والانهمالك في اللذات ومخالطة الرجال ومغازلة الشبان والقيام في
الحوانيت ومزاحمة التجار وارباب الصنائع والتبذل والتبرج وكذا وكذا
ما يدعوا المؤلف وحزبه نساء المسلمين اليه وتارة يسمونه حقوقاً واخرى
حرية . اجيبونا . (الثاني) عنه عليه الصلاة والسلام (كلكم راع) اي
ملتزم باصلاح ما قام عليه وما هو تحت نظره (وكل راع مسئول عن
رعيته) الى قوله (والرجل راع في اهله وهو مسئول عن رعيته) اي هل
وفاهم حقهم والمرأة راعية في بيت زوجها وهي مسئولة عن رعيته) اي
بحسن تدبير المعيشة والنصح له والشفقة والامانة وحفظ نفسها وماله
واولاده ومسئولة اذا ما قامت بما وجب عليها . انتهى عن شرح الجامع
الصغير . (قلت) اذا كان الشارع عليه الصلاة والسلام جعلها راعية
في بيت زوجها . ولا خلاف بين العقلاء ان كل من يشتغل بما لا علاقة
له فيه يضيع عمره ويفسد عليه امره . فاي خطأ اوضح من اشتغال المرأة
بما ليس من وظائفها التي اوجبها الشارع عليها . كما ان اي عاقل يقول

بتركها كهيمة لا تعرف مالها وما عليها: لكن الحق الصريح هو وجوب
 تعليمها ما جعله الشارع من وظائفها ومنعها عما ليس من وظائفها (الثالث)
 عن عمر رضي الله عنه عن الرسول عليه الصلاة والسلام (لا يسئل
 الرجل فيم ضرب امرأته عليه) اه عن حسن الاسوة (الرابع) قيل
 يا رسول الله اي النساء خير. فقال (التي تسره اذا نظر اليها وتطيعه اذا
 امرها ولا تخافه في نفسها ولا مالها بما يكره) اه عن حسن الاسوة
 (الخامس) عنه عليه الصلاة والسلام (لا يحل للمرأة ان تصوم وزوجها
 شاهد الا باذنه ولا تأذن في بيته الا باذنه) اه عن حسن الاسوة
 (السادس) عنه الصلاة والسلام من حديث عن جابر (لا يقبل الله صلاة
 المرأة الساخط عليها زوجها) اه عن حسن الاسوة (السابع) اخرج
 البزار والطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهما قال جاءت امرأة
 الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله انا وافدة النساء
 اليك . هذا الجهاد كتبه الله على الرجال فان يصيبوا أجروا وان قتلوا
 كانوا احياء عند ربهم يرزقون ونحن معشر النساء نقوم عليهم فما لنا من
 ذلك . فقال عليه الصلاة والسلام (ابغي من اقيتي من النساء ان طاعة
 الزوج والاعتراف بحقه يعدل ذلك وقليل منكن من يفعله) اه عن
 حسن الاسوة (الثامن) اخرج البزار وابن حبان عن ابي سعيد الخدري
 رضي الله عنه . قال اتى رجل بابنته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقال ان ابنتي هذه أبت ان تتزوج . فقال لها عليه الصلاة والسلام
 (اطيعي اباك) فقالت والذي بعثك بالحق لا اتزوج حتى تخبرني ما حق
 الزوج على زوجته . فقال عليه الصلاة والسلام (حق الزوج على زوجته
 لو كانت به قرحة فلحستها او انثرتة منخراه . مديدا ودمائهم ابتلعتة ما ادت
 حقه) فقالت والذي بعثك بالحق لا اتزوج ابدا . فقال عليه الصلاة
 والسلام لا تنكحوهن إلا بأذنهن) (التاسع) عنه عليه الصلاة والسلام
 (لا يصلح لبشر ان يسجد لبشر ولو صلح لبشر ان يسجد لبشر لا مرت المرأة
 ان تسجد لزوجها العظم حقه عليها لو كان من قدمه الى مفرق رأسه قرحة
 تنبحس بالقيح والصديد ثم استقبلته فلحسته ما ادت حقه) وفي رواية
 اخرى بزيادة (والذي نفسي بيده لا تؤدي المرأة حق ربها حتى تؤدي
 حق زوجها) اهـ عن حسن الاسوة (العاشر) عنه عليه الصلاة والسلام / لو
 تعلم المرأة حق الزوج لم تقعد ما حضر غداؤه وعشاؤه حتى يفرغ منه) اهـ عن
 كشف الغمة (الحادي عشر) عنه عليه الصلاة والسلام (علقوا السوط
 حيث يراه اهل البيت فانهاء دب لهم) اهـ عن كشف الغمة (الثاني عشر)
 عنه عليه الصلاة والسلام (انفق على عيالك من طولك ولا ترفع عنهم
 عصاك ادباً واخفهم في الله تعالى) اهـ عن كشف الغمة: والاحاديث في
 هذا الباب كثيرة ولعل جناب المؤلف لا يجد في شيء من ذلك مقنعاً
 لان ليس فيه شيء من قانون فرانس او نظام انكا كثيرة . لكن ما حيلتنا وقد

أخذ علينا العهدان نؤمن بما جاء في كتاب الله وصح عن رسوله ونكفر
بالجبت والطاغوت فمعدرة اليه: ثم وان كنا معشر المسلمين نعتقد اعتقاداً
يقينياً بحقيقة غير الزامي بان كل ما جاء في شريعتنا هو عين الحكمة العقلية
والمصلحة العامة حتى لو جرد عن صفته الشرعية ووضع بصفة مدنية لصالح
ان يكون قانوناً مدنياً عاماً كافلاً لسعادة كل امة و طائفة وشعب من
البشر في كل زمان ومكان لكون هو القانون الالهي الذي انزله الله في
كتابه وعلى لسان رسوله لم يعتري اصوله وقواعده لا تحريف ولا تبديل
ولا تغيير كما يعتري المفترون . لكن حيث ان الاضداد يكابرون بانكار
اوضح المحسوسات و اظهرها واثبت المعقولات كانكار صديقنا المؤلف
كل ما فضل الله ورسوله وميزابه الرجال على النساء رأيت ان امشي معه
خطوة عقاية في هذا المبحث (فاقول) لاجرم ان من الواجب العقلي ان
يكون الرجال قوامون على النساء لان الانسان كان مدني بالطبع وحيث
كان كذلك فحفظ النظام نواميس الحياة كان مضطراً للتبادل في الاعمال
ومفتقراً للرئاسة المتسلسلة : فاما في تبادل الاعمال فلا بد من انفراد كل
بعمل لضرورة ايفاء العمل حقه وعدم اقتدار الفرد الواحد على القيام
باعمال متعددة معاً . لكن التبادل سهل لكل عمله فوفاه حقه : واما في
الرأسة فمعلوم ان كل مملكة مدنية كانت او غير مدنية مفتقرة الى رئيس .
وكل شعب كذلك . وكل امة كذلك وهكذا حتى اهل القرية والعائلة :

والخلل محسوس ظاهر في كل من يشذ عن هذا الوضع الضروري: ثم من
المسلم أن الرأس لا تحصل فوائد هامة لم تكن في يد قادرة على ما هو مناط
بها. والعكس يوجب الخلل لا محالة. وحيث أن الرجال بالخلقة الجسمية
والصفات العقلية أقدر من النساء على الأعمال الصناعية والسياسية
والحرية والادارية والتجارية والعقلية بالقول والفعل وليس بذواتهم ما
يشغلهم جسدياً وعقلاً عن ذلك كما في النساء من عوارض الحيض والحمل
والوضع والنفاس والرضاع فكانوا بالقانون العقلي احق وأولى وأقدر من
النساء على القيام باعباء الرأس العمومية والخصوصية. كما أن النساء
بالفطرة والطبع والخلقة أقدر وأصبر وأعلم من الرجال على الأعمال
البيئية وما يتعلق بها والرضاع والحضانة وسياسة الخادومات. وقد ترى
الرجل الذي يقطع الصخر أو ينقل الاثقال أو يقطع الاشجار أو يشتغل
بادق الاشغال أو يقود الجيوش ويخوض الأهوال لا يصبر بضعة دقائق
بجانب سرير الرضيع ويكل ساعده من حملة نصف ساعة ولا يسع خلقه
كنس البيت والصبر على القدر حتى ينضج الطعام كما أنك تراها عاجزاً
عن سياسة اولاده الصغار حال كون المرأة لا تحسب ذلك شيئاً بل
تعجب من ضجر الرجل من ذلك. فلذا كانت المرأة بالفطرة والوضع
الالهي احق واجدر بالمرئوسية للرجل والانفراد دونه بما اهلته به القدرة
الالهية اتماماً للنظام الكون وحفظاً للناموس التبادل: ثم اذا رجعت للمالا

مكابرة فيه من تأثير العلوم والصنائع والاعمال في الاخلاق تجرد من
الضرر الفاحش اشتغال المرأة بعلم او صنعة او عمل يخالف ما خلقت لاجله
ويكون ذلك اعظم سبب لانسلاخها من الانوثية وتعطيل منافع الزوجية
ولا يخفى ما في ذلك من الخلل الكلي في نظام الكون

﴿ملحق﴾

كتب جناب الفاضل الكاتب المذهب محمد فريد افندي محرر
مجلة الحياة في اعداد جريدة المؤيد مقالة مسهبة عنوانها (نظرة في
تحرير المرأة) اوضح فيها كل الايضاح انحطاط المرأة عن الرجل في
الخلق والفطرة وعدم تأهلها المساوات وما نتج عن اطلاق حريتها عند
الاوربيين الى اخر هذا البحث مما لا مزيد عليه لمستزيد . وحيث ان
نتيجة القطعة الاولى من مقالته تتعلق في موضوعنا هذا فانقلها بنصها .
قال حفظه الله (يظهر لنا من كل ما تقدم وليس بعد الحسن دليل ان المرأة
اضعف من الرجل جسماً وادراكاً . اما جسماً فكونها معرضة للوازم
الانوثية وهي كما اثبتنا امراض تهدد القوى وتضعف البنية بشهادة الاطباء .
واما ادراكاً فلكونها بحكم وظيفتها من تدبير المنزل وتربية اطفالها
والتحفظ عليهم غير معرضة مثل الرجل لمناشيء تنمية القوة الادراكية
فتكون النتيجة اللازمة لكل هذه المقدمات ان المرأة لا تساوي الرجل
في كل حيشة انسانية . وبناءً على هذا ومع ملاحظة ناموس التغلب

يجب ان يكون الرجل صاحب السيطرة المطلقة عليها اذ لا سبيل لمعارضة احكام الطبيعة بالا قويل . ولكن ذلك كله لا يمنع من . طالبة الرجل بالاعتدال في تلك السيطرة واعطاء المرأة حقوقها في حدودها المعتدلة الحققة لا في القاء حبلها على غاربها وتركها وشأنها تحت مؤثرات الحياة المدنية التي كثيرًا ما فتنت العباد والزهاد فضلاً عن ربات القلائد والنضاد وحيث أنا الآن في عصر كثير فيه الحث على تربية النساء واعطائهن حقوقهن من التربية وجب علينا ان نسترشد باحوال من سبقنا في هذا السبيل من امم اوربا وان نبذل وسعنا في الوقوف على كنه تأثير طرائق التعليم المختلفة على المرأة حتى يمكننا ان نتجنب ما نراه فيها من العيوب قبل ان نسقط في المهوأة التي سقطت فيها تلك الامم . ولذلك يازمننا ان نشير اشارة بسيطة الى نتائج تحرير المرأة في اوربا) انتهى ثم سرد هذه النتائج مبينة اوضح بيان ولربما انقل شيئاً منها في مبحث الحجاب والله الموفق للصواب

﴿ فصل في المهر ﴾

ولما كان المهر من جملة الاتفاقي الذي جعله الله سبباً من اسباب التفضيل الحقناه بهذا البحث : ان الله تعالى اوجب علينا في شرعنا اعطاء المهر وهو الصداق للزوجة حرة كانت او مملوكة او غير والاوامر فيه وفي احكامه موضحة في القرآن وفي الحديث . واما من عكسوا القضية فلا ريب انهم

قد شعروا بسوء العاقبة حيث أصبح عندهم من البنات والشبان العزبان
 عدد ليس بقليل . لكن تمكن العوائد التقليدية الحمياء يحملهم على الصبر
 والمكابرة (الشاهد الاول) قال الله تعالى — في سورة النساء (وَاَتُوا
 النساء صدقاتهن نحلة) (الثاني) قال الله تعالى في هذه السورة بحق الحرائر
 ايضاً (وَاُحِلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ اِنْ تَبْتَغُوا بِمَا وَالَكُمْ مُحْصَنِينَ غَيْرِ مُسَافِحِينَ)
 ثم قال في حق مملوكة الغير (فانكحوا من باذن اهلين وَاَتَوْهُنَّ اجورهن
 بالمعروف) (الثالث) قال الله تعالى في سورة البقرة (وان طلقتموهن من
 قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم) وفي القرآن
 العظيم آيات أخر في هذا الباب : واما الاحاديث فكثيرة ايضاً (الاول)
 اخرج ابو داود والنسائي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لما تزوج علي
 فاطمة رضي الله عنهما اراد ان يدخل بها فمنعه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حتى يعطيها شيئاً . فقال ليس لي شيء . فقال عليه الصلاة والسلام
 اعطها درعك فاعطاها ثم دخل بها (الثاني) اخرج الطبراني عن النبي عليه
 الصلاة والسلام انه قال (اَيُّ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى مَاقِلٍّ أَوْ كَثُرَ وَلَيْسَ
 فِي نَفْسِهِ أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَيْهَا حَقَّهَا خَدَعَهَا فَمَاتَ وَلَمْ يُؤَدِّ إِلَيْهَا حَقَّهَا اتَى اللَّهَ يَوْمَ
 الْقِيَامَةِ وَهُوَ ذَانٍ) (الثالث) اخرج مسلم وابو داود والنسائي عن عائشة
 رضي الله عنها أنها سئلت كم كان صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا زواجه فقالت اثنتي عشرة اوقية ونشاً والنش نصف اوقية فذلك

خمسمائة درهم اه فـهـذـه اوامر الله وسنة رسوله وما زالت هذه سنة الله في
 خلقه من آدم حتى جاهلية العرب والفرس والروم واليهود والقبط
 واليونان وغيرهم ثم جاء الاسلام فاقرها وعدّها كما عدّل غيرها وما زالت
 في الامم الشرقية والغربية الى ان ظهرت نساء الافرنج في هذه المظاهر
 العجيبة ونوع عن اسباب استعباد الرجال فجعلن الصداق على المرأة وابقين
 النفقة على الرجل ليكون الرجل رقيقاً تاماً . لكن ليس رقيقاً اسلامياً بل
 رقيقاً جاهلياً لان الاسلام ما اوجب على الرقيق ان يسعى ليله ونهاره
 للقيام برفاهية سيده وتبذيره واسرافه بل اوجب عليه الخدمة بالمعروف
 وعلى مولاه نفقته حتى فطرة الصيام . اماما عليه نساء الافرنج الآن
 فتلك عادة جاهلية . اعني ان الجاهلية كانوا يستخدمون الرقيق بما شاؤوا
 ويكفونه الكسب والقيام بنفقة سيده . ولا تعرض لذكر النتائج التي
 جنوها من هذه العادة لانها صارت من البديهيّات وهي التي حملت الجمل
 الغفير من رجالهم ونسائهم على استعمال ما لا يحل هر بآمن الزواج فبارت
 الابكار وتعطلت الايام وظهر للعقلاء منهم فضل الشريعة الاسلامية :
 وبهذه المناسبة انقل الايات الآتية للاديب المعلم شاكر سلوم الحموي
 المسيحي نظمها في حق المرأة الدافعة مهر الزوج المسمى عند الافرنج
 (دوطه) وذكّر فيها حقائق مما وقع عندهم . قال
 لي قصة يا صحابي جئت احكيها حتى تكون اكل الناس تنبيها

والله ما كنت ارضى زوجة ابدا
 لكن شيطان حب المال غرربي
 واغمض الاصفرا لغيري باصري
 فبعت نفسي بيع الغبن واسفي
 ورحت بالدوطة الشنعاء مبتهجا
 لم يبق تبذيرها دارا لاسكنها
 سوق الاطالس والاجواخ صاح
 كبيرة العمر من اتراب والدي
 كاني خادم في البيت اخدمها
 من حين عاشرتها لم ترتضى ابدا
 اعوذ بالله ان قصرت عن خطاء
 تدعو علي بلا خوف ولا خجل
 وان تاطفت في استعطاف خاطرها
 قالت الست ايا غرور ملك يدي
 قد اشتريتك بالآلاف ادنبا
 وصار رأسك بين الناس مرتفعاً
 فانت والله ملوكي وملك يدي
 هذي خلاصة اخباري لكل فتى

يفنى الكلام ولا تحصى مساوئها
 وغرني ظمعا اثراء اهليها
 عن وجهها الاصفرا المملوء تشويها
 يا صفقة الشؤوم لم احسب لتاليها
 اهنيء النفس اذمت امانيتها
 ولا دراهم للبلى اخبها
 واسواق الجواهر طرا ليس تكفيها
 لقد كرهت حياتي من تجنيها
 مع كل هذا وهذا لست ارضيها
 كأنت غير عذابي لا يسليها
 او كان مني امر ليس يرضيها
 وتقذف الشتم واللعنات من فيها
 وقلت عفو اذ نوبني لست ادريها
 افتح عيونك لم ذا الان تغضيها
 مثل المماليك تشرى بها موالها
 بفضل سيده بالظلم ترميها
 او امري صاغرا كالعبد تجريها
 يعني الزواج بذات المال ارويها

حتى اذا كان ذا نفس سمت شرفاً تكون تبصرة بالرشد تأتيها
لا يعرف الشوق الا من يكابده والا الصبابة لا من يعانيتها

❖ فصل في النفقة ❖

حيث جعل الله من اسباب التفضيل الانفاق كما قدمنا ووجب
على المرأة الاحتجاب في بيتها ولزوم خدرها وحظر عليها التعرض لما
يؤدي بها الى عدم الصيانة اسقط عنها السعي خارج بيتها ووجب على
وليها ان لم يكن لها زوج وعلى زوجها ان كان . وعلى بيت المال
ان لم يكن لها ولي ولا زوج القيام بما يلزمها من ضروريات الحياة
الثلاث المسكن والطعام والكسوة . وما قيدها بمقدار بل جعلها على كل
بنسبة حاله . قال تعالى (فلينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه
فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً الا ما آتاهها) (واما النفقة) الزوجية
فنوعان نوع حال وجود الزوجية ونوع بعد زوالها (فالنوع الاول) وهو
النفقة حال وجودها في عصمته بعد الدخول بها فمشرط ببقائها تحت امره
وطاعته فان نشزت اي خرجت عن امره وطاعته فلا نفقة لها (والنوع
الثاني) ينقسم الى اقسام (احدها) ان يطلقها بعد الدخول بها فلها نفقة مدة
عدتها اي تعطلها عن الزوج ان لم تكن حاملاً فان كانت حاملاً فلها
نفقتها حتى تضع (الثاني) ان يطلقها قبل الدخول بها فلا نفقة لها حيث لا
عدة عليها (الثالث) ان يموت وهي حامل او غير حامل فلا نفقة لها لان

نصيبها من الميراث بدل عن النفقة (الرابع) ان يعضلمها فيضطرها للنشوز
فعليه النفقة (الخامس) نفقة الرضاع . فان كانت مطاقة فعليه وان كان
بعد موت الزوج فعلى الورثة لكنهم اتسقط عنه وعن الورثة ان كان للولد
مال (السادس) نفقة الحضانة وهي بحكم نفقة الرضاع وترتيبها : والنفقة
في كل ذلك هي الطعام والكسوة والمسكن بالمعروف المتعارف عند امثال
المكاف ليس عند امثال المرأة . فاذا علمت هذا وعقلت ما فيه من الحكمة
البالغة والاصابة العادلة وشدة الاعتناء المفيد الحقيقي بالنساء ظهر لك
جهل من يتشدد ويقول (حقوق المرأة وهولاً يدري ما هي حقوق
المرأة في نظر الشارع : ولندكر بعضاً من الآيات والاحاديث
الواردة بذلك (الاول) قال الله تعالى في سورة البقرة (وعلى المولود
له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس الا وسعها لاتضار والدة
بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك) اهـ (الثاني) في
سورة البقرة (وللمطلقات متاع بالمعروف حقاً على المنقين) والمتاع
المذكور هو النفقة بالاجماع (الثالث) في سورة الطلاق (اسكنوهن من
حيث سكنتم من وجدكم ولا تضارهن لتضيقوا عليهن وان كن اولات
حمل فانفقوا عليهن حتى يرضعن حملن فان ارضعن لكم فآتوهن
اجورهن وأتمروا بينكم بمعروف فان تعاسرتم فسترضع له أخرى .
لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما اتاه الله) اهـ ما جاء

في كلام الله . واما ما جاء في كلام الرسول عليه الصلاة والسلام (فالاول)
 عن عائشة رضي الله عنها قالت قالت هند امرأة ابي سفيان يا رسول
 الله ان اباسفيان رجل شحيح ليس يعطيني ما يكفيني وولدي الا ما اخذت
 منه وهو لا يعلم . فقال عليه الصلاة والسلام (خذيه ما يكفيك
 وولدك بالمعروف) اهـ عن حسن الاسوة وقال انه اصل في وجوب نفقة
 الزوجة والاولاد (الثاني) عن معاوية ابن حيدة قال قلت يا رسول الله ما
 حق زوجة احدنا عليه قال (ان تطعمها اذا طعمت وتكسوها اذا
 اكتسيت ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر الا في البيت) اهـ عن حسن
 الاسوة (الثالث) عن عمرو بن الاحوص من حديث طويل منه (الا
 واستوصوا بالنساء خيرا فانما هن عوان عندكم ليس تملكون منهن شيئا
 غير ذلك الا ان يأتين بفاحشة مبينة . فان فعلن فاهجروهن في المضاجع
 واضربوهن ضربا غير مبرح فان اطلعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا : الا
 ان لكم على نسائكم حقا ولنسائكم عليكم حقا فحقكم عليهن ان لا يوطئن
 فرشكم من تكرهون ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون . الا وحقن عليكم
 ان تحسنوا اليهن في كسوتهن وطعامهن) اهـ عن حسن الاسوة . ومعنى
 عوان بفتح العين اي اسيرات : فكيف ترى هل من وجبت عليه نفقة
 الاخر يكون افضل منه ام لا

❖ فصل فيما يجب على المرأة من الخدمة والعمل ونحوها ❖

حيث قدمنا دلة افضلية الرجل وتميزه واتبعناها بما عليه بمقابلة ذلك من المهر والانتفاق فلزم ان نعقبه بما على المرأة من الخدمة بمقابلة للانتفاق انتظاماً لنا موسى التبادل في الحياة الدنيا : فاما من كلام الله تعالى ففيما تقدم كفاية سيما في آية النشوز وتعريفه وما هو : واما الاحاديث فنذكر بعضها (الاول) عن انس رضي الله عنه انه قال (كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا زفوا امرأة على زوجها يأمرونها بخدمة الزوج ومراعات حقه) اه عن كشف الغمة (الثاني) عن عائشة رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (نعم لولو المرأة مغزلاً) اه عن كشف الغمة (الثالث) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال (قال لي علي رضي الله عنه ألا أحدثك عني وعن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكانت من احب اهلها اليه قلت بلى . قال انها جرت بالرحى حتى اثرت في يدها واستنقت بالقربة حتى اثرت في نحرها وكنست البيت حتى اغبرت فاتى النبي صلى الله عليه وسلم خدم فقلت لها لو اتيت اباك فساأ لتيه خادماً فاتته فوجدت عنده حذاً أنا فرجعت فاتاها رسول الله صلى الله عليه وسلم من الغد فقال ما حاجتك فذكرت له ما هي فيه فقال صلى الله عليه وسلم (اتق الله يا فاطمة وادبي فريضة ربك واعلمي عمل اهلك ضعي هذا

وارفعني هذا واصنعني ما يصنع الخادم واذا اخذتي مضجعتك فسبحي الله
تعالى ثلاثاً وثلاثين واحمدي ثلاثاً وثلاثين وكبري اربعاً وثلاثين فتلك
ماية فهو خير لك من الخادم) ثم امرها عليه الصلاة والسلام بالعجين
والطبخ والفرش وكنس البيت واستقاء الماء وعمل البيت كله فقلت
لا مي فاطمة بنت اسد اكني فاطمة بنت رسول الله سقاية الماء والذهاب
في الحاجة وتكفيك خدمة الداخل كالطحين والعجين) اه عن كشف
الغمة (الرابع) عنه عليه الصلاة والسلام (لا تنزلوا النساء الغرف ولا
تعلموهن الكتابة وعلوهن المغزل وسورة النور) اه عن كشف الغمة
(قلت) من يقرأ سورة النور ويتأمل ما فيها من احكام النساء والزناء يفهم
مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم من تعليمها للنساء (الخامس) عن
اسماء بنت ابي بكر رضي الله عنهما قالت (كانت خدمة بيت الزبير علي
وكانت له فرس فكنت اسوسه فلم يكن من الخدمة شيء اشد علي من
سياسة الفرس وكنت احتش له واقوم عليه فاعطاني رسول الله صلى الله
عليه وسلم خادماً فكأنما اعتقني) اه عن كشف الغمة وحسن الاسوة :
فهذا ما جئت بك به ايها المؤلف عن الله وعن رسول الله واصحابه وانذكر
لك شيئاً عن اُجلاء الامة وافاضلها ومعدرة منك اذ لم نر شيئاً عن معلميك
لان الحظ ما اسعدنا باخذ شيء من آدابهم (قال) الامام الغزالي قدس
الله روحه في آخر كتاب النكاح من الاحياء مانصه (ومن حقها على

الوالدين تعليمها حسن المعاشرة واداب العشرة مع الزوج كما روى ان
اسماء بنت خارجة الفزاري قالت لابنته عند الزواج انك خرجت من
العش الذي فيه درجت فصرت الى فراش لم تعرفه وقرين لم تألفه فكوفي
له ارضاً يكن لك سماءً وكوفي له مهاداً يكن لك عماداً وكوفي له آمةً
يكن لك عبداً لا تلحفني به فيقلاك ولا تباعدني عنه فينساك ان دنا
منك فاقربني منه وان نأى فابعدني عنه واحفظي انفه وسمعه وعينه فلا
يشمن منك الاطيباً ولا يسمع الا حسناً ولا ينظر الا جميلاً : وقال رجل
لزوجه .

خذي العفومني تستديمي مودتي ولا تنطقي في سورتني حين اغضب
ولا تقريني نقرك الدف مرة فانك لا تدريين كيف المغيب
ولا تكثري الشكوى فتذهب بالهوى ويأ بالكَ قلبي والقلوب نقلاب
فاني رأيت الحب في القلب والاذى اذا اجتمع عالم يلبث الحب يذهب
(فالقول) الجامع في آداب المرأة من غير تطويل ان تكون قاعدة في
قعر بيتها لازمة لمغزها لا يكثر صعودها واطلاعهما قليلة الكلام لجيرانها
لا تدخل عليهم الا في حال يوجب الدخول تحفظ بعلمها في غيبته وحضرته
وتطلب مسرته في جميع امورها ولا تخونه في نفسها وامله ولا تخرج من
بيتها الا باذنه فان خرجت باذنه فمختفية في هيئة رثة تطلب المواضع
الخالية دون الشوارع والاسواق محترزة من ان يسمع غريب صوتها او

يعرفها بشخصها لا تعرف الى صديق بعلمها في حاجاتها بل تشكر على من
تظن انه يعرفها او يعرفه همها صلاح شأنها وتدير بيتها مقبلة على صلاتها
وصيامها واذا استأذن صديق بعلمها على الباب وليس البعل حاضرا لم
تستفهم ولم تعاوده في الكلام غيرة على نفسها وبعلمها . وتكون قاعة من
زوجها بمرزق الله وتقدم حقه على حق نفسها وحق سائر اقاربها من نظفة
في نفسها مستعدة في الاحوال كلها لما يشاء زوجها منها مشفقة على اولادها
حافظة لستر عليهم قصيرة اللسان عن سبب الاولاد ومراجعة الزوج
ومن آدابها ان لا تتفاخر على الزوج بجماها ولا تزدرى زوجها لقبه
ومن آدابها ملازمة الصلاح والانتقباض في غيبة زوجها والرجوع الى
اللعب والانبساط واسباب اللذة في حضور زوجها ولا ينبغي ان تؤذي
زوجها بحال . روي عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم (لا تؤذي امرأة زوجها في الدنيا الا قالت زوجته من الحور العين
لا تؤذيها قالتك الله فانما هو عندك دخیل يوشك ان يفارقك الينا) ومن
آدابها ان تقوم بكل خدمة في الدار تقدر عليها) انتهى (قلت) فهذه
حقوق النساء التي جاءت بها شريعتنا السمحاء وهذا ما كان عليه نساء
آل البيت والاصحاب الطاهرات . وهذا ما اعتمده اجلاء الامة وعلماء
الملة فمن ادعى التمسك بالشرعة والعمل بالدين فقد استنارت المحجة
فليسلك بها ان كان من الصادقين والا فلا سبيل لارشاده (ومن لم

يجعل الله له نوراً فما له من نور) ومن تدبر الاحاديث والاخبار وقابلها
على بعضها تبين له ان ليس معنى الحديث حصر عمل المرأة بالمغزل فقط
بل ربما المراد به الامر بان يكون لها عملاً مفيداً لها ولزوجها من الاعمال
التي يمكنها القيام به وهي قارة في بيتها لا تحتاج بسببه الى الخروج . ولا
يخفى ان الاعمال التي يمكن المرأة عملها وهي في بيتها كثيرة جداً بل منها
ما تكسب به زيادة عن الرجل ولا تحتاج معه الى كد وجد وعناء ان
كانت من الصالحات المصلحات

(المبحث الثالث في التربية والتعليم)

رويدك ايها الداعي لغير رشد . المدعي بغير برهان . القائد الى جرف
هار . لقد عظمت غير معظم . واكبرت غير ذي بال . وخالفت الخالق
وباينت المخلوق . وناقضت النص . وانكرت المعقول . وكابرت
بالمحسوس . فتعسلاً امة انتم نصحاء ها . وويلاً لبلاد انتم مرشدوها .
فلعمري لقد صبح المثل (اعمى يقود بصيراً) فاسمح لي ام لم تسمح . فانقل
خلاصة اقاويلك في هاتين المسئلتين واحدا بعد واحد وابين للناس
خطأك من صوابك وعلمك من تجاهلك . ويجق الله الحق (القول
الاول) قلت (ان المرأة لا تختلف عن الرجل بشيء من حقائق الانسان)
ويا للاسف انك قبل ما بينت لنا ماهي الحقائق الانسانية التي نلقها
في دروسك الفلسفية وما الشاهد لك بصدق ما قلت استدركت

نفسك بعذر ليس اقل خطأ مما ادعيت إلا ان ايدته بشيء من اقاويل
 (دارون) واخوانه حيث زعمت (بان الرجل وان فاق المرأة في القوة
 البدنية والعقلية فما ذلك إلا نتيجة استعمال تينك القوتين اجيالاً طويلة
 كانت المرأة فيها محرومة من استعمالها مقهورة على لزوم حالة الانحطاط)
 الخ كلامك الذي من جهة يثبت فيه مرادك من الحقائق الانسانية نعني
 القوة البدنية والعقلية اللتين ذكرتهما ومن جهة اتيت بتعليل عليل شهد
 الحكماء والاطباء والعقلاء والبصراء على بطلانه وعدم صحته : وحيث
 قدمنا في البحث الثاني من البراهين الشرعية وبعضاً من الحسية على
 نقصان المرأة وانحطاطها عن الرجل بالخلقة البدنية والفطرة العقلية ما
 فيه مقنع لغير مكابر فلمش معك ههنا كما مشى اهل الحق واليقين
 مع اهل هذه المذاهب السوفسطائية (فاقول) لا خلاف بيننا وبينكم في
 ان ترك استعمال القوى يضعفها ووربما يلاشيها واستعمالها يزيد هانموا حتى
 تبلغ حدها الفطري . لكننا نختلفكم في قولكم الاول والثاني (فاما
 الاول) فهو (ان المرأة لا تختلف عن الرجل بشيء من حقائق الانسان)
 فهذا باطل من وجوه : وقبل ايراد هاتين ماهي الحقائق الانسانية ليظهر
 وجه المطابقة بين ما ادعاه المؤلف وبين الحق : قال في التعريفات للسيد
 الجرجاني وفي متمامها (حقيقة الشيء) ما به الشيء هو هو كالحيوان
 الناطق بالنسبة للانسان بخلاف الصفات التي يمكن تصور الانسان

بدونها لكونها من العوارض . وباعتبار شخصيته فهي ماهيته . واما
 (الحقائق) فهي الذوات الثابتة المقررة لا غير الثابتة كالمعاني والصفات
 فهي غير الحقائق لانها غير ثابتة . والحق ان الحقائق هي الماهيات باعتبار
 تحققها وثبوتها في نفسها من غير تعلق باعتبار الاعتبار (وقال) ماهية
 الشيء (ما به الشيء هو هو) والماهية الجنسية هي التي لا تكون في
 افرادها على السوية) انتهى فقد تبين من هذه التعاريف امران اثنان
 (احدهما) ان القوى الجسمية والعقلية ليست من الحقائق الانسانية
 لكونها ليست ماهية ولا ثابتة (والثاني) ان لا جامع بين المرأة والرجل في
 الحقيقة الانسانية سوى كونها مثله حيوان ناطق . وبكلا الامرين
 غدا كلام الموائف ساقطاً لا يستحق الجواب الا من باب التوسع اقناعاً
 للعوام والزماماً للكبار فقول (الوجه الاو) لا يختلف عاقلان بان القوى
 الجسمية والعقلية من المواهب الالهية غير ان اظهارها من الكمون الى
 الظهور وحسن التصرف بها واستعمالها يتوقف على التمرين والتعليم والعلم .
 والحس يشهد بكونها من المواهب الالهية لاننا نرى الاختلاف العظيم
 بين افراد الاشقاء من حال الصغر كما اننا نرى هذا الفرق بين الذكور
 منهم والاناث حال كونهم صغار ليس منهم من استعمل قواه بما يحدث
 فيه هذا الفرق العظيم . واذ اثبت بانها من المواهب الالهية والدليل
 الحسي قائم على كون المرأة دون الرجل بدرجات في كلا القوتين اتضح

بطلان قول المؤلف من وجهيه (الثاني) لا جرم ان المؤلف يُسلم
 بناموس الوراثة وكون لا علاقة لهذا الناموس بالترك والاستعمال البتة
 واذا سلم سقطت دعواه بدليل الاختلاف الموجود بين جميع افراد
 النساء وافراد الرجال من كل امة وشعب وقبيلة وعائلة وابناء اب وام :
 فعليه اما الاعتراف بخطأه واما انكار هذا الناموس (الثالث) لو صح
 التساوي بين الفريقين في اصل الخلقة والفترة للزم عنه التساوي بين
 افراد الناس كافة . واذا كان تدني النساء بالترك وعدم الاستعمال كما
 زعم فلا مناص من الاعتراف بلزوم التساوي بين افراد الرجال وما اخل
 ذالب يقول هذا بل من المحال ان يوجد هذا التساوي بين شخصين اثنين
 ممن تحت الارض وفوقها لان كل انسان يدرك ويعلم ان قواه الجسمية
 والعقلية تخالف قوى غيره كما يدرك ان ذاته غير ذات غيره فالقول
 بالتساوي سفسطة باردة (واما قولكم الثاني) فباطل ايضا وجدير بان
 لا يلتفت اليه لكنني وفاء بالوعد لا اتركه عفواً ابل اقول : (اولاً) ما فهمنا
 اي الاجيال الطويلة تعني هل اجيال اجداد ابناء القروء ام اجيال ابناء
 آدم : فان كانت الاولى فتلک اجيال ما اطلع على تاريخها سوى ابناء
 قروءها وحيث انتم من ابناء آدم فلا يعنيننا البحث في حالة نساء من ليسوا
 من نوعنا . وان كنت تعني باجيال بني آدم فما نظن انك تدعي بالاطلاع
 على تاريخ ما اطلع عليه غيرك . وعلى فرض انك اطلعت واحطت علماً

بما لم يحط به احد فكان عليك ان تبين مبدأ تلك الاجيال ودرجات
 ثقلبات تلك الغلبة وزمن انتهائها في البلاد التي ظهرت بها المرأة في
 نشأتها الجديدة وما شبه ذلك مما لا يتجاهل عنه مؤلف محقق ومرشد
 مدقق . ولكن يا لالاسف لم نركشي من هذا اثرافي كتابك بل جمئت
 بالقول المجرد كأنك اوتيت من الصدق والتصديق ما لم تؤتاه الرسل
 والانبياء الذين ما ادعوا شيئاً الا ايدوه بمعجزة او برهان الا ان قلت كفي
 بكتابك معجزة حيث اتيت فيه بالميات به احد قبلك (الثاني) دعنا من
 الاجيال التي لا تاريخ لها ولا اثر في غير المخيلات الفاسدة وهلم بنا ننظر
 التواريخ الخطية والاثرية لعلنا نجد الزمان الذي كانت المرأة مساوية
 فيه للرجل ثم مبداء نقرها واسبابه الى آخر ما يلزم : فهذه التوراة التي
 يقال ان موسى عليه السلام تلقاها عن الوحي قد ذكرت تاريخ العالم من
 حينما كانت الارض ماءً والسما بخاراً الى قرب عهد ظهور المسيح عليه
 السلام فليس فيها ما يشير لما زعمت بل شهدت لنا بان المرأة كانت ولم
 تنزل دون الرجل بدرجات : هذا يوسفوس اليهودي اول المؤرخين
 بعد موسى عليه السلام ماراً بناه ذكر شيئاً من هذا : هذا بولس افصح
 مدقق في اخبار زمانه واحواله سيما انه كان داعياً دينياً وسياسياً معاً ما
 رأينا به ذكر شيئاً من هذا : هؤلاء مؤرخو الاسلام الذين تتبعوا كليات
 الاخبار والحوادث وجزئياتها ماراً بنا احداً منهم ذكر شيئاً من هذا :

هو لاء مؤرخو الافرنج اُرو لنا عن واحد منهم شيئاً مما زعمت : فاذا لم
تجدوا ان تجد فاذهب بنا الى اثار المصريين وعادياتهم التي صعدت اريخها
الى ما فوق سبعة الاف سنة من عصرنا هذا فانظر في اي زمان كانت المرأة
منهم مساوية للرجل فيما قلت وفي اي جيل تدنت كما زعمت . فارنا
آثار مساواتها نعلم منها تاريخ تدنيها هذا تاريخهم وهذا آثارهم تشهد بان
نسائهم كن مدة نيف واربعة الاف سنة ممتعات بالحرية التامة حتى في
السياسة وولاية الملك والصااية على الملوك وسميت اصنام من المعبودات
باسمائهن . فآين الاثار التي تشهد لهن كما شهدت لرجالهن .
ولنترا تلك التاريخ الذي لا تجد فيه لمده الاثر او نرجع بك الى احبائك
الغريين والاماريكانيين الذين من اوائل القرن السابع عشر اعطوا
نسائهم الحرية المطلقة فاذا كرنا خمساً منهن في كل مملكة او امة ساوين
في القوتين الالف من رجالهن : كأني بك تدعي ان ثلاثة قرون غير
كافية لاسترجاع ما سلب منهن بل لا بد لذلك من قرون كقرون ترقى
اجداد (داروين) افاقول يا للعجب كيف الرجال في نحو قرن يتبدلون هذا
التبدل العجيب والنساء يقيين ورائهم به راحل شاسعة (الثالث) هذا
تاريخ العرب قبل الاسلام يصرح بان المرأة لم تكن ممنوعة عندهم من
استعمال قواها العقلية والجسمية البتة بدليل ما اشتهر من نسائهم لكن
تلك اللاتي يعددن بالاصابع لم يكن منهن من تساوى اهل الدرجة

الوسطى من الرجال في اي شيء كان (الرابع) هذا تاريخ صدر الاسلام
فانظر الغاية التي وصل اليها افراد منهن بالقوتين والغاية التي نالها رجالهن
بالقوتين . فبعد ما كان احدهم في الجاهلية يعبد صنما من حجر بل من
تمران جاع اكله وان استغنى صنع عوضه اصبح في الاسلام يتكلم عما في
السما والارض وينزل القرآن بما يقول . وكان الفارس منهم في
الجاهلية لا يلقي اكثر من فارسين فصار في الاسلام يصدم اشد
كتائب الروم والفرس . وما كانت النساء ممنوعات من استعمال
قواهن البتة : فاخبرني ما الذي ابقى النساء على نحو ما كنَّ عليه قبل
الاسلام وما الذي صعد بالرجال الى ذلك المقام الخارق للعادة حال
كون الدين واحدا والمرشد واحد والنور واحد والاقتباس مباح لكل
بالسواء : هل غير الاستعداد الفطري والخلقي : وهكذا في جميع
الاجيال والمواطن والامم والشعوب سيما سكان البوادي وصحاري
افريقيا والزوج الذين لا فرق عندهم بين الرجال والنساء تجد التساوي
عدم محضاً : ثم انتقل الى الوحوش والانعام والبهيم والطيور والحشرات
وبالاجمال كل ما خلق الله من الاناث تجد لا نسبة في شيء بين ذكورها
واناثها و باقل امتحان بين طفل وطفلة واي حيوان صغير وحيوانة
مثله يظهر البرهان للعيان (قال) الخواجه ابراهيم الحوراني في الوجه
(٢٧) من كتابه منهج الحكماء مانصه (السادس) ان بعض الشعوب

وقف على درجة معينة من التمدن زماناً طويلاً أو دهرًا كالصينيين .
 فاين الارتفاع (السابع) ان بعض الشعوب بعد ان بلغ قمة العلم والحكمة
 هوى الى حضيض الجهل والغباوة . فاين الترقى . اهـ . وحاصل
 القول قد اجمع العلماء على امكان مناظرة ماسوى الفسطائية لانكارهم كل
 محسوس . وهذا صاحبنا حيث جاء ينكر المحسوسات فاطالة الكلام معه
 بالاستدلال تعب وعبت فلنكتف بما تقدم (القول الثاني) قال (ان
 الناس مشتهرون بكون تعليم المرأة القراءة والكتابة يجوز ام لا يجوز شرعاً)
 اهـ (اقول) اما الجاهل فيشتبه عليه واما العالم فلا يشتبه عليه عدم
 الجواز عملاً بالحديث المتواتر الذي اخرجه الترمذي في نوادر الاصول
 ورواه غيره والمعتمد صحته خلافاً لما توهم بعض الناس بكونه موضوعاً :
 والحديث هو قوله عليه الصلاة والسلام (لا تسكنوا نساءكم الغرف ولا
 تعلموهن الكتابة وعلوهن المغزل وسورة النور) اهـ فمن تدبر بفكر سليم
 حكمة تقديم الشرائع درء المفسد على جلب المنافع علم ان المنافع التي
 تحصل من تعليم النساء الكتابة لا تعادل بل لا تذكر بجانب المضار التي
 تتولد من تعليمهن واي شاهد صدق من الواقع المحسوس وحيث ان
 الايضاح ربما يمس بالخصوصيات فلا حاجة اليه لكنني اكتفي باستلفات
 النظر الى آداب و اخلاق نساء اكثر العواصم العثمانية كالاستانة
 وازمير والاسكندرية والقاهرة وبירות ودمشق وامثالها منذ عشرين

سنة قبل ما دب فيهن . داء تعلم الكتابة واللغات ومخالطة الاجنبيات
ومقابلته على آدابهن واخلاقهن الآن . وما الطف واطرف قول
الفاضل الاديب محمد توفيق افندي (اذا جلس الرجل يطالع في اخبار
فرنسا مثلاً والمرأة تطالع في اخبار انكليترة فمن يطالع اخبار العائلة
والاولاد والمطبخ) اهـ . وحيث ان المؤلف مصرح في كتابه
وجوب الوقوف عند قول الشارع وقد اورده له عن موضعه ومخرجه
وقد قال الله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) فصار
عدم الجواز محقق ولا مجال للاعتراض على الشارع . وحيث كانت
الرواية صحيحة فالوقوف عندها واجب (فان قيل) ان عدم
تعليم المرأة الكتابة يقضي ببقائها في ظلمات الجهل وهذا مما لا ينطبق على
مبادي شرعنا (قلت) حاشا و كلابل هذا قول مغالطة وتمويه والحق
بمخلاف ذلك من وجهين (الاول) ان طلب العلم والتعلم لا يتوقفان على
معرفة الكتابة كما سنيته لكنها تساعد عليهما كما ان طلب العلم والتعلم ما
كان ممتنعاً قبل كثرة الكتب بسبب المطابع لكنها ساعدت عليه
(والثاني) ان المرأة غير مكلفة بل غير مأذونة شرعاً وعقلاً بتعلم ما
لا ضرورة لها فيه بدنيها وبيتها كما سنيته ان شاء الله . وهذا المقدار
الضروري لا يتوقف تعلمه على الكتابة البتة والشاهد عليه منصوص
ومحسوس : الم تعلم ان اكثر الرسل والانبياء عليهم السلام كانوا اميين :

لم تعلم ان من اعطاه الله علم الاولين والآخرين كان امياً لم تعلم
 ان اكثر اصحابه وجميع زوجاته والصحابيات والتابعيات الذين
 اخذت عنهم علوم الدين كانوا اميين : لم تعلم ان النساء الاربع
 اللاتي وصفهن عليه الصلاة والسلام بالكمال كن اميات : هذا
 المعري وآثاره والاینطاكي وتأليفه والوف من مشاهير العلماء
 والقراء والوعاظ والحفاظ والمدرسين البصراء سلمهم كيف تعلموا
 وكيف رووا وكيف حدثوا وكيف افوا وكيف تفقهوا وكيف علموا
 وكيف فقهوا وترشدوا لتوفيق بين الحديث الشريف وبين وجوب التفقه
 في الدين وتعليم النساء وتأديبهن وتعرف الطريق الذي كان ولم يزل
 عليه علماء المسلمين في تعليم النساء والبصراء من الرجال اقتداءً بالشارع
 عليه الصلاة والسلام واصحابه . وان ابصرت بعين خالية من الغرض
 تجدان طريقة علماء المسلمين بتعليم العميان انجح واسهل واقرب من
 طريقة علماء الافرنج الذين اخترعوا لهم الحرف : وهذا جامع الازهر
 وغيره يدلك على الطريق المستقيم : واذ اثبت عدم ضرورة تعليم
 الكتابة للمرأة اتضح وجه الخطاء بلزوم مخالطتهم بالرجال الاجانب لاجل
 التعلم او التربي على ايدي الملمات الاجنبيات سيما اللاتي لا يعرفن شيئاً
 من آداب دينهن فضلاً عن آداب ديننا . (اخبرني) والذي رحمه الله
 عن شيخه الشيخ حسين التونسي ان جميع علومه تلقاها بالسمع عن شيوخه :

قال والدي وكنا نبحث عن ادق المسائل واندرها ونسئله عنها
فيقول الجواب كذا وكذا كما قال فلان في باب كذا من كتاب كذا:
١ هـ والفقيه لله حفظ القرآن العظيم في مدة ستة اشهر تلقياً من شيعي
الشيخ محمود المعري رحمه الله بدون لوح ولا مصحف وعمره وقنطرة
احدى عشرة سنة: وسئلت الشيخ رشيد افندي المعصراني الدمشقي
كيف حصلت ما عندك من العلم وانت لا تقرأ حرفاً . فقال حفظت
القرآن ثم حفظت ستين متناً بالتلقي ثم سمعت من شيوخه شروحه:
فقلت له هذا فهمته لكن اطلعك على التاريخ اعجب قال وذلك بالسمع
ايضاً: فهذه امثال اضربها للذين لا يتأملون لعلمهم يعقلون : اما الائمة
والعقلاء فيعلمون هذا بدون امثال لكونه من البديهيات والمحسوسات
(القول الثالث) قال (وهى يجب تربية المرأة وتعليمها ام لا) فنقول
(الجواب نعم) لكن ليس على اطلاقه كما تدعي . اعني من وجوب تعليمها
كل ما يتعلمه الرجل لتكون مثله (وان كانت لا تكون ولولو لجل في
سم الخياط فتعليم المرأة الواجب هو ما ينافي سنينه في الدائرة التي
حددها لها الشارع ورواها مناؤه عنه ليس كما زخرفت وزينت مما لا
ينطبق على شرع ولا يجوز عقل . فالحق تعالى ما انزل على رسوله قوله
(اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي) والرسول عليه الصلاة
والسلام ما قال لا صحابه (ما تركت شيئاً يقر بكم الى الله الا وقد امرتكم

به ولا شيئاً يبعدكم عن الله الا وقد نهيتكم عنه) وهما قد تركا للامة حالة
 نسائها شاغرة كانت الحيوانات: ولا يصف الله الدين بالاكمال الا وقد
 جعله غير محتاج لاحد في شيء ما في زمان او مكان او حال. ومن ادعى
 احتياج الشريعة الاسلامية لشيء ما في اي زمان كان او مكان فقد ضل
 ضلالاً بعيداً: هذا من جهة او امر الله. واما من جهة رسوله عليه الصلاة
 والسلام فلا يتصور عقل مسلم بل لا يخطر على قلب مؤمن ان من علم
 اصحابه كل شيء حتى تحليل الاذن وآداب الاكل والشرب وقضاء
 الحاجة ولبس الخف واخبرهم بما كان وبما سيكون وما سيأتي عليهم.
 وقال لهم مراراً (ان الله بعثني بتمام مكارم الاخلاق وكال محاسن الافعال)
 واشهدهم على انفسهم واشهد الله عليهم بانه بلغهم ما جاء به وما أمر بتبليغه
 ويذهب عنهم تاركاً نسائهم لا يعرفن شيئاً من آداب حياتهن
 وضرورات عيشهن وطريق معرفة دينهن واحوال دنياهن وما لهن وما
 عليهن حاشا: بيد ان استخراج الدر من البحر يحتاج لبصر ونظر فمن
 طلب الجوهر من معادنه وجدده ومن طلب الشهد من العقرب لسعه ومن
 طلب العنب من العوسج خاب ومن جهله يقول لا شهد في الكون ولا
 جوهر ولا عنب ان هذا الشيء عجب: وحيث قدمنا في الفصل الثالث
 من البحث الثاني ما روينا عن الامام الغزالي رحمه الله مما يتعلق في آداب
 المرأة وترتيبها فلنذكر ههنا ما لم نذكره (الاول) يدرك كل ذي لب ان

قوله عليه الصلاة والسلام (علموهن المغزل وسورة النور) ليس المراد به
 الحصر بالمغزل وهذه السورة بل اشارة الى تعليمها الصنائع التي يمكنها
 الاشتغال بها في بيتها وبها ضرورتها ومساعدة لرجلها ولكون هذه
 السورة مشتملة على اكثر الاحكام الواجب على المرأة معرفتها: وعليه
 اقول (اولاً) لا يخفى على احد ان هذه الاعمال كثيرة جداً مع مناسبة
 بينها وبين خلقه المرأة وفطرتها وسهولة العمل بها ونظامتها وعدم تعطيلها
 او اشغالها عن زوجها واولادها وبيتها وان منها ما تربو فائده على اعظم
 اعمال الرجال كالنقش والتطريز بالقصب واسلاك الذهب والفضة
 والخياطة ونسج الابرة وما اشبه ذلك . فاي حاجة لها ونفع للشعب بان
 تترك هذه الاعمال التي بينها وبينها كل التناسب وتصبح تجاه كور
 الحداد او تحت مطارق المدافع او على سقالة المعمارى او تجاه طاولة التشریح
 او انيق التحليل او على صواري البوارج وفي مصاف الجيوش معرضة
 لكل شقاء وبلاء جعلها الله في غناء عنه وكفاها في عيشها بما يناسب
 خلقها وخلقته . ولعمري وما اقول الا الحق انك يا حضرة المؤلف لمن
 اشد الناس عداوة للنساء وبغضاً لهن . لكنك عرفت سلامة ضمائرهن
 وصفاء قلوبهن وحسن ظنهن فدنست لهن السم في الدسم واتيتن من
 حيث يحسبك صديقاً ناصحاً وخلاً وفياً ومحبباً أميناً وهن لا يشعرن ان
 نصحك هذا لهن كمثل من يحسن لشاة آمنة في مراحمها مطمئنة في سراحها

بان تترك راعيها وتفرق مرياحها وتعارف سملائها وتعدو لمراعي الذئب
 او مسابقة الغزلان في ارض ذات اخاديد فلا تكاد تغبر اظلافها او
 يمتلىء شدقها الا وقد اختطفها ذئب او اندق عنقها في اخدود : ان الله
 ورسوله امر المرأة بلزوم بيتها وكفها الرجل القيام بحقوقها ولعنا المترجلة .
 وانت تأمرها بالترجل والتبرج والخروج في مصاف الرجال : رفع الله عن
 اعطافها اللطيفة اثقال الكد والكسب وخلقها امزعة لانبات الزرع
 وانت تكلفها حمل الاحمال وجرا لاثقال وتعقيم المزدرع واضماف
 المنبت وافساد الحرث والنسل : رسولها الصادق الامين ارشدها
 للاعمال اللائقة بها المناسبة لجسمها الملائمة لخالقها الغير المضرة لها ولا
 المعطلة لما خلقت له وانت تحرضها على مالا طاقة لها به الكسر لخصرها
 القاعد بقوامها المذبل لوردها المضني للطيف جسمها المودي بحياتها :
 فلمعمر الحق ما انت لهن بالولي الحميم ولا الآخذ بهن نحو المنهج القويم :
 قسم الله جل وعلا امور المعيشة بين خلقه ورفع بعضهم فوق بعض تعميما
 لكونه . وسخر بعضا لبعض انقانا لصنعه . تلك حكمته البالغة . وانت
 تريد التعميم كأنك اعلم من الله بصالح خلقه ومصالح كونه واعظم منه
 حكمة وخبرا . ان هذا العجيب : ثم اذا فرضنا تجويز محالك واشتغال النساء
 باعمال الرجال فهل تكلفهن القيام باعمالهن الخاصة بهن ايضا ام توجد لها
 خلقا آخر (فتبارك الله احسن الخالقين) تنزل مرة وتوكل في اعمال الدار

وإدارة الاولاد وانظر ما يكون واجعله ملحقاً لكتابك (الثاني) ان قوله
 عليه الصلاة والسلام (وعلموهن سورة النور) اشارة الى تعليمهن ما اوجب
 الله عليهن مما جاء في هذه السورة من الحجاب ومحافضة العرض وعدم
 التبرج وعدم مخالطة الرجال وستر الزينة عن الا جانب الى آخر ما فيها
 مما لا حاجة لمن باكثر منه وقد فصل الفقهاء ذلك وبينوا ما تفرع عن
 الالفاظ من المعاني بما لا حاجة فوفقه لفلسفة احد (الثالث) قال الله تعالى
 في آخر سورة التوبة (وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من
 كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم
 لعلهم يحذرون) . قد اشبع النفر رحمه الله الكلام في تفسير هذه الآية
 الى ان قال (المسئلة الرابعة) دلت الآية على انه يجب ان يكون المقصود
 من التفقه والتعلم دعوة الخلق الى الحق وارشادهم الى الدين القويم
 والصراط المستقيم لان الآية تدل على ان الله امرهم بالتفقه في الدين
 لاجل انهم اذا رجعوا الى قومهم انذروهم بالدين الحق واولئك يحذرون
 الجهل والمعصية ويرغبون في قبول الدين فكل من تفقه وتعلم لهذا
 الغرض كان على المنهج القويم والصراط المستقيم ومن عدل عنه وطلب
 الدنيا بالدين كان من الاخسرين اعمالاً الذين ضل سعيهم في الحياة
 الدنيا وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا) اهـ (الرابع) في الجامع الصغير عن
 الرسول عليه الصلاة والسلام انه قال (طلب العلم فريضة على كل مسلم

وواضع العلم عند غير اهله كقملد الخنازير الجوهر واللؤلؤ والذهب) اهـ
 (قلت) والمتداول على السن الناس بل بعض العلماء ان الحديث (طلب
 العلم غريضة على كل مسلم ومسلمة) فكنت استغرب هذا الايجاب على
 المسلمة لان الطالب ربما احوج للسفر من بلد الى بلد والاقامة في دور العلم
 حيث لا يجد الغريب غيرها واهمال هذه الاحوال المحظورة على النساء
 حتى رأيت هذا الحديث وبعده حديثان اول كل منهما كقول هذا
 وقامه بلفظ غير الآخرين وليس في واحد منهما ذكر للمسلمة البتة فقلت
 ان هذه الاضافة من تحريف المحرفين . وصاحب الجامع رحمه الله اخرج
 الاول عن ابن ماجة عن انس رضي الله عنه والثاني والثالث عن ابن
 عبد البر عن انس ايضاً (الخامس) قال الله تعالى في سورة الزخرف (اَمْ
 يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا
 بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً) قال الفخر رحمه
 الله (المراد انا وقعنا هذا التفاوت بين العباد في القوة والضعف والعلم
 والجهل والحداقة والبلاهة والشهرة والحمول وانما فعلنا ذلك لانا لو
 سويناهم في كل هذه الاحوال لم يخدم احدٌ احدًا ولم يصرا احد منهم
 مسخرًا لغيره وحيثئذ يفضي ذلك الى خراب العالم وفساد نظام الدنيا)
 انتهى (السادس) قال الامام الشعراني قدس الله روحه في الكبريت
 الاحمر قال الشيخ الاكبر محي الدين بن العزبي رضي الله عنه (لا دم على

النساء درجة ولمريم على عيسى درجة لا على الرجال فالدرجة لم تزل باقية
فما تم مساواة) اه فهذا كلام الله وكلام رسوله وكلام ورثة انبيائه وامناء
دينه الراشخون في العلم الذين علمهم الله تأويل كلامه وفهم كلام رسوله .
والمؤلف قائم بمخالفتهم فمن جهة يزعم ان المرأة لم تخالف الرجل في شيء
من الحقائق الانسانية . ومن جهة يدعي وجوب تعليمها كل ما ينبغي
ان يتعلمه الرجل ثم يسمح لها باختيار ما يوافق ذوقها كاصول الحقائق
العلمية (كذا) والجغرافية وتاريخ الامم وعلم الهيئة والعلوم الطبيعية .
وان تعرف آداب علاقتهم مع الناس الى اخر ما نصبه له في هذا الباب
من المصائد والمكائد لكنني عجت من عدم تعرضه فيما ذكر لشيء من
علوم الدين والآداب والاخلاق . ولا عجب حيث مقاصده ابعادهن
عنهما فكيف يأمرهن بالالتفات اليها . لكنني ابشره بانهن اذا تركن
وذوقن فلا يؤثرن على آداب علاقتهم مع الناس شيئاً واذ لم يصدقني
فليبدأ ويفتح الباب ويجرب وهو الواجب عليه عملاً بقاعدة الارشاد
والوعظ بالعمل قبل القول (السابع) عن ابي هريرة رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من طلب العلم ليحاري به العلماء او
ليماري به السفهاء او ليصرف به وجوه الناس اليه ادخله الله النار) اه عن
كشف الغمة (الثامن) عن معاوية رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم (ما اكتسب مكتسب مثل فضل علم يهدي صاحبه

الى هدى ويرده عن ردى وما استقام دين عبد حتى يستقيم عمله) اه
 عن كشف الغمة (التاسع) وعنه عليه الصلاة والسلام (مثل ما بعثني الله
 به من الهدى والعلم كمثل غيث اصاب ارضا فكانت منها طائفة طيبة
 قبلت الماء وانبتت الكلاء والعشب الكثير وكان منها جادب امسكت
 الماء فنفع الله بها الناس فشربوها وسقوا وزرعوا واصاب طائفة اخرى
 منها حي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلاء. فذلك مثل من فقه في دين
 الله تعالى ونفعه ما بعثني الله به فعلم وعلم. ومثل من لم يرفع بذلك رأساً
 ولم يقبل هدى الله الذي ارسلت به) اه عن كشف الغمة (العاشر) قال
 الامام الغزالي رحمه الله في الادب السابع من الباب الثالث من كتاب
 النكاح في الاحياء ما نصه (ان يتعلم المتزوج من علم الحيض واحكامه ما
 يحترز به الاحتراز الواجب ويعلم زوجته احكام الصلاة وما يقضى منها
 في الحيض وما لا يقضى فانه امر بان يقيها النار بقوله تعالى (قوا انفسكم
 واهليكم ناراً) فعليه ان يلقيها اعتقاد اهل السنة ويزيل عن قلبها
 كل بدعة ان استمعت اليها ويخوفها في الله ان تساهلت في امر الدين)
 الى ان قال (فان كان الرجل قائماً بتعليمها فليس لها الخروج لسؤال
 العلماء وان قصر علم الرجل ولكن ناب عنها في السؤال فاخبرها بجواب
 المفتي فليس لها الخروج فان لم يكن ذلك فلها الخروج للسؤال بل عليها ذلك
 ويعصى الرجل بمنعها. ومهما تعلمت ما هو من الفرائض عليها فليس لها

ان تخرج الى مجلس ذكر ولا الى تعلم فضل الابرضاء . ومهما اهملت
 المرأة حكماً من احكام الحيض والاستحاضة ولم يعلمها الرجل حرج
 الرجل معها وشاركها في الاثم) انتهى فهذه عشرة شواهد كوامل
 اتيتك بها بكل منها نقض ما ابرمت وحل ما عقدت ولا يهمني ان
 راق منها شيء في عينك او لم يرق او طاب في ذوقك او لم يطب .
 فانا عليّ اتباع امر الله وارشاد اخواني والوقوف عند نهيه (القول
 الرابع) قال المؤلف (وعلى من يتولى تربية المرأة ان يادبرها
 من بداية صباها بتعويدها على حب الفضائل التي تكمل بها النفس
 الانسانية في ذاتها والفضائل التي لها اثر في معاملة الاهل وحفظ نظام
 القرابة والفضائل التي يظهر اثرها في نظام الامة حتى تكون تلك
 الفضائل جميعها ملكات راسخة في نفسها ولا يتمهل ذلك الا بالارشاد
 القوي والقذوة الصالحة . هذه هي التربية التي اتمنى ان تحمل عليها المرأة
 المصرية ذكرتها بالاجمال وهي مفصلة في المؤلفات المختصة لها في كل
 اللغات . ولا اظن ان المرأة بدون هذه التربية يمكنها ان تقوم بوظيفتها
 في الهيئة الاجتماعية وفي العائلة) اه (فاقول) (اولاً) اعيد ما
 قلت انفاً اني ما اراك تذكر في نصائحك ومواعظك شيئاً من تعاليم
 الدين وفضائله وآدابه وواجب البيت والا ولا دو حقوق الزوج فهل لا
 تريد ان تكون المرأة المصرية على شيء من هذا . هكذا اراك . فليعلمن

ما وراء نصحك ومواعظك (ثانياً) نسامحن أ طاعة لأمرك بواجباتهن
 الدينية ونقوم عنهن باشغال البيت وتربية الاولاد ولكن من اين
 للسواد الاعظم من الرجال ما يصرفون على بناتهم في سبيل تعليمهن
 هذه الفضائل التي لانعلم ممن يتعلمنها . فهل انت تريد بقولك (المرأة
 المصرية) افراد آمن بنات الامراء . ام تريد كل امرأة فان كان الاول
 فما انصفت . وان كان الثاني فلقد كلفت المصريين بما ليس في
 طاقتهم ووسعهم والله اعلم بمرادك (ثالثاً) نعم ما قلت ان القول لا يفيد
 ما لم ترافقه القدوة فهل سبق قولك هذا فعل منك ام لا . فان كان
 قد سبق فابشر بتأثير قولك . والا فكان عليك ان تفعل قبلما نقول لئلا
 يقال عنك انك من الذين يأمرون الناس بالبر وينسون انفسهم (رابعاً)
 لا يخفك ان الناقص لا يكمل غيره . والفضائل التي طلبت وتمت
 اتصاف المرأة المصرية بهما اخالك تجدها باقل القليل من الرجال
 فمن الذي ياترى يبلغك امانيك بايصال نساء امة الى ما تريد فلو
 اخلصت النية وصدقت النصيح لقمتم بتربية رجال غير الرجال
 الذين ملأت كتابك من الطعن بهم والتحمل عليهم حتى تبلغهم
 درجة الكمال التي تصورتها بنفسك فتحصل بهم على امانيك :
 واما كون تلك الفضائل مفصلة في المؤلفات . فنعم اما المفصلة في
 كتب علماء لغتنا فما رأينا منها شيئاً ينطبق على مبادئك . والذي

رأينا ونقلناه يعرفه أكثر مخدرات نساينا فلسنا باحتياج الى
 ارشادك واما المفصل في كتب لغات غيرنا . فذاك الذي يستغيث منه
 عقلاء هم ويصيحون من بلاءه . وهو الذي تولد عنه ما فصله وبينه جناب
 الفاضل الاديب محرر مجلة الحياة في مقالاته . وهو الذي قرأه ودرسه
 وتخلق به من تراهن راقيات لغاية مقصدك من درجات الكمال فصرن
 يخرجن مع رجالهن ووحيدهن للسياحة في البلاد والتزه في المنتزهات
 والتفكه في المجتمعات كاسيات عاريات . جامحات سائبات . يعدين
 خامصات ويعدن باطنات . يذهبن محمولات فيرجعن حاملات .
 ولربما وجدت ما جريات كما لهن قدملت سجلات البوليس ولا قذى
 باعين رجالهن من ذلك لان قانون فضائل التمدن اسقط عنهن التكليف
 فمثل هذه الفضائل فليدع الداعون : واما ظنك المذكور فلاريب
 انه او هن من بيت العنكبوت لانا نقول اما اللاتي تدعون وهن يدعين
 انهن قائمات بوظائفهن في الهيئة الاجتماعية فما نرى فيما نرى ولا نسمع
 فيما نسمع ولا نقراء عن عقلاء رجالهن فيما نقراء عن كما لهن وفضائلهن الانحو
 ما اشرنا اليه آنفاً الا النادر الذي لا حكم له : وكفى باحصاء ما يلتقط
 البوليس منهن عن الطرقات سكارى وما تحويه بيوت اللقطاء دليلاً على
 كما لهن وقيامهن بوظائفهن في الهيئة الاجتماعية : نعم لا خطأ بتسمية
 هذه الاخلاق والاعمال ووظائفها . لان نظام الكون لا يتم بدونها . لكن

كل ذي عقل ودين يقدس المسلمات المصريات وغيرهن عن القيام
بمثل هذه الوظائف: واما اللاتي قمن حقاً بوظائفهن العائلية فالله تعالى
عصمهن ولا يزال عاصمهن بفضل ما يترين عليه في خدورهن من الكمال
الممكن. ولو خيرتهن بين الموت والخروج الى مجتمع الاحياء الذي تدعوهن
اليه لاجنبك باختيار الموت وراء الستار دون الخروج الى هذا العار
الذي مابعده الا النار وغضب العزيز الجبار. وما اخالك والله غالب
على امره تغريهن بزخرف قولك عن الخير الوهمي الذي تزعم حصوله
لاوطانهم باضاعة ناموسهن ودينهن وعرضهن سيماوهن. ينظرون
ويسمعن بما حصل لاوطان من هن على هذه التعاليم المشؤمة: نعم لا
ينكرن عليك فائدتين اثنتين حصلتا عن تلك التعاليم (احدها) كثرة
الحانات ونفاق المسكرات وكثرة دور الفسق ومجامع الفجور وامثالهما
نمت به ثروة حكوماتهن وراجت به بعض الصنائع الخبيثة (وثانيها)
تكثير ابناء الزناء الذين ضاقت عنهم بيوت الايتام وتدفني المواليد الذي
اصبح وزراء البلاد يشكون منه علناً على رؤوس الاشهاد ثم حيث
انك لا تكابر بكون آداب وعوائد اخلاق الشعوب الاوربية
والامريكية مختلفة اختلافاً لا يمكن التوفيق بين فريقين منها. فليت
شعري بانباع اي منها تأمرنا وميزان اي منها الراجع عندك: كأني
اسمعك تقول حيث ان الكل متفقون على التبرج وخلع العذار فأيهن

شئتم فاتبعوا فالمقصود واحد (القول الخامس) زعم ان جهل المرأة
 حملها على تسليم اموالها الى قريب او اجنبي وان تضع ختمها على حساب
 او مستند او عقد تجهل موضوعه فتجرد الواحدة منهم عن حقوقها
 بتزوير او غش . الى اخر ما قال (فاقول) (اولاً) لا ننكر وقوع
 الغش والتزوير والخداع من بعض الازواج والاولياء والوكلاء سيما
 في هذا الزمان الذي فشى فيه داء قاعدة (الغاية تبرر الوسطة) لكننا
 لانسلم بالتعليل الذي علمه وحصر السبب في جهل المرأة والحكم
 بامتناع وقوعه اذ لم تكن المرأة جاهلة . بل هذا تعليل مغالطة وتمويه
 وفساده بديهي باقل تأمل . لكن التعليل الصحيح والسبب الوحيد هو
 نبذ الدين الصحيح وادابه الفاضلة واخلاقه الطاهرة . لان نفوذ احكام
 الدين على العقول والقلوب بسلطانه الخاص فقط لا يحتاج لسيف ولا
 لسوط بل يستحيل على المتمسك بالدين وادابه اتيان غش او تزوير او
 خيانة مع اي من كان من الناس ولو كان الداعاء بخلاف المنسلخ من
 الدين او المستتر به نفاقاً فهذا لا يجدي في قلبه واطاعاً ولا في نفسه زاجراً
 عند ارتكاب كل ما فيه جرم مغنم او دفع مغرم سيما ان كان التمدن الكاذب
 جرده من الحياء وعصمته الوظيفة او الرتبة من سيطرة الحكومة . وغاية
 ما يجدي في نفسه اما الخوف من الحكومة واما الحياء من الناس . وبكلا
 الأمرين قل ما يقع اليقظ الشاطر الماهر المتنبه . والدليل محسوس

لا مكابرة بانكاره (ثانياً) لو صح هذا التعليل لنتج عنه الحكم بجهل
 اعرق الحكومات تمدنا واوسع التجار علماً . لاننا لو تتبعنا حوادث
 التزوير والغش والخداع والخيانة التي تقع على النساء الجاهلات في مدة
 سنة والتي تقع على الحكومات والتجار وارباب الشركات العمومية
 والخصوصية لوجدنا التي تقع على النساء بنسبة واحد من مئة او الف مما
 يقع على غيرهن بل لا نسبة البتة بين ماهية كل منها : فاي نسبة بين من
 اختلس من امرأة ما الف ذهب مثلاً وبين من اختلسوا اموال خليج
 بناما . او اي نسبة بين اعظم حادثة وقعت على النساء وبين حادثة
 دريفوس . فهذا بنك انكليتره قد اعجزته الحيل مع مزوري اوراقه .
 والدليل العجيب هو انك لا تسمع عند سكان البوادي والصمباري
 للغش والتزوير ذكر ابل لا يخطر لهم على بال وكما قربت لجهة الحضارة
 ازدادت في انفك رائحة النتن حتى اذا بلغت اعظم البلاد حضارة
 شعرت بتناهي الرائحة تنناً . فلو صح ذلك التعليل للزم ان يكون الحال
 بالعكس لا محالة (ثالثاً) على فرض صحة هذا التعليل فالذي جئت
 تفلسف به قد فرغت الشريعة منه وشيدت للخلاص منه حصوناً
 حصينة كافلة بتأمين من يلجأ اليها . لكن الناس لما نبذوها وغضوا
 الطرف عنها قاموا يلتمسون بيوتاً كنسج الغنكبوت كبيوتك هذه :
 فاعلم ان الشارع الذي لا ريب ولا شك انه اوسع منك علماً واشد شفقة

ورحمة بعباده قد نظر للرضيعة والرضيع كما نظر للشيخ والشيخة ومن
 بينهما في العمر والعقل والرشد (فاولاً) اوجب على امنا الامة
 ورعاتها ان لا يسلّموا اموال القاصر والعاجز وغير الرشيد وامورهم لمن لم
 يكن متصفاً بالصفات التي بينها لهم (وثانياً) بين لهم الصفات اللازمة
 لمن يولون اعمال الناس عموماً والمذكورين خصوصاً (وثالثاً) بين
 لاولئك العمال ما يجوز لهم اخذه وما لا يجوز (ورابعاً) بين للحكام
 وللرعاة ما وراء اهلهم وتجاهلهم في ذلك من العتاب والعذاب كما بين
 مثله لاولئك العمال ان خالفوا شرعه وقانونه : واما المرأة العاقلة
 الراشدة فاطلق لها التصرف في اموالها كما اطلقه للرجل لكنه حظر عليها
 تسليم اموالها واعمالها لمن لم يكن متصفاً بالصفات التي بينها للحكام
 والرعاة وهذا الحظر واقع على الرجل ذاته ايضاً قال الله تعالى
 (ولا تركنوا الى الذين ظلموا) وقال تعالى (ولا تؤتوا السفهاء
 اموالكم التي جعل الله لكم قياماً) اما اذا هي تعمدت اضاءة اموالها
 وحقوقها بتسليمها لغير امين فهذا لا علاقة بينه وبين العلم كما ان
 هذا بعينه واقع عند بعض اعظم الرجال وبعض الحكومات : وهاهنا
 القول ان الشارع ما ختم الكون بهذه الشريعة الغراء وقد تركها محتاجة
 لفلسفة انسان ربما كانت اموره الذاتية على اوسع ابواب الخلل بل جعلها
 تامة كافلة لكل زمان ومكان وانسان . وقد تقدم ما فيه الكفاية لمن

يُرد الحق (القول السادس) زعم (ان التكاليف الشرعية دلت على
ان المرأة وهبت من العقل ما وهب الرجل وان المسلمين يقولون ان
النساء ربات الخدور يعمرن المنازل ووظيفتهن تنتهي عند عتبة باب
البيت . وان هذا قول من يعيش في عالم الخيال وضرب بينه وبين
الحقيقة بحجاب . وان لو تبصر المسلمون لعلموا ان اعفاء المرأة من
اول واجب عليها وهو التأهل لكسب ضروريات هذه الحياة بنفسها
هو السبب الذي جر ضياع حقوقها) الى اخر ما قال (فاقول) اما
(الجملة الاولى) التي زينها له الهوى فافتراها على الشرع والشرع بريء
منها فان اراد بها المرأة المساواة فقط فالجواب عنها تقدم غير مرة وفي
الجواب عن قوله الاول في هذا المبحث كفاية . وان اراد بها مطلق
النساء فهذه دعوى باطلة لان اكثر الشرائع غير الالهية وشرعية
التوراة ليس فيها على النساء من التكاليف ما دل على انها وهبت جزءاً من
العقل فضاءً عن نصف عقل وما كنت اري لزوماً للجواب عن هذه
الجملة لان معناها تقدم قبلاً في مبحث المساواة ولكنني اجبت عنها
اظهاراً لفضل المؤلف وسعة اطلاعه على الشرائع (واما الجملة
الثانية) فهذا افتراء ايضاً على المسلمين وانكار للشرع فالمسلمون ما
قالوا هذا من عند انفسهم بل الشارع قاله وامر به . وقد تقدم بعض
البيان وسيأتي ان شاء الله في الكلام على الحجاب وهم بنعمة ربهم

وبركة شريعتهم عائشون في عالم يقظة وحقيقة لا ضرر ولا باس عليهم
 الامن سم الافاعي المناسبة بينهم بثوب الانتساب اليهم او تحت حماية
 المتساطين عليهم (واما الجملة الثالثة) فهذه ايضا من جملة
 منكراته لما جاء في الشرع الذي يدعي التمسك فيه وقدملاً كتابه من
 الافتراء عليه ومخالفته . وحيث تقدم الجواب عنها في فصل المهر والنفقة
 فلا حاجة للتكرير كما لا حاجة للارجوع الى ما كرره واعدده هنا لانهما
 صنعة من مخترعات ارباب هذا الفن الذين يغالطون العوام بتكرير
 الكلام (القول السابع) قال (ان اختلاف التريبة بين الرجل والمرأة
 يوجب وقوع التنافر ودوام الخصام بينهما) (فاقول) ان هذا كلام مسلم
 لا نخالفك فيه . وكيف ننكره وقد امرنا الله به وبينه لنا بيننا عليه الصلاة
 والسلام وسند كرماء جاء بحقه في الفصل الذي يلي هذا بل اي ذي عقل
 ينكره والحس شاهد به . الم تعلم ان عقلائنا اوجسوا خيفة من تعليم
 ابنائهم في المكاتب والمدارس المفسدة لآخلاقهم الدينية وآدابها
 متوقعين عدم الاتفاق بينهم وبين المخدرات المؤمنات اللاتي سيكن
 ازواجهن . كما انهم على وجل مما يقع به ذوو الدين والادب من
 ابنائهم الذين سيصيرون ازواجهن البنات سلبتهن بعض المكاتب
 والمدارس ويدنقلن الى المدن الغربية نقاب الحياء والصيانة اما معشر
 المقلدين من الرجال والنساء فانهم في امن وامان مما ذكرت . لان

المَرْبِيَّ وَاحِدًا وَالْآدَابَ مُتَقَارِبَةً وَالْإِخْلَاقَ مُتَوَافِقَةً فَكُنْ مِنْ أَمْرِهِمْ فِي
 أَطْمَئِنَّانٍ (القول الثامن) قال (جاء في القصص الدينية المسطورة في
 الكتب السماوية أن الله خلق حواء من ضلع آدم . وفيه على ما اظن رمز
 لطيف الى أن الرجل والمرأة يكونان مجموعاً واحداً لا يتم إلا باتحادهما)
 الى اخره (فاقول) اما قولك (في الكتب) بصيغة الجمع فهذا
 غير الصحيح لان هذا البناء بهذا اللفظ ما جاء الا في السفر الاول من
 اسفار التوراة وعنه ورد في الانجيل الثلاثة : واما الرمز الذي ظنيته
 فهذا ليس من عندياتك بل هو مذهب المسيحيين الذي يعلمه ابناء مكاتبهم
 وعليه بُني منع الطلاق ومنع تعدد الزوجات . ونحن لانجد لك
 باستحسانه والاخذ به او بانكاره ورده فانت حري ذلك . واما اهل
 ذلك الكتاب والذي جاءهم به فانهم ما فهموا منه هذا المعنى البتة بل
 فهموه دليلاً على نقص المرأة بدليل ان الجزء لا يكون مساوياً لكل
 وبدليل مشروعية تعدد الزوجات عندهم . وبدليل سقوط اكثر
 التكاليف الدينية عنها : فهذه حقيقة المسئلة عند اهل التوراة واهل
 الانجيل التي جعلها جنابه رمزاً من عندياته : واما حقيقة ما عندنا من عشر
 المسلمين . فالقرآن العظيم ما عيّن هذا التعيين البتة بل قال في آيات
 (وجعل منها زوجها) وقال في اول سورة النساء (يا ايها الناس اتقوا
 ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما

رجالاً كثيراً ونساءً) لكن الحديث الشريف اشار الى التعيين . واما
 علماءنا فاما من احدث منهم ذهب لهذا الرأي الباطل البتة بل استدلوامنه
 على نقصها وسقوطها اخذاً بالكتاب والحديث ليس ظناً من عند انفسهم :
 ولذا كرموا قالوا في تفسير الآية وما جاء في الحديث (قال الفخر رحمه الله)
 فان قيل لم لم يقل (وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً كثيراً) ولم
 خصص وصف الكثرة بالرجال دون النساء . قلنا السبب فيه والله
 اعلم ان شهرة الرجال اتم فكانت كثرتهم اظهر فلا جرم خصوا بوصف
 الكثرة وهذا كالتنبية على ان اللائق بحال الرجال الاشتهار والخروج
 والبروز واللائق بحق النساء الاختفاء والخلول . واجمع المسلمون على ان
 المراد بالنفس الواحدة في الآية هو آدم عليه السلام وان المراد من هذا
 الزوج هو - حواء وفي كون حواء مخلوقة من آدم قولان (الاول) وهو
 الذي عليه الاكثرون انه لما خلق الله آدم التي عليه النوم ثم خلق حواء
 من ضلع من اضلاعه اليسرى واحتجوا عليه بقول النبي عليه الصلاة
 والسلام (ان المرأة خلقت من ضلع اعوج فان ذهبت نقيمها كسرتها
 وان تركتها وفيها عوج استمتمت بها) انتهى (فاقول) ان هذا الحديث
 اخرجه اصحاب الصحاح على صيغ (الاولى) اخرجه ابن حبان عن سمرة
 بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ان المرأة خلقت من
 ضلع فان اقمته كسرتها فدارها تعش بها) (الثانية) اخرجه البخاري

ومسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول صلى الله عليه وسلم
 (استوصوا بالنساء خيراً فان المرأة خلقت من ضلع وان اعوج ما في
 الضلع اعلاه فان ذهبت تقيم كسرتة وان تركته لم يزل اعوج
 فاستوصوا بالنساء) (الثالثة) رواية ثانية لمسلم وهي (ان المرأة خلقت
 من ضلع ان تستقيم لك على طريقة فان استمتعت بها استمتعت بها وفيها
 عوج وان ذهبت تقيمها كسرتها وكسرها طلاقها) فهذه اربع روايات
 تصرح بان المرأة معوجة بالفطرة ومخلوقة للاستمتاع وغير قابلة للتقويم
 وان اعوج ما فيها رأسها الذي هو موضع العقل والمشاعر وكل خير فاي
 سعي اخيب من السعي في تقويم مالا يقوم او تبديل خلق الله (فطرة
 الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله) فالله تعالى يقول لا تبديل
 لما خلقت ورسوله الذي لا ينطق عن الهوى يقول (لن تستقيم لك على
 طريقة) وانتم ياه عشر دعائهن تحاولون نفي الثابت وانكار المحسوس
 وتأويل الصريح مظهرين التمسك بالكتاب والسنة لنقولوا هذا من
 عند الله وما هو من عند الله فلا حول ولا قوة الا بالله (القول التاسع)
 قال جناب المؤلف الفاضل زيد فضله ودام قدوه لاخوانه وحزبه ما
 نصه بحرفه ولفظه (نرى نساء نايما نحن رجالاً لا يقبل رجل شريف ان
 يمد لهم يده ليصافحهم ويكرهن اخرين ممن نعتبر وجودهم شرفاً لنا .
 ذلك لان المرأة الجاهلة تحكم على الرجل بقدر عقلها . فاحسن رجل

عندها هو من يلاعب طول النهار وطول الليل ويكون عنده مال لا
يفنى لقضاء ما تشتهيه من الملابس والحلي والحلوى . وابتغى الرجال
عندها من يقضى اوقاته في الاشتغال في مكتبه (ا ه) فاقول (اما
كون هذا خلق النساء وطبعهن الغالب عليهن فهذا لا خلاف فيه .
واما كون منشأ الجهل فهذا باطل مردود بدلائل الحس حيث لو كان
الحال كما زعم للزمان لا ترى اوربية ولا اماريكانية ذت بعل فضلاً
عن ان تراها ذات اخدان فلا ادري لماذا تتدنى مواليدها فراساً سنة عن
سنة كما اعلنه رئيس خارجتها في مجلس ندوتها . ا من العلم الذي زهد
نساءها بالرجال ام من الحرية التي اشغلت كلاً بمن يهوى : لكن التعليل
الصحيح هو التربية الاصلية على الدين وادابه . ولعل عقلاء المصيرين
ياخذون ابلغ موعظة من كلام المؤلف ويتدبرون ما وراء مخالطة
النساء للرجال . فقل لي يا جناب الفاضل كيف يتصور العقل ان
يمدح انسان انساناً او يذمه وهو لم يكن رىً منه او سمع عنه ما يفيد الممدح
او الذم فهذا محال . فاذا سلمت بكونه محالاً فاسمح لي بان اسئلك هل ما
قلته عن نسائككم واقع وحق ام افتراء عليهن . فان قلت نعم واقع . فاقول
من اين علم ان زيدا من الرجال الذين يلاعبون المرأة طول النهار
والليل ويقدمون لها كل ما تشتهي فاخذن بمدحه على مسمعكم
الشريف ومن اين علم ان عمرو يقضي اوقاته في مكتبه فاشهرن بغضه

لديكم . فافتكر قبل الجواب تعست العجلة : اما ان سئلتني عن نساء
الشرق فاقول لك وكل مسلم شرقي معي ان آداب مسلمات الشرق
واخلاقهن تمنع احداهن مهما كانت دنية من امتداح اي رجل كان
ولو بين اترابها فضلا عن مسامع زوجها او محارمها كيلا يظن بها سوء .
حتى من المحال ان تمدح زوجها بمثل هذه الصفات . نعم تمدح زوجها
او احد محارمها او تذمه من جهة كرمه او بخله او حسن اخلاقه او
سوءها . ويندر منهن من تنقل صريحا عن جارتها او اهل قرابتها
ذم رجل اجنبي عنها او مدحه من جهة كرمه او بخله او اخلاقه فضلا
عن التكلم باخلاقه من جهة العشرة والملاعبة فهذا كلام لو صرحت بها
احد مومسات الشرق لخدنها عن غيره لاقبت منه اعظم شر غيرة منه . فهذا
ما نحن عليه والله الحمد فنيئا لكم بما اتاكم التمدن من تعطير مجالسكم مع
نساءكم باحاديث هكذا بالفاظها التي نظمتهافي عقد كتابك : والى ههنا
انتهى ما رأيت لزوم التنبيه عليه من اقوال المؤلف الفاضل في هذا
الفصل : واما ما قاله بعد ذلك عن تربية الاولاد ووراثة الاخلاق
فسيأتي الجواب عنه في فصل مخصوص ان شاء الله : واما ما رجعت الى
تكريره فيما يازم تعليمه للنساء فقد تقدم البحث فيه فالرجوع اليه عبث :
واما خاتمة اقواله بان تربية العقل والاخلاق تصون المرأة ولا يصونها
الجهل فهذه حقيقة لا خلاف فيها لكن الخلاف في صورة التربية

وما هيتهافوهو يجعلها بما لا يجتمع معها الدين والعفة والحياء ونحن نبنيها
على اصول الشرع وقانون العفة ومذهب الحياء وقدوتنا فيه الزوجات
الطاهرات ونساء السلف الصالحات . والفرق بيننا بعيد (فريق في
الجنة وفريق في السعير)

(فصل فيما جاء بحق الازواج والاباء والابناء وفيه فروع)

اننا بحثنا في مسئلة تعاليم المرأة وما يتعلق به جرياً مع مؤلف كتاب
تحرير المرأة على ترتيبه . الا ان لدينا اصولاً كان يلزم تقديمها عليه
ولئلا ينقطع السياق اخرت ايرادها حتى انتهيت من الكلام معه . وهما
انابعون الله وعنايته اتكلم على الاصول المذكورة بالترتيب وبالله التوفيق
(مقدمة) من ذا الذي من الناس لا يدرك افنقاره الى استاذ مرشد كامل
يرشده لموارد الخير ويصده عن مصادر الشر ويشعر باحتياجه الى عقل
نوراني يهديه لاسرار شريعة الهية سمحاء زكية مسندة الى كتاب حق
وحديث صدق : نعم لا ينكل عن هذا الاحق ختم الله على قلبه
وجعل على بصره غشاوة : فاذا توفق ذلك الانسان المدرك السعيد
لهذين المرشدين الكاملين اعني بهما الاستاذ الكامل والعقل النوراني
نظر بعين البصيرة لسماء الشريعة فرأى ان القاهر فوق عباده الحاكم
المطلق المالك الذي لا يسئل عما يفعل ما اختار لعباده شيئاً ما اختاره
لذاته العلية . قال تعالى (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدوني ما

اريد منهم من رزق وما اريد ان يطعمون ان الله هو الرزاق ذو القوة
 المتين (وقال تعالى) ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم بان لهم
 الجنة (فهو جل وعلا ما اختار لذاته العلية تكليف عباده عبادته
 والجهاد في سبيله مجاناً ولا كافهم انفاق اموالهم الحاصلة اليهم من خزائن
 فضله بدون عوض . بل جعل لكل جزاءً ولكل اجرًا ولكل عوضاً منها
 العاجل كالرزق والعافية وسائر النعم الدنيوية التي لا تحصى ومنها
 الآجل في الآخرة مما لا عين رأت ولا خطر على قلب بشر: فيا للعجب من
 عاقل يدرك هذا السر الالهي ولا يرى وجوب مثل ذلك على نفسه .
 ويدعي العلم وهو يخنار شيئاً ما اختاره الله لذاته العلية . تطالب ايها
 الانسان ان لا يخالف احداً ما يراه عقلك ويرجحه رأيك وانت مخالف
 لربك فيما شرع لك مع كونه حكيمًا عليمًا قادرًا الا يشاركه مشارك
 ولا ينازعه منازع وانت مع كونك لم تتوأت من العلم الا قليلاً وتدرجت
 في حياتك من درجة كان ادنى الحيوان ارقى منك وأثلاً الى مثلها ان
 طال بك الاجل مخالف في النظر الفكري لكل فرد من ابناء جنسك .
 فقل لي باي سلطان اتخذت هذه الارجحية لنفسك . فان استندت الى
 العقل زلت قدمك وطاش سهمك لان الشارع واسع عليم وانت غير
 سالم من خطأ قطوع قول ابناء جنسك مساوية لعقلك بالجواهر
 والماهية كما ان افراد العقول مختلفة بالكيف والكم : واطنك تعلم ان

العقل كما ازداد تنوراً بالحقائق ازداد مخالفة لغير الخالق لنفوره من
 تقليد أمثاله بخلاف العقل البسيط الضعيف المنقاد بالعجز للتقليد
 الاعمى لكل قائد : وان استندت الى الشرع الالهي فقد اصبحت
 الحكمة وفزت بالحجة الدامغة بشرط ان تقف عند المقصد الذي اراده
 الشارع لكن معرفته لا تكون من طريق عقلك بل من الطريق الذي
 مهده لك امناء الشرع عن لسان واسطة الشارع : وانتم يامعشر الآباء
 والازواج والامهات والزوجات والبنين والبنات باي سلطان
 ترفضون شرع الشارع بوجوب التبادل بين كل فردين منكم وتختارون
 ما لا يختاره الله لذاته العلية وتكلفون بعضكم بما لم يكلفكم به الله :
 لا يخفاكم ان هذا التبادل اما تبادل متقابل كما يجب بين الزوجين واما
 معجل تلقاء مؤجل كما بين الآباء والابناء واما معاوضة كما بين الاخوان
 وسائر الناس : فالزوج ان دفع المهر كان مالكا لا خلافا وان اخذه كان
 مملوكا لا ريب . وان قام بالنفقة كان مخدوما وان طلبها كان خادما .
 وهكذا الزوجة والمخالفة ظلم واعتداء لا محالة : والوالد الذي لا يعرف من
 حقوق الابوية سوى اطعام الرغيف وستر العورة . والام التي لا تعرف
 اكثر من الارضاع والايواء لجذيرين بان لا ينالا من بر الولد اكثر
 من ذلك بل العقوق ارجح (من كان دليله الديك كان القن مأواه)
 والزوج الذي لا يعرف من حقوق الزوجية سوى التملق والتزين

والتحجب او اطعام الرغيف وستر العورة . والزوجة التي لا تعرف من
 حقوق الزوج سوى التزين والتحجب والمغازلة او غسل الثوب والايواء
 الى الفراش وكنس البيت لجديرين بان لا ينتسبا الى حضارة او مدنية
 فضلاً عن ان يدعي كلا منهما الافضالية والتقدم والترفع : وبهذا
 القدر كفاية ولنشرع الآن بالمقصود وبالله التوفيق (الفرع الاول
 في تخيير الزوج والزوجة وفيه شواهد) (الاول) قال الله تعالى في
 في اول سورة النساء (ومن لم يستطع منكم طولاً ان ينكح المحصنات
 المؤمنات فمن ما ملكت ايما نكح من فتياتكم المؤمنات) (فاولاً) قدّم
 المحصنات وشرط فيهن الايمان ثم رخص بالجوازي وشرط فيهن الايمان
 ايضاً (واما الاحصان) فيوصف به الرجل كما توصف المرأة . قال
 في التعريفات (هو ان يكون الرجل عاقلاً بالغاً حراً مسلماً دخل
 بامرأة بالغة عاقلة حرة مسالمة بنكاح صحيح) اهـ وقال في الصحاح
 (اُحصن الرجل اذا تزوج وأُحصنت المرأة اذا عفت وأحصنها زوجها
 فهي محصنة ومحصنة . قال ثعلب كل امرأة عفيفة فهي محصنة ومحصنة
 وكل امرأة متزوجة فهي محصنة بالفتح لا غير وحُصنت المرأة بالضم
 اي عفت وحصناء اي بينة الحصانة) اهـ قال الفخر رحمه الله
 (الاحصان في اللغة المنع وفي القرآن جاء على اربعة وجوه (احدها)
 الحرية (وثانيها) العفاف (وثالثها) الاسلام (ورابعها) الزوجية بان

يكون الرجل متزوجاً والمرأة ذات زوج وبكل من الوجوه الاربعة
 آيات دالت عليه ولتحقق دلالتها بنيت عليها احكام شرعية (اهولما
 كان المعنى في هذه الآية لا يمكن ان ينصرف الى تزوج ذات بعل فلا
 ريب ان المحصنات هاهنا هنَّ العفيفات (الشاهد الثاني)
 قال الله تعالى في اخر سورة البقرة (ولا تتكحوا المشركات
 حتى يؤمننَّ ولا امة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم ولا
 تُنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو اعجبكم
 اولئك يدعون الى النار والله يدعو الى الجنة والمغفرة باذنه فانظر كيف
 فضل الله العبد المؤمن على الحر المشرك والامة المؤمنة على الحرة المشركة
 ثم ذكر سبب ذلك وهو ان مخالطة المشرك او المشركة سيما في الزوجية
 ربما دى لا تقياد المؤمن منها الى الاشرار فيدخل النار والله اعلم
 (الثالث) قال الله تعالى في سورة مريم حكاية عن لسان بني اسرائيل
 (يا اخوت هارون ما كان ابوك امراً سوءاً وما كانت امك بغياً) فالمنهوم من
 هذه الآية ثلاثة امور (الاول) انه تعالى قدم ذكر شرفها من جهة جدها
 الاعلى هارون عليه السلام ثم ذكر كريم اخلاق ابيها عمران ثم ذكر
 طهارة امها : فعلم من ذلك كريم عنصرها وحسن اخلاقها وطهارة عرضها
 لان من كان جدها وابوها وامها هكذا لا تكون غير هكذا والعكس
 بالعكس لا محالة (الثاني) انه تعالى اشار بذلك لقضية وراثه الاخلاق

الثابتة بالحس والبرهان : ومن العجيب ان المؤلف مع شدة تمسكه بقضية
 وراثثة الاخلاق زعم ان الستر والحجاب لا يفيد صيانة وان التبذل
 والتبرج والمخالطة لا تنتج خيانة فتأمل (الثالث) ان الله ارشدنا بهذا الى
 ان المرأة بضعة من ابويها وانموزج لامها فكيفما كانا كانت وكيفما كانت
 كان ابناؤها وبناتها : وقد جاء في الحديث الشريف بيان اسباب مجيء
 الابناء تارة باخلاق الآباء والاعمام وتارة باخلاق الامهات والاخوال
 وكلاهما ثابت بالعيان (الشاهد الرابع) ومما لا ريب فيه ان صلاح
 الآباء والامهات مفيد ومؤثر بالابناء والبنات والعكس بالعكس . قال
 الله تعالى في اول سورة النساء (وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية
 ضعافا خافوا عليهم فليتقوا الله وليقولوا قولا سديداً) وقال تعالى في
 سورة الكهف (واما الجدار فكان لغلامين يتيمين في المدينة وكان تحته
 كنز لهما وكان ابوهما صالحا) الآية . فبسبب صلاح ابيهما امر الله الخضر
 عليه السلام بتجديد الجدار حفظا لهما لئلا يظن فضل صلاح الآباء والامهات
 وبركة ذلك (الخامس) لا تنسى تاثير لبن الرضاع في الاخلاق كما
 لا تنسى تاثير المخالطة والمعاشرة حتى انهما ليؤثران في الهيئة والصفات
 (السادس) تاثير التربية في الاخلاق والآداب . واليه اشار السيد
 المرشد الكامل عليه الصلا والسلام بقوله (كل مولود يولد على الفطرة
 فابواه يهودانه او ينصرانه او يمجسانه) . وهذه الواجبات ايسر تخيير

الزوجة بعينها واجبة على المرأة ان كانت مالكة امرها وعلى وليها ان كان
 امرها اليه بان تختار الزوج الكفو المحافظ على الدين ومكارم الاخلاق
 والآداب (روى) الامام الغزالي رحمه الله في الباب الاول من كتاب
 النكاح عن الرسول عليه الصلاة والسلام (اذا اتاكم من ترضون دينه
 وامانه فزوجوه الا تفعلوه تكن فتنة في الارض وفساد كبير) اهـ فالمعنى
 ان اعضاء المرأة اي تركها بلا زوج بعد حصول الكفو ربها حملها على
 الفسق وقد بين عليه الصلاة والسلام حقيقة الكفو وهي الدين والامانة
 (السابع) في الجامع الصغير عن انس رضي الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم (تخير والنطفكم واجتنبوا هذا السواد فانه
 لون مشوه) قال الشارح فان الولد ينزع الى اصل امه وطباعها وشكلها
 (الثامن) وفيه ايضا عنه عليه الصلاة والسلام (الناس معادن والعرق
 دساس وادب السوء كعرق السوء) (التاسع) في كشف الغمة عنه
 عليه الصلاة والسلام (الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة ان نظر اليها
 سرته وان امرها طاعته وان قسم عليها ابرته وان غاب عنها حفظته في
 نفسها وماله) (العاشر) وفيه ايضا عنه عليه الصلاة والسلام (من سعادة ابن
 آدم ثلاثة المرأة الصالحة والمسكن الصالح والمركب الصالح ومن شقوة
 ابن آدم ثلاثة المرأة السوء والمسكن السوء والمركب السوء) اهـ وان اكمل
 هذا البحث بذكر شئ من اخلاقهن وصفاتهم المقبولة والمكرهه

(روى) الشعراني رحمه الله في كشف الغمة عن زيد بن ثابت رضي الله
 عنهم ا قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم (هل تزوجت . فقلت
 لا . فقال تزوج تستعف مع عفك ولا تتزوجن خمسا . فقلت من هن
 يا رسول الله . فقال الشهيرة واللبيرة والنهيرة والمندرت واللفوت .
 فقلت لا اعرف شيئا مما قلت يا رسول الله . فقال اما الشهيرة فهي الزقاء
 العين البزئية . واما اللبيرة فهي الطويلة الممزولة . واما النهيرة فهي
 العجوز المدبرة . واما المندرة فالق قصيرة الذمية . واما اللغوت فذات الولد
 من غيرك) اهـ (قال) الامام الغزالي رحمه الله في الباب الثاني من كتاب
 النكاح (واما الخصال المطيبة للعيش التي لا بد من مراعاتها في المرأة
 ليدوم العقد وتوفر مقاصده ثمانية . الدين . والخلق . والحسن . وخفة
 المهر . والولادة . والبكارة . والنسب . وان لا تكون قرابة قريبة) ثم
 بين تنصيل كل من هذه الثمانية (وقال) قال بعض العرب لا تنكحوا
 من النساء ستة . لا اناثة ولا منانة ولا حنانة ولا حداقة ولا براءة . اما الاناثة
 فهي التي تكثر الانين والتشكي وتعصب رأسها كل ساعة فهذه لا خير
 فيها . والمنانة التي تمن على زوجها بكل ما تفعل . والحنانة التي تمن الى
 زوج آخر او ولد من زوج آخر . والحداقة التي تربي الى كل شيء
 بحدقتها فتشتيه وتكلف الزوج شرائه . والبراءة تحمل معنيين احدهما
 ان تكون طول النهار في تصقيل وجهها وتزينه والثاني ان تعصب

على الطعام فلا تأكل الا وحدها وتستقل كل شيء . والشداقة الكثيرة
 الطعام اه : وقال جاء في الحديث عنه عليه الصلاة والسلام انه قال
 (اياكم وخضراً الدِّمَنِ فقيل ما خضراء الدِّمَنِ قال المرأة الحسناء في
 المنبت السوء) (وقال) ويجب على الولي ايضاً ان يراعي خصال
 الزوج وينظر لكريمته فلا يزوجه ممن ساء خلقه او ضعف دينه
 او قصر عن القيام بحقوقها او كان لا يكافئها في نسبها . قال عليه السلام
 (النكاح رق فليُنظر احدكم اين يضع كرمته) والاحتياط في حقها
 اهم لانها رقيقة بالنكاح والزوج قادر على الطلاق . وان زوج ابنته لظالم
 او فاسق او مبتدع او شارب خمر فقد جنى على دينه وتعرض لسخط الله
 لما قطع من حق الرحم وسوء الاختبار : اه

❖ الفرع الثاني في وجوب تربية الابناء والبنات ❖

لا خلاف بين الشرع والعقل والعلماء والفلاسفة بوجوب تربية الاولاد
 من صغرهم بنين كانوا او بنات التربية الحسنة على النهج المستقيم اعني
 الدين وما يتفرع عليه من العبادة الخاصة والاداب والاخلاق الطاهرة
 وتقرين كل من الذكور والانثى على العمل اللائق فيه الموافق لحالهما الملائم
 في معاشه وعلى الصدق في النية والعمل والقول والاستقامة في المعاملات
 لان الاستقامة كما تنفع الرجل بين الاهل والناس كذلك تنفع المرأة
 بين اهلها ومع زوجها وسائر محارمها وبين النساء : ولما كان العقل

والحس شاهدین علی صدق قول من قال (المرء علی ما شب) واعتماد
 علیه من صغره غالباً . ومن القواعد الاصولية فی قانون النساء قولهن
 (زوجك علی ما عودتیه وابناك علی ما ربیتیه) فهذا وان كان کلاماً عامياً
 لكنه مملوء حکمة یمجب علی کل رجل تدبره وتعلقه واستنباط ما فیہ من
 خبايا مکائدھن و اشارتھن ولا تظن ان امرأة قط تنفل عن تعلیم ابنتھا
 هذه القاعدة . وما سألت واحدة عنها الا واعترفت بانھا من اھم
 قواعد قانونھن : ومعلوم ان الصغیر كالغصن الفض کیفما
 شئت صرفته ان قومته استقام وان احنیتھ انحنی . اما اذا کبر وغلظ
 فھیات ان یلین او یتقیم . نعم ان للاخلاق الفطرية والوراثية احکاماً
 لا تنکرو تاثيرات لا تحاول لكن الشرع والعقل والتجارب اثبتت لئان
 التأديب والتعلیم من الصغیر یؤثران فیھا تاثيراً عظيماً اذ لم یذیلھا بالکلیة
 . وهذا امر ظاهر محسوس حتی فی السیوات والسباع : ألم تر ان العقل
 الغریزی متقارب بل کادیكون متساویان فی افراد البشر وافراد کل
 جنس من الحيوانات لكن العقل الاکتسابی متفاوت لدرجة لا تدخل
 تحت نسبة البتة . قال الله تعالی (قل هل یتوی الذین یعلمون والذین
 لا یعلمون انما یتذکر اولوا الالباب) ونقدم قبلاً حدیث کل مولود .
 وستری ان شاء الله من الآیات والاحادیث ما یدل علی وجوب تعلیم
 البنات وتهذیبهن . لكن اختلاف الحال بین الرجل والمرأة فی الجسم

والعقل والحالة الدنيوية والدينية اقتضى اختلاف التربية والتعليم بينهما
ومن قال بالتساوي والتماثل فقد تصدى لخرق سياج الشرع وإخلال
ناموس الوضع ومخالفة نظام الكون: وانت تعلم ان ما كان راجعاً
للعقائد فهو مشترك في نظر الشرع بين الرجل والمرأة . وما كان راجعاً الى
العبادات ففيه مشترك وفيه خاص بكل منهما . وكذلك المعاملات .
وكل ذلك مفصل في كتب العقائد والفقه وآداب الدين التي تعب علماء
الدين مئات من السنين في جمعها وتاليفها واستنباطها من الكتاب
والسنة والآثار الثابتة ليس بمجرد بادئ رأي أو طارق فكر أو قائد هوى
• سامحنا الله وجزاهم عنا احسن الجزاء فعلى المعلم والمربي معرفة ما يختص
بالغلام وما يارزعه وما يختص بالبنات وما يارزها كما ان عليهما التميز والتفريق بين
افراد الناس فلا يساوي بين ابناء الامراء وبناتهم وبناء السوق وبناتهم
كما ترى عليه ترتيب مدارس هذا الزمان ومكاتبه فهذا خطأ لا يكابر فيه
ولا امكان لصرفه لان العقول صبت اليه . واذ لم يكن من سوء نتائجه الا
دخول الناس في وظائف واعمال وصنائع ليسوا اهلاً ولا كفواً لها ولومهم بما
بلغ بهم العلم : وما مثل المعلم والمربي الا كمثل دهقان خبير وفلاح جاهل
او طباطبا ماهر وآخر احمق . فالدهقان الخبير يضع لكل ارض ما يوافقها
من سماد وبذر ونحو ذلك ويسقيها بقدر حاجتها فتؤتي غلتها وتثمرتها
اضعافاً مضاعفة عن الارض التي تصرفها الجاهل بجهله : والطباطبا

الماهر يصنع من قليل اللحم والسمن وسائر الادوات عدة انواع كل واحد
 الذوا شهى مما يكون والاحق يكون طعامه الكثير نصيب الكلاب :
 وحيث ان مرجعنا في الاستدلال على شرطنا الى الكتاب
 والحديث فانور دمنهما ما يناسب المقام (الشاهد الاول) قال الله
 تعالى في سورة الاسرى (واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب
 ارحمهما كما ربياني صغيراً) فانظر كيف جعل الله تعالى خفض الجناح
 للوالدين اي شدة الطاعة والانقياد والدعاء لهما مقابلاً ل تربيتهم ما وحيث
 كان هذا الوجوب عاماً للذكور والانثى فايجاب التربية عام ايضاً : وما
 تنبّه اليه الا لباب في الاية هو قوله تعالى (كما ربياني) ولم يقل كما علماني
 لان التربية تشمل التعليم وغيره بخلاف التعليم . ثم ان صيغة التثنية في
 الاية تدل على اشتراك الوالدة في وجوب التربية خلافاً لما زعم المؤلف
 بان الشريعة اعفتها من تربية الاولاد . والله اعلم (الثاني) قال الله تعالى
 في هذه السورة (وانت ذا القربى حقه) وقال تعالى في سورة النساء
 (وبالوالدين احساناً وبذي القربى) ولا ريب ان الاولاد اقرب من كل
 ذي قربى واحسن الاحسان اليهم واحق حقوقهم ايس تكثير المال
 والعقار لهم وتركهم جهلاء ليكون ذلك مفسدة وضلالة لهم بل تربيتهم
 تربية حقيقية وتعليمهم ما ينفعهم في دنياهم وينجيهم في اخرتهم فيكونوا قرة
 عين والدمعة في حياتهم وخلفاء صالحين يذكروهم بعد مماتهم : وانت تعلم ان

من العلماء من رجح المعلم على الوالد بدليل ان الوالد واسطة الحياة الوجودية
 المشتركة بين الانسان والحيوان والنبات وغايتها ان يصير تراباً . لكن
 المعلم واسطة الحياة الانسانية التي كرم الله بها الانسان على غيره من
 الخلق التي نهايتها السعادة الابدية والحياة الدائمة . ولما كان ادب سيد
 الخلق عليه الصلاة والسلام فوق الآداب البشرية قال (اُدبني ربي
 فأحسن تأديبي) وقد سئلت السيدة عائشة رضي الله عنها عن اخلاقه
 عليه الصلاة والسلام فقالت (كان خلقه القرآن) فتباً وتعباً لكل
 ادب وخلق يخالف ما جاء به اشرف الخلق وافضلهم واكملهم عليه
 الصلاة والسلام : واذا كانت الحياة الانسانية الابدية افضل من
 الوجودية فلا ريب ان واسطة الافضل يتقدم على واسطة المفضول .
 ولذا قال الله تعالى (النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم) وكانت الرسل ثم
 الانبياء ثم العلماء العاملين علماء الدين افضل الناس لكونهم واسطة
 الارشاد الى الحياة الابدية بخلاف دعاة الشر والدنيا وعلماء السوء
 الضالين المضلين فانهم اشقى الناس حالاً واطلهم سعيّاً واخسرهم اعمالاً
 المتر كيف ان التلميذ ينقاد بالفطرة لحب معلمه وطاقته ولو كان من
 معلمي السوء ومرشدي الضلال لان النفوس فطرت على حب من احسن
 اليها وحيث كان ذلك التلميذ معتقداً الاحسان من معلمه ولو كان من
 معلمي السوء كان حبه له فطرياً . فان وفق الله له من يرشده الى الخير

وينبئه لسوء ما كان عليه وارشده الله علم ان ذلك المعلم كان مسيئاً اليه
 فيرجع عما كان عليه من الانقياد والطاعة . والا ببقى على غيه . ومع هذا
 وذالك ربما كان ذلك الولد عاقاً لوالديه : فاذا انقصر هذا ظهر لك ان اصلح
 الاباء واعقل الامهات من جمع بين الواسطتين فنال كلا الحسينين :
 ومن تتبع احوال الناس من كل صنف وطبقة وجد عياناً ان ما من اب
 او ام اهملا تربية الولد او اسأها الا كان جزاءهما العقوق والاساءة اليهما
 ومن النادر ان يكون الولد عاقاً اذا احسنت تربيته وما رأيت اضرراً
 بالولد من الام الشريرة غير للولد ان يموت صغيراً من ان يعيش تحت
 ارادة ام شريرة والعياذ بالله : وليس حسن التربية واحسان التعليم ان
 يسلمه لمن يعلمه غير لغة قومه وما ليس من دينه ولا من آداب ملته ولا
 من عوائد شعبه فذلك اساءة محض ومهلكة له ولقومه وكم من اولاد
 وقعوا في اشر الشر بسبب هذه التعاليم فمنهم من مرق من الدين ومنهم من
 مزق ثوب الحياء ومنهم من اصبحت كالعوض والفاسد في جسم امته ومنهم
 من صار امة يبدل اعداء يتغلبون بها على وطنه ودولته وامته وما سبب
 هذا الا تعليمه ما يخالف آداب دينه واخلاق امته قبل اشراب قلبه
 اصول دينه وآدابه واخلاق امته وحقوق آبائه وذوي رحمه واهل
 وطنه وحب دولته وشعبه . بل حسن التربية والاحسان اليه تربيته
 على آداب دينه واخلاق امته وتعليمه واجباته لربه وولديه واهله

وزوجته وأولاده وأخوانه ودولته ووطنه وما شبه ذلك ليكون قرّة عين
 قومه وعضواً سالماً نافعاً في جسم أمته عاملاً لما يفيدها: وعندي أن
 لا فرق في هذه الواجبات بين الرجال والنساء والولدات والوليدات
 والغلمان والبنات والله يهدي من يشاء (الشاهد الثالث) عن الرسول
 عليه الصلاة والسلام أنه قال (من عال ثلاث بنات أو ثلاث أخوات أو
 اختين أو ابنتين فادبهن واحسن اليهن وزوجهن فله الجنة) (الرابع) قال
 الامام الغزالي رحمه الله (ومن ذلك مجاهدة النفس ورياضتها بالرعاية
 والولاية والقيام بحقوق الاهل والصبر على اخلاقهن واحتمال الاذى
 منهن والسعي في اصلاحهن وارشادهن الى طريق الدين والقيام بتربية
 الأولاد فكل هذه اعمال عظيمة الفضل قال عليه الصلاة والسلام
 (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته) وليس من اشتغل باصلاح نفسه
 وغيره كمن اشتغل باصلاح نفسه فقط ولا من صبر على الاذى كمن رفه
 نفسه وراحها فمقاسات الاهل والولد بمنزلة الجهاد في سبيل الله (انتهى
 ❀ الفرع الثالث العدل بين الاولاد ❀

نعني بالعدل بين الاولاد ما جاء بوجوبه الشرع من جهة الرزق والكسوة
 والمسكن والعطايا والانصاء بان لا يؤثر بعضاً على بعض . وليس ذلك
 من جهة المحبة والميل لانه ليس بيده بل بيد مسخر القلوب ومصرفها . ولا
 ان يعلم البنات كل ما يتعلمه الابناء من علوم وصنائع كما زعم المؤلف

فذلك رأي فاسد قدمنا بياناه ولو صح هذا الرأي للزم عنه وجوب تعليم
 الابناء كل ما يتعامله البنات من اعمالهن الخاصة بهن ولا يخفى ما فيه من
 بديهة الفساد : والاوامر بهذا العدل كثيرة اكتفي منها بآية وحديث
 اما الآية فقد قال الله تعالى في سورة النساء (يوصيكم الله في اولادكم
 للذكر مثل حظ الانثيين) الى قوله تعالى (وصية من الله وكان الله عليماً
 حكيماً) اي عليماً بما تفعلون حكيماً بما قسم وفرض . وقال في آية اخرى
 (تلك حدود الله) الى قوله (ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده
 يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب عظيم) : واما الحديث فقد روي عن
 ابن عباس رضي الله عنهما عن الرسول عليه الصلاة والسلام انه قال
 (من كانت له انثى فلم يئدها ولم يهنها ولم يؤثر ولده الذكور عليها ادخله
 الله الجنة) اهـ فهنا ما رأيت عن طريق الشرع : واما عن طريق
 العقل فلا ريب ان العقل يوجب ما اوجبه الشرع . لأننا نقول ان هذا
 المولود ما جاء للوجود بارادته وصنعه . ولو جاء بارادته وصنعه لجاء على
 ما يحب ويرضى والحال بالعكس . بل القدرة الالهية اوجدته على ما
 ارادت وجعلت ابويه واسطة لوجوده فكيف يجوز بالعقل اعفاء
 المتسبب بشيء من تبعه ما كان سبباً له فاذا امتنع بالعقل برأيتهما من
 الظلم والجور ان تركاه وشأنه بدون تربية ولا تعليم او ان يوءثرا بعضاً
 على بعض او ان يقتلوه تخلصاً منه وهما الجانيان والعاملان بآتيانه للوجود

على ما جاء به من الضعف والعجز . لا جرم ان العقل يوجب عليهما القيام
بمحافظة حياته المادية والمعنوية ونفسه الحيوانية والانسانية حتى يباغ
اشده فيمكنه الاستغناء عنهما بنفسه : ويا العجب من والدين
يتكدران اذا جاءهما مولود على خلاف التكوين الانساني او فيه تشويه
و يُسران اذا جاء كامل الخلقة جميل الطلعة ولا يهتمان به ان عاش مهنذاً
ام لا . مع ان الله جعله افضل مخلوقاته واكرمها عنده وسلمه امانة ووديعه
ليدي ابويه الى ان يسترجعه منهما وقد اخبرهما في كلامه انه ما خلقه الا
لعبادته فيجب عليهما تعليمه كل ما يورثه له ما خلق له . واخبرهما على لسان
رسوله انهما هما واسطة سعادته وشقائه ومسئولان عنه ليعلما ما وراء
ذلك : فهذا ما قلناه من جهة الآباء والامهات . اما ما نقوله من جهة الابناء
والبنات . فبناءً على ما قدمنا من الادلة على وجوب التبادل بنظر
الشرع والعقل معاً نقول حيث كان المولود في حالة الصغر عاجزاً عن
ايفاء وظيفة التبادل مع ابويه كان من الواجب الزامه حين بلوغه أشده
وقوته على وفاء ما اسلفه اياه ابواه مثلاً بمثل اذا لم يزد هما شيئاً شكر الهما
على اعتنائهما به . وقولنا مثلاً بمثل اي كما انهما كانا يورثاه على انفسهما
ويصرفا اعزما عندهما في حبه وصالحه وحياته بشفقة وحنو ورحمة
ورغبة بدون كراهية ولا ضجر فعليه ان يفهمهما كذلك ولذا كرماء
بحقه عن الله وعن رسوله عليه الصلاة والسلام

✽ الفرع الرابع في وجوب بر الوالدين ✽

(الشاهد الاول) اباغ ما نزل الله تعالى في هذا الباب قوله تعالى في سورة الاسرى (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا آياهُ وبالوالدين احساناً ما يبغض عندك الكبر احدهما او كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريماً واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً) قال الفخر رحمه الله (معنى قوله تعالى (وقضى) ايسر و حكم وجوب عبادته وعدم عبادة غيره ثم اردفه بالأمر بحق الوالدين حيث عطفه عليه فيكون المعنى انه تعالى كما قضى بعبادته وعدم عبادة غيره قضى ايضاً باذكره بحق الوالدين . وفي قرن الاحسان للوالدين مع توحيد الله تعالى وعبادته من العناية بشأنهما ما لا يخفى . وهكذا قرن تعالى شكرهما مع شكره حيث قال في آية اخرى (ان اشكر لي ولوالديك) ثم اردف امر الاحسان اليهما الأمر بالتوصية والاعتناء بهما فقال (إما يبلغن) الخ ولفظ (أف) اسم فعل ينبى عن التضجر والاعتقال فنهى الله الولد عن اظهار ما يدل على التضجر والاستتقال منهما : روى عن الحسين بن علي رضي الله عنهما مرفوعاً انه قال لو علم الله شيئاً من العقوق ادنى من أفٍ لحرمه : وقوله تعالى (ولا تنهرهما) اي تزجرهما ولا تكلمهما بضجر رافعاً صوتك في وجوههما بل كلمهما باطف وادب وحياء واحتشام واذا دعوك فقل لبيك او نحوه كنهم ولا تدعوها باسمائهما او بكنيتهما

بل ان نقول ياسيدي ياسيدي او يا ابتاه يا اماء واخضع لهما كما يخضع
 العبد لسيده ولومهما اغلظا عليك وكل ذلك يكون منك بوجه الشفقة
 والعطف عليهما تذكر اشد شفقتهما ورحمتكما بك حينما كنت افقر
 خالق الله اليهما ثم زد فوق ذلك الدعاء لهما اي اسئل لهما الرحمة كما رحمك
 في تربيتهمالك . فهذه خمسة اشياء كلف الله الانسان بهافي حق
 والديه وانها المبالغة في الاعناء بهما فتشعر منها جلود اهل الايمان وثقف
 شعور اهل التقوى) انتهى (الثاني) قال الله تعالى في سورة لقمان (ووصينا
 الانسان بوالديه حملة امه وهن على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي
 ولوالديك الي المصير وان جاهدك على ان تشرك بي ما ليس لك به علم
 فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا واتبع سبيل من اناب الي) اه
 قال الفخر رحمه الله (ذكر الله ههنا الوصية بهما وقرن شكرهما بشكره تعالى
 ومنع الولد عن اطاعتهم اذا دعوا الى كفر او شرك او معصية في كبيرة
 او ترك فريضة حيث لا طاعة للمخلوق في معصية الخالق والطاعة انما تكون
 في المباحات ومع هذا فلا يكون امتناعه بايذاء او اهانة او هجر بل
 يدافعهما ويصاحبهما بلطف وحلم واحتمال مع ملازمة برهما والقيام
 بخدمتهما وكل ما يجب عليه لهما . ومن هذه الالية ظهور وجوب بر
 الوالدين والاحسان اليهما ان كانا مسلمين او كافرين على السواء) انتهى
 (الثالث) اخرج الشيخان عن ابي هريرة رضي الله عنهم قال جاء رجل

فقال يا رسول الله من احق الناس بحسن صحابتي (قال امك) قال ثم
 مَنْ (قال امك) قال ثم مَنْ (قال امك) قال ثم مَنْ (قال ابوك) اه
 (الرابع) اخرج مسلم والترمذي عن ابي هريرة رضي الله عنهم قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (رغم انفه رغم انفه) قيل من يا رسول الله
 قال (من ادرك والديه عند الكبر او احدهما ثم لم يدخل الجنة) اه المعنى
 انه يدخل الجنة ببركة برهما ولو كان عاصياً . الله ورسول اعلم (الخامس)
 اخرج ابو داود عن ابي سعيد الخدري ان رجلاً من اهل اليمن هاجر الى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له (هل لك احد باليمن) قال ابو ايا
 قال (أأذنالك) قال لا قال (فارجع اليهما فاستأذنهما فان اذنا
 لك فجاهدوا لافبرهما) اه (اخرج النسائي عن معاوية عن ابيه جاهمة انه
 اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اردت ان اغزو وقد جئت
 استشيرك فقال عليه الصلاة والسلام (هل لك من ام) قال نعم قال
 فالزمها فان الجنة عند رجليها (السابع) اخرج ابو داود عن مالك بن
 ربيعة ان رجلاً قال يا رسول الله هل بقي من بر الوالدين شيء ابرهما بعد
 موتهما فقال (نعم الصلاة عليهما والاستغفار لهما وانفاذ عهدهما من
 بعدهما وصلة الرحم التي لا توصل الا بهما واکرام صديقيهما) اه (الثامن)
 اخرج الشيخان عن ابي بكر رضي الله عنهم قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم (الا انبئكم باكبر الكبائر . ثلاثاً . قلنا بلى يا رسول الله .

قال (الاشراك بالله وعقوق الوالدين) (التاسع) اخرج احمد والنسائي عن ابن عمر وبن العاص رضي الله عنهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (ثلاثة حرم الله تبارك وتعالى عليهم الجنة مدمن الخمر والباطل والديه والديوث الذي يقر الخبث في اهله) اه فهذا ما وفقني الله لتأليفه وايراده في هذا الباب والحمد لله ملهم الصواب : وبعد تحرير ما في هذا الباب قرأت في جريدة ثمرات الفنون من فلم الاديب الفاضل عبد الباسط اخندي فتح الله ما نصه :

اجمع الملائم الامم المتقدمة على الاعتراف بالمرأة من المقام اذام في المجتمع البشري وما لها من الاثر العظيم في ثقلبات المدنية وتطورات العمران بعد ان مضى على الرجل والمرأة لدى كثير من الاجيال البشرية زمن مديد قضياه في تجاذب وتدافع ومطالبة ومماطة انتهت باحقاق الحق للثانية واقرار الاول به لما فتراضيا بعد الخصام الشديد واخذ الذكر بيد الانثى يقر بها المحاذاته ويرفعها الى موازاته وراق لديه تعليمها وتأديبها بانار له العلم من مظلم عقلاها واظهر له الادب من مكنون فضلها حتى صار لا يجد فيها بغيته من السعادة العائلية والراحة المنزلية الا اذا استوفت حظها من المعارف التي كان يلج من قبل في منعها منها ويصر على ابعادها عنها : وطبيعي انها كانت تكتسب من القوة في جانبها بمقدار خطأها القرب منه وكان هو يضعف تلقائيا على نسبة هذه القوة

حتى وصل من حيث يدري ولا يدري الى غاية لم يكن قطير من اليها .
 فاصبح له ذلك الرفيق المساعد والجلس الا نيس والقرين المواسي خصماً
 لدوداً في مقاوم الحياة ومزاجاً في سبل الكسب ومناظراً في مراتب
 الشرف والجاه . واصبح هو وقد وجد نفسه عاجزاً عن كبح ذلك الجماخ
 ودفع ذلك العدو ان بما كان يعرف لنفسه من حقوق الاولوية والاولوية
 فعول على العويل وعرض على الانامل من الندم والالت ساعة مندم :
 هذه نظريات يستنتجها الفكر من التبصر فيما سموه (بمسألة النساء) وقد
 جاء واقع اليوم بما يصدقها ويؤيدها : اقر في هذه الاثناء مجالس شيوخ
 فرنسا كانوا يخلون النساء معاطاة (المحاماة) فانصدع بذلك الراي العام فمن
 مستحسن مسرور او مستهجن مستاء واخرون يرجعون بارائهم الى احد
 الفريقين على تفاوت في درجات التطرف والاعتدال اذ لا يخفى ان
 المرأة بما بلغت لدى القوم من الانطلاق وحرية الشأن لا يزال فيهم من
 يعتصم بقديم العوائد وساذج الاخلاق وينكر على المرأة واشياءها
 كل ما يدعون من الحقوق التي تخرجها عن طبيعة الانوثة وتعديل بها عن
 وظيفة الامومة . حتى قال بعضهم في هذا الصدد (هؤلاء مجانين)
 يعني جماعة الشيوخ اذ يصطنعون اننا اليوم محاميات . فالى اين ياربي
 ذاهبون بعد قليل . لانجد عرائس ولا امهات . ولا نجد الاعالمات . .
 فنضطر ان نتولى بانفسنا شأن صغارنا وطبخ طعامنا . هذه البلاد

(يعني فرنسا) لا تسكن . هذا العالم منعكس : غير ان العقلاء
وذوي الكياسة لا يستسلمون الى تيارات الاهواء بل ينظرون الى
الامور بعين البصيرة ويدرون المفاسد بوسائل الحكمة واولئ الحزم
وهو لاء لم تدفعهم حدة الاستياء الى رمي شيوخهم بالجنون لانهم رأوا
ان العقل وطبيعة الحال قضيا عليهم بنقرير ما قرروه اذ وجدوا ان
الانثى التي يقبل امتحانها في مدارس الحقوق ثم تنال شهادتها من الطبيعي
والبيديهي ان يباح لها العمل بما تعلمت وقد اجتهدت كما اجتهد رفيقها
وتعبت كما تعب وادركت ما ادرك . واي عدى عدل يمنعها بعد ذلك ما
يعطيه : على انهم لا يرون تخويل الانثى هذا الحق في الوقت
الحاضر يمنع من توقي اضرار المستقبل . فقد صرح بعض نبلائهم بقوله
(من المقرر وجود الخطر في سرعة هذا الانقلاب اذ على هذا النحو
تصير النساء سادتنا وعلى الاقل عدلاتنا في الحقوق المدنية والسياسية
قبل مضي خمسين سنة لان السياسة ترتقيهن وهن راغبات في تلمسها
وسيلمسنها : وذكر ان اصل الخطاء كان من سماح الاباء او دفعهم
بناتهم للايغال في العلم حتى تجاوزن منه مقدار ما يلزمهن لمساعدة
ازواجهن بل صرن مناظرات لهم ومزاحمات . وانه وان كان من العيب
صدهن الآن عن هذا السبيل ولكن لا ينبغي اليأس منه بل يمكن ان
يلتمس من وزارة المعارف تخفيف دروس البنات اللاتي لا يتخصصن

للتدريس : الآن حصص الحق وطلع فجر الصديق وهذه

عبرة هيئها الزمان وساقته احوادث الايام فرحم الله من نظر فاعتبر .

نحن الآن نسلك او كدنا طريقاً انتهى القوم الى امده فعرفوا تعاريجهم

وتضاريسه وتبينوا سهوله ووعوره ثم رسمتها لنا حوادثهم وصورتها

وقائعهم وشرحتها جرائدهم واسفارهم حتى لم يعد للسالك في مسالكهم

عذر اذا تصدى لخافها او تعرض لخطارها . فعسى ان يأخذ القوام

فيينا بامر الدلالة والارتياق بشيء من التروي والاثاء دوعسى ان لا

تحمليهم مخاصمة المفرطين في حقوق المرأة على ارتكاب اثم الافراط

ويذكروا ان المرأة غير الرجل فيصلحونها من حيث هي ولا

يسلخونها بدعوى اصلاحها عن طبيعتها ويغيرون سنة الله في خلقه

ان الله بصير بالعباد : اه ثم قرأت في الجريدة المذكورة بعد

كلام عن الامير محمد احمد امير جزائر (ملديف) ومجيئه الى مصر

مانضه : قال (اللواء) الاغر . هذا وقد انتشر خبر كتاب

(تحرير المرأة) في جهات الهند واهتم الانكليز ببيت قضاياه واذاعة

مسائله اهتماماً عظيماً لما وراء العمل به من فائدة لهم . وعلم به امير

ملديف وبلغه في هذه الايام خبر كتاب (المرأة الجديدة) وسئل عن

رأيه في مغزاه فقال (اما تعليم النساء المسلمات فقد اصبح من المسائل

الحיוية للاسلام والمسلمين بل للشرق والشرقيين ولكنه لومال عن

طريق الشريعة الغراء الى خطة مدينة الغرب الغبراء كان معولاً لهدم
 اركان الاسلام وفاقاً سألفتح القبور لانبائه ودهسهم فيها وهم احياء . اما
 رفع الحجاب فلا ارضاه للنسائي وبلادي : واما اعطاء المرأة
 حرية طلاق زوجها فدعوة لا تصدر من معترف بقول الله في كتابه
 (الرجال قوا امنون على النساء) انتهى (قلت) انظر ما قالته
 جريدة اللواء الاغرهنا عن اهتمام الانكليز بنشر قضايا كتاب
 تحرير المرأة وارجع لما قلته في صحيفة (٥) من كتابي هذا ترى اصابة
 حدسي وصدق مرامي باقدام هذا الرجل على هذا التألف المنكر فالحمد
 لله ملهم الصواب

❖ الباب الثاني في الحجاب والزواج وفيه مباحث ❖

حيث جرى صاحبنا في كتابه على هذا الترتيب فقد جاريته على
 ترتيبه . ونحن لم نزل معه على ما قدمنا من اخذ اقواله وبيان ما فيها من
 الشبه ونحوها والله ولي الهداية

❖ البحث الاول في التبذل والحجاب وفيه فصول ❖

حيث ان بعض افاضل المصريين تناولوا هذا البحث بسهام الرد من
 الوجهة العقلية وبعضهم من الوجهة الشرعية والعقلية معاً فانا لا ابدل
 وجهتي الشرعية وان استطردت بشيء من العقليات . ولا ادعى اني
 اتي باجل مما اتوا به لكنني اتوسع بالاستدلال والبحث فيما اختصروا

فيه ولا جرم ان الفضل لهم لتقدمهم عليّ وسبقهم اياي وكل عند الله
جزاء ما يعمل وما توفيقى الا بالله

✽ الفصل الاول في اقواله والرد عليها ✽

(القول الاول) خلاصة ما استفتح به المؤلف هذا البحث
هو انه لا يرى الآن رفع الحجاب بالمرة لانه يعتبره اصلاً من اصول
الأدب (كذا) التي يلزم التمسك بها لكنه يطلب ان يكون منطبقاً
على ما جاء في الشريعة الاسلامية وزعم ان الحجاب المتعارف الآن يخالف
ما جاء في الشريعة وانه تجاوز حدود الشريعة حتى اضر بمنافع الامة كما ان
غلو الغربيين في التكشف وصل لدرجة يصعب معها تصور الصيانة
والحياء فلذا يطلب الرجوع به الى الحد الشرعي : انتهى (فاقول)
ان هذا كلام جميل لو وقف عنده وaban لناصفة الحجاب الشرعي الذي
يدعو للرجوع اليه والحجاب الواقع الآن الذي يدعولتركه بياناً مشفوعاً
بالبرهان المسلم لسلمانا له عند ظهور الفارق . لكن لا وعمرك ليس الامر
هكذا بل كله كلام مغالطة وتمويه وحق اريد به باطل ليستدرج به
الرعاء فيميلون اليه على العمياء . ولا اعجب من اقدامه على مثل هذا
من زخرف الكلام بل اعجب من سرعة رجوعه لاطهار ما ستر فانه بينما
كان يدعي الغيرة على الشريعة رجع فقال (اننا تعالىنا في حجب
النساء ومنعهن من الظهور لا عين الرجال وحرمانهن من كل المزايا

العقلية والادبية التي أعدت لمن بمقتضى الفطرة الانسانية) اه فانظر
ما بعدهذا عما قبله . وهل ترك النساء عرضة لآعين الرجال والقاء
جلبهن على غاربهن هو الحجاب الشرعي الذي يدعو اليه ياسبحان الله :
وانرجع الى بحثنا (فقول) لا يخفى ان الحجاب ينقسم الى قسمين
(احدهما) ستر الوجه والجسم بخمار او نقاب او رداء او ازار عند
الخروج من الدار وعند مقابلة اجنبي في الدار وهذا ضد الكشف الذي
اعترف بقبحه وعدم تصور الصيانة والحناء معه (وثانيهما) التجب
في الدار بحيث لا يدخل عاينها غير محرم ولا تخالط غير محرم او زوج
وهذا ضد التبذل الذي اعترف آتفاً بأنه مخالف لاصول الادب .
وحيث ان كلامه ههنا مجمل وسيأتي مفصلاً فاتكلم ههنا عن القسمين
اجمالاً ثم آتي بالتفصيل عنهما ان شاء الله تعالى (فاقول) نعم ان
الاغطية المستعملة الان عند اكثر نساء المسلمين لا تشبه كل المشابهة
التي كانت في صدر الاسلام لكن لا يجوز ان يقال عنها انها مخالفة
للشرع . لان مقصد الشارع ليس تعيين رداء مخصوص او خمار معلوم بل
مقصده ستر الوجه والجسم منعاً لما يترتب عن ظهورهما من المفساد . ولذا
قال تعالى في ستر الزينة (ولا يبدن زينتهن) فأمرهن بستر
الزينة بدون تعيين شيء مخصوص لسترها وكذلك بدون ذكر
اسمائهن لعلمه تعالى ان انواع الاغطية كثيرة واصناف الزينة

عديدة وكل منها يتبدل بتبدل الزمان : وعندي ان الاغطية
 الحيرية والمزركشة وامثالها مما هو دارج عند من افسد الزمان
 آدابهن داخله تحت التحريم لانها من اخف ما يتزين به النساء . وهكذا
 القول في التجنب في البيوت فقال تعالى (وقرن في بيوتكن ولا
 تبرجن تبرج الجاهلية الاولى) لكنه تعالى ما بين لمن كيف تكون
 بيوتهن ولا كيف يتجبن فيها . ومعلوم ان الرسول عليه الصلاة والسلام
 واصحابه بقيت بيوتهم على ما كانت عليه قبل نزول الأمر لكن منهم من
 استعمل الستار اي البرداية لتجلب بين النساء والرجال وترد نظر
 الناظر عما في داخل البيت ومنهم من استعمل غاق الباب وكاظم
 منعوهن من الخروج والذهاب لغير ضرورة منعاً لما كانوا عليه في زمن
 الجاهلية الذي منع الله النساء عنه : واما التستر وقت الخروج من
 الدار فحيث ان الخمار والنقاب كانا موجودين عند العرب لكنهما بصفة
 لا تستر الوجه والعنق ولا الجسم كله فانزل الله تعالى آية التستر وهي قوله
 تعالى (وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدين زينتهن) فصرن
 يسترن الوجه بالنقاب ولا يدعن منه الا عيناً او الاثنتين للنظر ويسترن
 بالخمار العنق والصدر والاكتاف . فلما نزل قوله تعالى (يدين عليهن
 من جلابيبهن) صرن يلتحفن برداء او ملحفة تستر المرأة من رأسها
 الى قدميها . فهذه حقيقة الحجاب والتستر الشرعيان اللذان امر الله

بهما واتخذهن نساء النبي وجميع نساء الاصحاب حكماً شرعياً لا اختلاف
 ولا تردد فيه . وكل هذا ظاهر واضح في القرآن العظيم والحديث
 الشريف واخبار الاصحاب والتابعين ولا اختلاف فيه بين
 علماء الامة من صدر الاسلام الى الآن : فلما جاء السلف
 ودخل المسلمون ونساءهم في دور جديد من المدنية وطور من
 الحضارة تبدلت صفة النُقب والخمر والاردية تبعاً لناموس تبدل
 الأزياء بتبدل الازمان لكنهما خرجت عن اصل مقصد الشارع .
 وكذلك تبدلت صفة التحجب تبعاً لتبدل صفة الدور والبيوت فازداد
 الاحتياط بالتحجب عما كان تبعاً لتبدل احوال الزمان وصفات
 الدور والبيوت . وهكذا زالت الاحوال تتبدل تبعاً لعوائد الامم
 التي دخلت في الاسلام وتبعاً لتبدلات الزمان لكنهما في كل زمان ومكان
 ما اخرجت حالتى الحجاب والتستر عندها هل المدن عن مقصد الشارع
 البتة : ومعلوم ان هذه التبدلات لم تكن في صفتي الحجاب والتستر
 وحدهما بل كانت في كثير من الامور والاشياء ولم يقل احد ان هذا
 التبدل بدعة سيئة او خروج عن الشرع . ولو قيل للزم ان يقال مثل ذلك
 عما وقع في مسجد الرسول عليه السلام والحجرة الطاهرة والحرم الحرام
 وسائر المساجد من التبديل عما كانت عليه . وكذلك لباس العلماء
 والاشراف وقواد الجيوش والاسلحة والآلات الحرب وما شبه ذلك مما وقع

فيه التبديل الكلي ولم يقل احد عنه انه بدعة سيئة او خروج عن الشرع .
بل لو قيل لكان كلام سقط وهزؤ فالعالم حقاً ينظر لاصل مقصد الشارع
من ذلك الحكم والعمل فان وجد بالتبديل اخلاً لا وافساداً اعلن انكاره
وطالب برده الى ما ينطبق على مقصد الشارع . وان وجد فيه زيادة
احتياط بحيث لا يوجب حرجاً حسنه وحض على الاخذ به . وان لم
يجد لا خلا ولا احتياطاً تركه : امامن في قلبه زيغ ويدعي العلم وليس
منه على شيء فيتخذ مثل هذه التبدلات ولو كانت حسنة زريعة للطعن
والتنديد اما في الشرع ان كان من المارقين من الدين او اعدائه واما في
العلماء خصوصاً والمسلمين عموماً ان كان من المسلمين : وعلى ذكر
استنباط ازكيا العلماء استحسان بعض المحدثات من الكتاب او السنة
تذكرت رسالة عندي للعالم الفاضل والنحير الكامل عمر افندي الغزي
رحمه الله فيها باستحسان احداث العسكرية الحاضرة استنبطه من قوله
تعالى (ان الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً كانهم بنيان مرصوص)
فهكذا فليكن الاستنباط وهكذا فليكن العلم بالتوفيق بين المحدثات
والشرع او الطعن والانتقاد ليس كما فعل المؤلف المذكور مما لا ينطبق
على اصل من اصول التاويل والتفسير : وبعدهما تبين لك صفة ما جاء
في الشرع من النقاب والخمار والازار المصري . والنقاب والثوب العراقي
والفارسي . او المنديل والازار الشامي او المنديل والملاية والنقاب

الذي لا يظهر من تحته شيء والفرجية التركية او كل ما هو مستعمل من
الاطمية عند مخدرات المسلمين في اقطار الارض تجدها كلها في ضمن
دائرة مقاصد الشارع لم تخرج عنه ولا خالفته البتة: نعم الخروج
عن الشريعة هو ما ذكره المؤلف من اليشمق وامثاله مما لا يستمر من
الوجه والعنق والصدر شيئاً بل يزيدهن رونقاً وجمالاً ويستمر ما فيهن
من عيب . وما اخاله يخالفنا اذا قلنا ان هذا وامثاله ليس من الحجاب
والتستر بل نوع من التكشف والتبذل المنحصر استعماله في طائفة مخصوصة
من النساء وكذلك لا يخالفنا بان هذا النوع من الغطاء ليس مما انتقل
لمستعمليه من الامم التي دخلت في الاسلام بل هو وامثاله اخذتائج
اطلاق بعض الحرية للنساء وتعليمهن بعض اللغات وذهابهن للكاتب
والمدارس ومخالطتهن للاجنبيات وتعذيتهن بغير اداب دينهن
وخروجهن الى الاسواق والمنزهات وما شبه ذلك مما يدعوا اليه المؤلف
سامحه الله . فلاحول ولا قوة الا بالله (القول الثاني) قال المؤلف (ماذا
تفيد الشجاعة والثبات في المحافظة على بناء آل امره الى الخراب والتهدم
وقد انقض اساسه وانحلت مواده ووصل حاله من الاضمحلال الى انك
ترى في كل سنة تمر جزء منه ينهار بنفسه) الى اخره ازخرف من التمويه
(فاقول) اما التقدم يوماف يوم في التكشف والتبذل فهذا صحيح
لا مكابرة فيه لكن . (اولاً) ليس السبب من نفسه كما زعم بل انما ينهار

ويتهدم بمعاول التداخل الاجنبي وسلطة اعداء الدين القابضين على
 ازمة التعليم والتربية ودسائس دعاة السوء اللابسين جلود الحملان على
 اجسام ذئاب فلا يغادرون وسيلة لافساد الاخلاق الا اتخذوها ولا
 سبباً لقطع السن العلماء واهل الدين عن المعارضة الاستعملوه (وثانيا)
 مامن عاقل محب لدينه وملته يقول قط بان هذه الاحوال توجب على
 الامة الاسلامية الاستسلام للهلاك والفناء والقاء السلاح وطرح الحمية
 تحت ارجل الاعداء بل المسلم العاقل لا يقنط من رحمة الله ويرجع في
 تسليم امره وحوله لمن آل على ذاته العلية حفظ هذه الامة وحفظ دينها
 عليها الى الوقت المعين فيقف في مقام الثبات والصبر والجلد حتى
 اخر رمق من الحياة فان لم يرَ الفرَج بعينه اورثه لابنائهِ : لله در شاعر
 الجاهلية حيث قال

موت الفتى في عزه خير له مما يات اسير طرف الحكي
 انظر تاريخ هذه الامة ترى كم وكم من سيل عرم تدفق عليها من
 اعدائها نخال للناس انها ذهبت كامس وكم وكم من شدة وقعت فيها
 فظن الناس ان لا قيام لها منها . وكم وكم من نقهر نزل بها فتوهم الناس
 ان لا رجوع لها . وكم وكم من ام تألبت على اقتلاع اصولها مما لو قسته
 بمقياس العقل السليم على ما هي فيه الان لوجدتها الان بالف نعمة من
 الله . ومع ذلك كله فما تركها موجد ها ولا قلاها معبودها بل اخذ

بيدها ورفعها من سقوطها ووافاهما بالفرج من حيث لا تحتسب ووفى
 لها بوعده (وهو القاهر فوق عباده وهو الحكيم العليم) لماذا يا اخا
 الدعاة وعلى ماذا يازعيم المغرین يستسلم المسلمون لما تدعوهم اليه وتهول
 عليهم به وهم بكل وقت يتلون قول ربهم ومعبودهم (لتبلون في
 اموالكم وانفسكم ولتسمعن من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم ومن
 الذين اشرکوا اذا كثيراً او ان تصبروا وتتقوا فان ذلك من عزم الامور)
 فعليهم ان يلزموا الصبر و يرجعوا الى ربهم بالتمسك بالدين والعمل
 بالتقوى فحاشاه ان يلوي عنهم وجهه او يخلفهم وعده (القول الثالث) اعلم
 ان كل مامر بك من كلام هذا المجتهد الفاضل هو قشور لا لب فيه لكن
 اللب وان شئت فقل الذبد الطافح على وجه القدر هو ماسياً تي . و كاني
 بك مثلي نقول اني حتى الان ما فهمت ما هو الحجاب الشرعي الذي
 يدعوا الناس اليه . فاقول رويدك قليلا تره : لكن لا تصدق قوله بمجرد ما
 تراه يقول (هذا هو) بل ارجع لما نقلته قبلاً من اقواله بوجوب خروج
 النساء لكل عمل كالرجال وتعليمهن كل ما يتعلمه الرجال ودخولهن في
 مصاف الرجال يظهر لك انه يدعوا النساء المسلمات لان يكن افرنجيات
 تماماً . فاسمع ما قال : قال (لوان في الشريعة الاسلامية نصوصاً
 تقضي بالحجاب على ما هو معروف الان عند بعض المسلمين) (كذا) لوجب
 علي اجتناب البحث فيه ولما كتبت حرفاً يخالف تلك النصوص مهما

كانت مضرة (كذا) في ظاهر الامر لان الامر الالهي يجب الاذعان لها
 بدون بحث ولا مناقشة . لكننا لنجد نصافي الشريعة يوجب الحجاب
 على هذه الطريقة المعهودة . وانما هي عادت عرضت عليهم من مخالطة
 بعض الامم فاستحسنوها واخذوا بها وبالفواقيها والبسوها لباس الدين
 كسائر العادات الضارة التي تمكنت في الناس باسم الدين والدين براء
 منها . ولذلك لا نرى مانعاً من البحث فيها بل نرى من الواجب ان نلم بها
 ونبين حكم الشريعة في شأنها وحاجة الناس الى تغييرها : جاء في الكتاب
 العزيز (قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك اذكى
 لهم ان الله خير بما يصنعون . وقل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن
 ويحفظن فروجهن ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن) الاية الى اخرها .
 ثم قال (اباحت الشريعة في هذه الاية للمرأة ان تظهر بعض اعضاء من
 جسمها امام الاجنبي عنها غير انهم لم تسمح تلك المواضع . وقد قال العلماء انها
 وكلت فهمها وتعينها الى ما كان معروفاً في العادة وقت الخطاب . واتفق
 الائمة على ان الوجه والكفين مما شمله الاستثناء في الاية ووقع الخلاف
 بينهم في اعضاء اخر كالذراعين والقدمين . جاء في ابن عابدين (وعورة
 الحرة جميع بدنها حتى شعرها النازل في الاصح خلا الوجه والكفين
 والقدمين على المعتمد وصوتها على الراجح وزراعيها على المرجوح . وتمنع
 المرأة الشابة من كشف الوجه لا لانه عورة بل لخوف الفتنة كسهوان

آمَنَ الشهوة لانه اغلظ ولذلك ثبتت به حرمة المصاهرة كما ياتي في الحظر
 ولا يجوز النظر اليه بشهوة كوجه امرء فانه يحرم النظر الى وجهها ووجه
 الامرء اذا شك في الشهوة اما بدونها فيباح ولو جميلاً (اهو بعد ما نقل
 المؤلف الموما اليه روايات عن عدة كتب كلها بهذا المعنى ونقل حديث
 اسماء بنت ابي بكر رضى الله عنهما قال (خولت الشريعة للمرأة ما للرجل
 من الحقوق واقت عليها تابعة اعمالها المدنية والجنائية فللمرأة الحق في
 ادارة اموالها والتصرف فيها بنفسها . فكيف يمكن لرجل ان يتعاقد معها
 من غير ان يراها ويتحقق شخصيتها . ومن غريب وسائل التحقيق ان
 تخضر المرأة مغلقة من راسها الى قدميها او تقف من وراء ستار او باب
 ويقال للرجل ها هي فلانة التي تريد ان تبيعك دارها او ثقيمك وكيلاً
 في زواجها مثلاً . فتقول المرأة بعت او وكلت ويكتفى بشهادة
 شاهدين من الاقارب او الاجانب على انها هي التي باعت او وكلت
 والحال انه ليس في هذه الاعمال ضمانه يطمئن لها احد . وكثيراً ما
 اظهرت الوقائع القضائية سهولة استعمال الغش والتزوير في مثل هذه
 الاحوال . فكم راينا ان امرأة تزوجت بغير علمها و آجرت املاكها
 بدون شعورها بل تجردت من كل ما تملكه على جهل منها . وذلك كله
 ناشئ من تحجبها وقيام الرجال دونها يحولون بينها وبين من يعاملها .
 كيف يمكن لامرأة محجوبة ان تتخذ صناعة او تجارة للتعيش منها ان

كانت فقيرة . كيف يمكن لخدمة محجوبة ان تقوم بخدمة بمنزل فيه
 رجال . كيف يمكن لتاجرة محجوبة ان تدير تجارتيها بين الرجال .
 كيف يتسنى لزراعة محجوبة ان تفلح ارضها وتحصد زرعها . كيف
 يمكن لعاملة محجوبة ان تبشر عملها اذا آجرت نفسها للعمل في بناء
 بيت او نحوه) اه واطال جناحه بمثل هذه المغالطات الى ان قال (لا ريب
 ان ما ذكرناه من مضار التحجب يندرج في حكمة اباحة الشرع
 الاسلامي للمرأة كشف وجهها وكفيها . ونحن لا نريد اكثر من
 ذلك) انتهى (فاقول) ناشدك الله ايها المؤلف من الذي يراك
 استشهدت بكلام الله وكلام رسوله وكلام اجلة من العلماء ولا يظن ان
 وراء ذلك تقرير نتيجة تسراحائك وتبكت اضدادك نعم . لكنه
 يا للأسف ما يباغ فرحه لك رأس انفه الا ويغص بريقه حينما يراك ختمت
 كيففائك بالرضاء بكشف الوجه والكفين فكنت كالراضي من
 الغنيمة بالاياب : فبعمرك قل لي اما تدبرت قبلما كتبت امكان قيام
 المرأة باكثر الاعمال التي ذكرتها وهي متزرة من اعلا راسها الى
 قدميها . لا بد لا بد . لكن هذا باب من ابواب المخادعة والمغالطة
 ممن ادعى القناعة بالنظر استرسالاً للوطر : وحيث انني
 اثبت بالبراهين الصحيحة من الكتاب والسنة والاجماع
 خروجك عن المشروع والمعقول بكل ما قلت وطلبت من مبدأ

كتابك الى ههنا وسأثبت مخالفتك فيما سيأتي رأيت ان اذكر ههنا
 كلاماً عن الاجماع ليكون به عظة لمن يتعظ : قال ابن نجيم رحمه الله في
 الاشباه مانصه (القاعدة السادسة العادة محكمة) واصلمها قوله عليه
 الصلاة والسلام (ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن) ومما لا
 ينفذ القضاء به ما اذا قضى بشيء مخالف للاجماع . وما خالف الائمة
 الاربعة مخالف للاجماع وان كان فيه خلاف لغيرهم لان الاجماع انعقد
 على عدم العمل بمذهب مخالف للاربعة لانضباط مذاهبهم وانتشارها
 انتهى : فاذا فهمت ما في هذه القاعدة الاصولية ظهر لك خطأ
 قول من يزعم ان الاجماع غير حاصل ولا ريب ان هذا القول انكار
 للاجماع وللحسوس لانك لو سألت كل مسلم من اهل السنة والجماعة
 على اي مذهب تعبد الله وتعامل الناس لما وجدت من ينتسب لغير
 احد المذاهب الاربعة فكيف والحال هذه لا يكون الاجماع حاصلًا
 متواترًا متسلسلاً مدة نيف واحدى عشر قرن : وانرجع الى ما
 نحن فيه فاقول قد سمعت كلام المؤلف المذكور بانه خاضع لما جاء به
 الشرع ثم رأيت استشهاده بآيات سورة النور ثم بقول ابن عابدين وغيره
 وبالحديث ثم اتيانه بكيف وكيف الكلام الذي لا ينسبك في قالب مع
 ما تقدمه ثم اعتماده على الاكتفاء بكشف الوجه والكفين : فاحفظ
 هذا وذلك وليبحث في اقاويله واحداً بعد واحد وبالله التوفيق :

اما قوله (اباحت الشريعة) الخ فهذا افتراء ظاهر حيث ما من ذي لب
 يقول ان قوله تعالى (الا ما ظهر منها) استثناء لاعضاء من جسمها
 وترك معرفة تلك الاعضاء لما كان متعارفاً وقت نزول الآية . بل
 كيف يقوله عالم مسلم والآية نزلت حينما كان المتعارف عدم ستر
 شيء . ولو كان المعنى هكذا لما كان لقوله تعالى (ولا يضر بن بخمرهن
 على جيوبهن ولا يبدن زينتهن) الى اخر الآية مناسبة ولا معنى . لان
 كلام الله منزّه عن التناقض وحيث ان الامر بضرب الخمر واخفاء
 الزينة عما سوى المذكورين دلائل ظاهر على ان ما امرهن الله به كان
 غير موجود . وان ما منعهن عنه كان موجوداً فترك معرفة ما استثنى
 اولاً للتعارف يناقض الامر والنهي الواردين في الآية والتناقض
 ممتنع فذلك التساؤل باطل : واما قوله (واتفق الأئمة) الخ فقد
 افترى على الأئمة بما نسب اليهم من الاستثناء اخذاً من الآية . فسوف
 ترى ان الأئمة ما قالوا باستثناء الوجه والكفين اخذاً من الآية بل
 اخذوه من الحديث فقط وان الاستثناء الوارد في الآية هو منحصري
 حالة الصلاة اي لا حرج عليها اذا ظهر من زينتها في حالة الصلاة ما في
 ستره مشقة وكيف يكونوا اخذوه من الآية ثم يمنعوه بل يحرموا على
 الشابة كشف وجهها والنظر اليه . فهذا لا ينقله عليهم من بقلة ذرة
 من حبههم : واما قوله (خولت الشريعة) الخ فاقول ان رب الشريعة

سيجازيه عن افتراء ته على شريعته . ونقدم في صدر الباب الاول من
 هذا الكتاب اجوبة كافية عن مثل هذا القول . واقول ههنا نعم ان
 الشريعة خولت المرأة الاستقلال في بعض الاعمال ليس في كلها لكنها
 ما خولتها استباحة ما حرمته عليها . فكيف تخولها مخالطة الرجال
 الاجانب وقد حرمت عليها اسماع صوتها وكشف وجهها لأجنبي
 عن غير ضرورة شرعية : وكيف تخولها الجلوس في حوانيت التجارة
 ومجالس الحكماء ومصانع الاعمال ومحكمة الاخصام وقد اذن الله المترجلة
 وجعلها كلها عورة وامرها بغض بصرها عن النظر الى اجنبي : وكيف
 تخولها تزويج نفسها وقد جعلته غير صحيح بدون ولي او قاض : وكيف
 تأمرها بالسعي في سبيل الكسب وقد اوجبت نفقتها على الرجال :
 وهكذا الى آخر ما عدده مما وضعت الشريعة بوجه كل واحدة حداً لا
 يتعداه الا من خلع ربة الشرع من عنقه : كيف يمكن لناجر او قاض
 او مدير بوليس او بوليس او محرر مقاولات او مأمور اجراء او
 مباشر محكمة او مستنطق او مأمور تبليغ او شاهد اجنبي او محقق
 خط منكر او عاقد نكاح او متوكل في محاكمة او واو او ان يعلم يقيناً
 ان هذه المرأة الناظر وجهها وعنقها وصدرها وقوامها واقراطها واساورها
 وملكوها وقبعاتها هي فلانة بنت فلان ليست غيرها ما لم يكن له معها
 سابق معرفة حقيقية مستوفية الشروط لا يعترها نسيان بتماذي الايام

ولومهما تعدت من الاخفاء او بدلتها منها عوامل الايام: كأنني بك
يا حضرة المجتهد تدعو النساء المسلمات لمثل هذا التعريف الذي ما بعده
تكرر ليكون الناس خلطاء في الانساب وشركاء في الاعصاب . بنج بنج
اعلم يا اخا الدعاة ان كل ماهولت بوقوعه من النوادر قد اتخذ الشارع
الاحتياطات الكافية لمنعها وقد اقتبس الاربيون كثيراً من انوارها
في قوانينهم . وما اخالك تنكر علي اذا قلت ان الشارع اعقل منك
واوسع علماً ومداركاً : لا جرم ان قد احاط علمك بان الشارع منع القضاة
عن الحكم بمجرد معرفتهم الخاصة وواجب عليهم التوقف فحين لم يكن
معلوماً بين الناس حتى يعرف به معرفان اثنان وبهذا انتفت المجهولية
الشخصية . وان الشارع شرط في التعريف بالمرأة والشهادة عاياً بالمعرفة
التامة وهذا الشرط لا يتوفر في شرعنا الا في محارمها خلافاً لما زعمت
الا ان كانت من القواعد اللائي ايجح لهن كشف الوجه دأئماً والتكلم
مع الرجال في ضروراتهن . وان الشارع شرط في الشهادة العدالة
والعدالة لا بد من اثباتها بشاهدين او تصديق المشهود عليه فصار
الشهود اربعة . وان الشارع شرط بالوكالة والوصاية والتولية
الامانة وبالقضاء العدل والعدالة . ولا يخفى عليك ان هذه القيود
والصفات لا يمكن ان تجتمع مع الغش والخداع والتزوير وتجليل ما
حرّم الله وتحريم ما احله البتة . سيما اذا كان مسلماً يعرف ما جاء من

الوعيد في حق مرتكب هكذا محرمات . لكن الحق الصحيح ان
 كل ما يقع مما ذكرت فمنشأه نبذ الشريعة الالهية ومخالفة او امر الله
 واوامر رسوله وتولية الاحكام من لا خلاق لهم ولا علم عندهم لا في
 الشرع ولا في الدين وكذلك توكيل الفساق والمحدثين ومن القوا
 الامانة والذمة وراء ظهورهم وايضاً الاعتماد على القوانين البشرية او
 النقايد الفاسدة . فهذه ام الخيانة ومرضعة الغش والتزوير . اما اذا
 كان الحاكم عادلاً والشاهد عدلاً والوكيل او الولي او الوصي اميناً
 وكلهم من المتسكين بالدين العاملين بالشرع فمن المحال ان يقع شيئاً من
 ذلك في قول او عمل (واما قولك) عن الخادمة الخ فنعم الشرع ما
 اباحه لكن الضرورة التي نتجت عن سياسة اوليائك بتحرير الرقيق
 واسترقاق الاحرار حملت بعض الناس على استخدام القواعد او غير
 المشتبهات (واما قولك) عن التاجرة والعاملة وامثالهن الخ .
 فهذه اعمال حظرها الله على النساء وكفاهن ضرورة تعاطيها بانفسهن
 واسقط عنهم . ما جئت توجبه عليهن . فلا يقال لا امرأة كيف
 تناجري وانت مستترة كما لا يقال لرجل كيف تبيع الخمر وانت
 تصلي . فتلك فرض الله عليها التستر والحجاب وحرم عليها
 الخروج لاسواق التجارة فان خالفت فقد ارتكبت اثم
 ترك الفرض واثم اتيان المحرم . والرجل ان فعل اي ترك الصلاة

لاجل بيع الخمر يكون قد ارتكب اثمين (واما قوله) عن الزارعة
 الخ فانظر كيف يتنقل بنغماته على اوتار التمويه والمغالطة تنقل الحزار
 بانغمه على اغصان الاشجار فاي ذي عينين لا يرى نساء البادية والقرى
 والمزارع قائمات بمساعدة رجالهن بقدر طاقتهم وهن عارفات بان الله ما
 جعل عليهن في الدين من حرج وبسبب الضرورة اباح لهن كشف
 وجوههن وايديهن فتراهن واقفات عند حد الضرورة لا يتجاوزنه بتبذل
 او تخاع او تكشف او ما يجلب دقة النظر فضلاً عن الفتنه والفساد
 وحيث ان اطالة الكلام باستقصاء كل مغالطاته يفضي الى ملل وخبير
 فلنختم الكلام ببيان خلاصة هذه المسئلة اعلم ان الاصل في
 شرعنا في مسئلة قسمي الحجاب هو التحريم المطلق بدليل الكتاب
 والحديث كما سيأتي بيانه ثم لما كان الحرج في ديننا ممنوعاً لقوله تعالى
 (وما جعل عليكم في الدين من حرج) وكانت المرأة تضطر احياناً
 للخروج من دارها ولكشف وجهها او بعضه وكفيها وقدميها لان نساء
 العرب ما كن يلبسن بارجلهن شيئاً اباح لهما الشارع الخروج وكشف
 هذه الاعضاء لكن هذه الاباحة ليست مطلقة كما زعم المؤلف بل مقيدة
 كما نص عليها العلماء بشروط (احدها) الاضطرار بحيث لا يكون لها
 من يكفيها مؤنة الخروج فان كان لها من يكفيها حرم عليها (والثاني)
 بالقدر الذي لا بد منه مع تحري اخفاء الزينة بقدر الامكان (والثالث)

تحقيق عدم الفتنة وكل هذه الوجوه من قبيل اباحة اكل الميتة
 المضطر ومن قبيل الاكراه على المنكر: فالائمة والعلماء الذين ابتلاهم
 الله باهل البدع والزيف كانوا المين بنص القرآن الرافع عنهم الحرج لو
 قالوا ما عذبوا عليه بالسنتهم دفعاً للعذاب والموت . ولكنهم لما علموا
 ان قولهم باللسان يكون فتنة للعوام صبروا على الانكار حتى الموت .
 وهكذا يجب على كل عالم يعلم ان العوام يقتدون به ان يتجنب المباحات
 المقيدة بشرط لا تعلمه العامة : فعليك يا ايها الداعي ان تفهم اسرار
 الشرع ومقاصد الشارع واصطلاح علمائه قبل ان تخوض في الفتيا كيلا
 تدخل تحت قول الرسول عليه الصلاة والسلام (اجرائكم على الفتيا
 اجرائكم على النار) اهـ ثم لو كانت الاباحة في هذه المسئلة مطلقة
 كما زعم المؤلف لوقع التناقض في كلام الله وكلام رسوله وهذا محال : لاننا
 اذا قلنا ان الله ورسوله اباحا للمرأة الخروج من دارها اي وقت شاءت
 مكشوفة الوجه تذهب حيث تشاء وتبيع وتشتري وكذا الى اخره
 اباحة مطلقة ثم قلنا ان الله اوجب في كتابه على الرجال والنساء معاً
 غض ابصارهم . واوجب على النساء القرار في بيوتهن وخرن خمرهن
 على جنبهن وصدورهن وادناء جلاييهن من رؤوسهن الى اقدامهن
 والرسول عليه الصلاة والسلام حرم النظر الى وجه المرأة وحظر عليها
 الخروج ولعن المترجلة وحظر عليهن مخالطة الرجال الا جانب ولو كانوا

عمياناً وما اشبه ذلك مما استراه صريحاً في كلام الله وكلام رسوله
لوجدنا التناقض الصريح لعدم امكان التوفيق بين تلك الاباحة المطلقة
وبين هذه الواجبات والمحظورات : لكن اذا قلنا ان الاباحة مقيدة
بالشروط المذكورة والوجوب والحظر مطلقان عند فقد احد
تلك الشروط او كلها ارتفع التناقض البتة : مثلاً اباح الله لها الخروج
وقت الضرورة لكنه اوجب عليها ضرب خمارها على جيبها وادناء جلبابها
واوجب عليها ضرب خمارها وحرّم على الرجال تعمد النظر الى وجهها
لكنه اباح لمن يريد تزوجها ومن تدعيه للشهادة عليها وللقاضي الذي
تقف امامه للحكم ان ينظر والى وجهها بقدر ما يحصل المقصود الذي لا
بد منه بشرط الامنية من الفتنة . وحيث اوجب الشرع وجود العدالة
في الشاهد والعدل في القاضي فمن كان متصفاً بهذه الصفة لا يكون
فاسقاً فيكون الامن من الفتنة حاصلاً غالباً ولا تناقض في هذه الوجوه :
اما ما ذهب اليه المؤلف من الاطلاق والتأويل فمن المحال ان ينطبق على
مقصد الشارع او يرتفع به التناقض او تدبر به المفاسد . ولا ادري اي
امام او مجتهد او عالم (ممن ذكرهم ولم يسم واحداً منهم) يعلم ان
تأويل القرآن والحديث بحسب مقاصد النفس مزلة الى النار ثم يقول
بمثل هذا القول المناقض لكلام الله وكلام رسوله : ولعمري ما
مثل ما يدعونا اليه المؤلف الا كمثل ما قام خريستفوس جبارة يدعوا

المسلمين واليهود والنصارى اليه . فله درك يا وادي النيل ما ارحب
صدرك واوسع بطنك لدعاة كل بدعة وضلالة : ولنا خذ يا يراد ادلتنا
على صدق مذهبنا ومنهاج شرعنا ونجعلها في شواهد (الشاهد الاول)
رايت من قريب استشهاد المؤلف على مستنبطاته الفاسدة بايات
سورة النور وما بيناه من وجوه عدم مطابقة تأويله لحقيقة النص
ولمراد الشارع فاسمع ما قال شيخ المفسرين وقدة المحققين الامام الفخر
الرازي رحمه الله في تفسير هذه الايات لمخصّصاً بدون تصرف ولا تبديل :
قال (اعلم انه سبحانه امر الرجال بنقض البصر وحفظ الفرج وامر النساء
بمثل ما امر به الرجال وزاد فيه ان لا يبدن زينة الا لا اقوام
مخصوصين . واعلم ان المورات على اربعة اقسام (الاول) عورة الرجل
مع الرجل (والثاني) عورة المرأة مع المرأة (والثالث) عورة المرأة
مع الرجل (والرابع) عورة الرجل مع المرأة : فاما الرجل مع الرجل
فيجوز له ان ينظر الى جميع بدنه الا عورته وهي ما بين السرة والركبة .
فان كان في النظر الى وجهه او سائر بدنه شهوة او خوف فتنة بان كان
امرء فلا يحل النظر اليه (عمداً) واما عورة المرأة مع المرأة فهي كعورة
الرجل مع الرجل فالحل للنظر الى جميع بدنها الا ما بين السرة والركبة
وعند خوف الفتنة لا يجوز ايضاً . ولا يجوز نظر الذمية الى بدن المسلمة
لانها اجنبية في الدين : واما عورة المرأة مع الرجل . فالمرأة اما ان تكون

اجنبية او ذات رحم محرم . وحررة او امة . فان كانت اجنبية حررة
فجميع بدنها عورة الا الوجه والكفين وفي هذا التجويز استثناء وهو على
ثلاثة اقسام (الاول) ان لا يكون في النظر اليهما غرض ولا فتنة
(والثاني) ان يكون فيه فتنة ولا غرض (والثالث) ان يكون فيه فتنة
وغرض (فاما الاول) فلا يجوز للرجل ان يعتمد النظر الى وجه
الاجنبية الا لغرض شرعي وان وقع بصره بنتة وجب عليه غض بصره
(واما الثاني) فلا يجوز الا ان اراد التزوج بها فله ان ينظر وجهها
وكفها فقط (واما الثالث) فلا يجوز البتة وقد حسبته الرسول
عليه الصلاة والسلام زنا : واما المحرمة فعورتها مع المحرم كعورة
الرجل اي ما بين السرة والركبة : واما الامة فقال بعضهم ان عورتها ما
بين السرة والركبة وقال اخرون انها ما لا يظهر عند تعاطيها الخدمة .
وعلى القول الثاني يخرج رأسها وساعديها وساقها ونحرها وصدرها اي
ان هذه ليست عورة لانها تظهر وقت الخدمة وسائر بدنها يكون
عورة : واما اللبس والمس للاجنبية فلا يجوز البتة لانها ادعيا للشهوة من
النظر واما عورة الرجل مع المرأة فهي ما بين السرة والركبة لكن لا يجوز للمرأة
تعهد النظر لسائر بدن الرجل لما فيه من خوف الفتنة كما لا يجوز لها تكرير
النظر الى وجه الرجل الاجنبي لما ورد في الاية من الامر بغض البصر ولما
جاء في حديث ام سلمة رضي الله عنها : وقوله تعالى (و يحفظوا فروجهم)

وقوله تعالى (ويحفظن فروجهن) فالمعنى حفظها عن سائر ما حرم الله
 عليهم من الزنا والمس والنظر (فان قيل) لم قدم غرض الابصار على حفظ
 الفروج (قلنا) لان النظر يزيدي الزنا وتزايد الفجور والبلوى فيه اشد
 واكثر ولا يكاد يقدر على الاحتراس منه سيما اذا حصلت الحاجة
 والخروج من البيوت: وقوله تعالى (ولا يبدین زینتهن) فهو من
 الاحكام التي تختص بها النساء في الاغلب. وقلنا في الاغلب لانه قد
 يشمل الرجل حيث لا يجوز له ان يبدى زينته من حلي ولباس للنساء
 الاجنبيات لما فيه من الفتنة. واما الزينة فاسم يقع على محاسن الخلق
 وعلى سائر ما يزين به الانسان فيدخل فيه محاسن الوجه وغيره والكحل
 والحضاب وتزجيج الحاجب وغمزة الخد والحناء في اليدين والتقدمين
 والخاتم والسوار والخلخال والدمالج والقلادة والاكلیل والوشاح
 والقرط والثياب الى غير ذلك: وقوله تعالى (الاماظهر منها)
 فمعناه الاما يظهره الانسان في العادة الضرورية وذلك في النساء الوجه
 والكفان عنداً من الفتنة وفي الرجل الاطراف من الوجه واليدين
 والرجلين فامر وابتصر ما لا تؤدي الضرورة الى كشفه ورخص لهم في
 كشف ما ادت الضرورة الى اظهاره: وقوله تعالى (وليضربن بخمرهن
 على جيوبهن) فالخمار هو المقنع وحيث ان نساء الجاهلية كنَّ يشددن
 خمرهن من خلفهن وكانت جيوبهن من قدام فكانت تنكشف فخورهن

فامرهن الله ان يضربن مقانعهن على الجيوب ليتغطين بذلك اعناقهن
 ونحو رهن وما يحيط به من شعر وزينة . وفي لفظ الضرب مبالغة في
 الالتقاء . وعن عائشة رضي الله عنها قالت ما رايت خيراً من نساء الانصار
 لما نزلت هذه الاية قامت كل واحدة منهن الى مرطها فصدعت منه
 صدعة فاختمرت فاصبحن كأن علي رؤسهن الغربان : واعلم انه سبحانه لما
 تكلم في مطلق الزينة تكلم بعد ذلك في الزينة الخفية التي نهاهن عن
 ابدائها للاجانب وبين ان هذه الزينة يجب اخفاءها عن الكل الا ما
 استثنى منهم حيث قال (ولا يبدین زینتهن الا لבעولتهن) الاية . ثم ان
 هؤلاء المباح لهم ذلك على اقسام ثلاثة . فاولهم الزوج وله حرمة ليست
 لغيره . وثانيهم الاب والابن والاخ والجد وابو الزوج وكل ذي محرم
 والرضاع كالنسب . فهو لاء يحل لهم ان ينظروا الى الشعر والصدر
 والساقين والذراع واشباه ذلك . وثالثهم التابعين غير اولى الاربة من
 الرجال وكذا مملوك المرأة فلا بأس ان تقوم المرأة الشابة بين يدي
 هؤلاء في درع وخمار بغير ملحفة ولا يحل لهؤلاء ان يروا منها شعرا ولا
 بشرا والستر منهم افضل . ولا يحل للشابة ان تقوم بين يدي الغريب
 حتى تلبس الجلباب . فهذا ضبط هذه المراتب (انتهى) (فاقول) تأمل
 ايها الداعي في هذه التفاصيل عن هذا الامام الذي كان يحمل على اعناق
 الرجال وان استشهدت على قول فاستشهد بمثل هذا . ولكن هيئات

وانت لم ترد الحق ولو اردت الحق لوقفت عندما استشهدت به وما
ذهبت تزخرفا قوا ولا تناقض بعضهما (الشاهد الثاني) قال صاحب
الجلاليس الانيس حفظه الله في اخر صحيفة (٢٥) وما بعدها (فهذه الآيات
دلت دلالة صريحة واضحة لا ينكرها الا مكابر على انه يجب على المرأة
ان تحتجب عن غير محارمها ولا يجوز ان تكشف شيئاً من بدنهما امام
اجنبي: وقوله تعالى (وقل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن) هو
امر من الله تعالى للنساء المؤمنات وغيره منه لاز واجهن عبادته المؤمنين
وتميزهن عن صفة نساء الجاهلية وفعال المشركات وقد علمت ان هذا
من باب التأكيد. وقدم غض البصر على حفظ الفرج لان غض
البصر وسيلة الى حفظ الفرج والوسيلة مقدمة على المقصد وقوله تعالى
(يغضضن من ابصارهن) اي عما حرم الله عليهن من النظر الى غير
ازواجهن سواء كان بشهوة او بغير شهوة متى قصدن النظر والى هذا
ذهب اكثر العلماء فقالوا لا يجوز للمرأة النظر الى الرجال الاجانب
بشهوة وبغير شهوة واحتج لذلك ايضاً بما رواه ابو داود والترمذي عن
نبيهان مولى ام سلمة ام المؤمنين رضي الله عنها (الحديث وسياقي)
فانكاره صلى الله عليه وسلم عليهما يدل على المنع مطلقاً: وقوله تعالى
(ولا يبدين زينتهن) اي ما يميزن به من الحلى وغيره. وانما ذكر الزينة
دون مواضعها للباغية في الامر بالستر لان هذه الزينة واقعة على مواضع

من الجسد لا يحل النظر اليها وهي الذراع والساق والاذن والعنق
 والرأس والصدر مثلاً فنهيت عن ابداء الزينة ليعلم ان النظر اليها اذا
 لم يحل لما لبستها تلك المواضع كان النظر الى تلك المواضع اولى بالامتناع
 ثابت القدم في الحرمة شاهداً على ان النساء حقن ان يحتطن في سترها
 ويتقين الله تعالى في الكشف عنها وقوله تعالى (الا ما ظهر منها) اي
 الا ما جرت العادة بظهوره للاحتياج الى ذلك . ويدل على ان الذي
 رخص للمرأة ان تبديه هو الوجه والكفان ما روى عن عائشة رضي الله
 عنها ان اسماء بنت ابي بكر (رضي الله عنهما) دخلت على النبي صلى
 الله عليه وسلم وعليها ثياب رقاق فاعرض عنها وقال يا اسماء ان المرأة اذا
 بلغت سن الحيض لم يصاح ان يرى منها الا هذا و اشار الى وجهه وكفيه
 وقوله تعالى (ولا يضربن بارجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن) اي
 لا يضربن الارض بارجلهن ليقعقع خلاخلهن فيعلم انهن ذوات
 خلاخل فان ذلك مما يورث الرجال ميلاً اليهن ويوهم ان لهن ميلاً اليهم
 والغرض من ذلك المبالغة في الستر لانه اذا نهى عن اظهار صوت
 الحلي فمواضع الحلي ابلغ في النهي) انتهى (الشاهد الثالث)
 قال الامام البيضاوي رحمه الله مانصه (ولا يبدن زينتهن) كالحلي
 والثياب والاصباغ فضلاً عن مواضع المن لا يحل ان تبدى له (الا ما
 ظهر منها) عند مزاوله الاشياء كالثياب والخاتم فان في سترها حرجاً

وقيل المراد بالزينة مواقعها على حذف المضاف او ما يعم المحاسن الخلقية
 والتزينة والمستثنى هو الوجه والكفان لانها ليست بورة والاظهر
 ان هذا في الصلاة لافي النظر فان كل بدن الحرة عورة لا يحل لغير
 الزوج والمحرم النظر الى شيء منها الا لضرورة كالمعالجة وتحمل الشهادة
 (وليضربن بخمرهن على جيوبهن) ستر الاعناقهن (ولا يبدین
 زينتهن) كرهه لبيان من يحل له الابداء ومن لا يحل له) انتهى
 وفي تفسير الجلالين ما نصه (ولا يبدین) يظهرن (زينتهن) الا ما
 ظهر منها) وهو الوجه والكفان فيجوز نظره لاجنبي ان لم يخف فتنة
 في احد وجهين والثاني يحرم لانه مظنة ورجح حسماً للباب) انتهى
 (الشاهد الرابع) قال في حسن الاسوة بعدما ذكر سبب نزول هذه
 الآيات ما نصه (وبالجملة فلا يحل للمرأة ان تنظر الى الرجل لان
 علاقتها به كعلاقته به او قصدها منه كقصده منها . قال مجاهد اذا
 اقبلت المرأة جالس ابليس على رأسها فزنيها لمن ينظرها واذا ادبرت
 جلس على عجزتها فزنيها لمن ينظر اليها) انتهى (الشاهد الخامس)
 قال الله تعالى في سورة النور (والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون
 نكاحاً فليس عليهن جناح ان يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة وان
 يستعففن خير لهن) اه فلهذه الآية ايضاً مصرحة بوجوب التستر
 وحظر التكشف ولو ضمن البيوت على من لم يكن لها زوج الا ان كانت

لا تشتهي: قال صديق خان رحمه الله في حسن الاسوة مانصه (القواعد)
اي العجائز اللاتي لا يطمعن في النكاح . فاما من كانت فيها بقية جمال
وهي محل الشهوة فلا تدخل في حكم هذه الآية . ومعنى (ثيابهن)
اي التي تكون على ظاهر البدن كالجلباب والرداء الذي فوق الثياب
والقناع الذي فوق الخمار ونحوها لا الثياب التي على العورة الخاصة ولا
الخمار فهذه لا يجوز وضعها . وانما جاز لهن وضع تلك لانصراف الانفس
عنهن اذ لا رغبة للرجال فيهن فاباح الله لهن ما لم يمح لغيرهن : وقوله
(غير متبرجات بزينة) اي غير مظهرات لما لانهن امرن باخفائها في
قوله (ولا يبدن) اما التبرج فهو الكشف والظهور للعيون والتكلف
في اظهار الزينة والمحسن للرجال . وقوله (وان يستعفن خير لهن)
اي وان يتركن وضع الثياب المذكورة كان خيراً في حقهن واترب
للقوي انتهى (قلت) انظر ما ابدع هذا التفسير واوضحه لمقاصد
الشارع . (الشاهد السادس) قال الله تعالى في سورة الاحزاب (يا ايها
النبي قل لا زواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن
ذلك ادنى ان يعرفن فلا يؤذين وكان الله غفوراً رحيماً) قال الفخر
رحمه الله سبب نزول الآية انه كان في الجاهلية تخرج الحرة والامة
بكشوفات يتبعهن الزناة وتقع التهم عليهن فامر الله الحرائر بالتجلبب
ليُعرفن انهن حرائر فلا يؤذين بالتعرض لهن . لان من تستر وجهها

مع انه ليس بعورة لا يطمع فيها انها تكشف عورتها) انتهى : قال
 صديق خان رحمه الله (الجلابيب جمع جلباب وهو ثوب اكبر من
 الخمار وهو الملاءة التي تشتمل بها المرأة فوق الدرع والخمار قال
 الجوهري الجلابب المخفضة . وقال الشهاب ازار واسع يُلحَف به قال
 الواحدي قال المفسرون (يدنين) اي يغطين وجوعهن ورؤوسهن
 الا عيناً واحدة وبه قال ابن عباس . وقال الحسن تغطي نصف وجهها .
 وقال قتادة تلويه فوق الجبين وتشده ثم تعطفه على الانف وان ظهرت
 عينها لكنه يستر الصدر ومعظم الوجه . وقال المبرد يرخينها عليهن
 ويغطين بها وجوعهن واعطافهن) انتهى (قلت) فهذا تفسير الآيات
 الواردة بهذا الشأن واقوال علماء الامة الصريحة التي لا شبهة فيها ولا
 غبار عليها . وكأني بالمولف ثبته الله يضطرب من قول الامام البضاوي
 واستظهاره بان هذه الاباحة مختصة في الصلاة والطيب والشاهد عليها
 فقط والتحريم عام مطلق . لانه ينافي ما ذهب اليه ويخالفه : وعلى كل
 فاللاتي يراهن مخالفات لما عليه جمهور نساء المسلمين هن اللاتي مرقن
 من الشرع والحياء بوساوس دعاة السوء الذين يدعونهن الى التمدن
 ويزعمون ان الشرع ما اوجب عليهن هذا التستر ولا حظر عليهن
 التبرج . ولانزيدهُ ايضاحاً من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فنقول (الشاهد السابع) قال صديق خان رحمه الله (اخرج ابو داود

والبيهقي وابن مردويه عن عائشة رضي الله عنها ان اسماء بنت ابي بكر
 رضي الله عنهما دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رقاق
 فاعرض عنها وقال يا اسماء ان المرأة اذا بلغت المحيض لم يصلح ان يرى
 منها الا هذا و اشار الى وجهه وكفيه) اهـ ثم قال رحمه الله ما
 نصه (وانما رخص لها في هذا القدر لان المرأة لا تجد بدا من مزاوله
 الاشياء بيديها ومن الحاجة الى كشف وجهها خصوصاً في الشهادة
 والمحاکمة والنكاح وتضطر الى المشي في الطرقات وظهور قدميها وخاصة
 الفقيرات منهن فيجوز نظره لا جنبي ان لم يخف فتنة في احد الوجهين
 والثاني يحرم لانه مظنة الفتنة ورجح حسماً للباب قاله المحلى) انتهى
 (قلت) قوله (قاله المحلى) اي الجلال رحمه الله وقد تقدم نص قول
 الجلال في اخر الشاهد الثالث . واعلم يا اخي ان صاحبنا محرر المرأة
 احب ان يستشهد بهذا الحديث وبما قاله صديق خان رحمه الله لكن
 كأنه شعر بمخالفة بعض الفاظ الحديث وبعض كلام صديق خان
 لمقاصده فحرف في الحديث وفي كلام صديق خان ما توهمه مفيداً له .
 فاما الحديث فحذف منه لفظ (فاعرض عنها) وزاد فيه لفظ (وهذا)
 واما كلام صديق خان فابدل لفظ (النكاح) بلفظ (الزواج) وحذف
 من كلامه كل ما بعد قوله (الفقيرات منهن) فراجعته تجده : وقد
 نبهتك لهذا وسترى غيره ايضاً لئلا تعتمد صحة مروياته ومنقولاته

قبل ما تراجعها من مواضعها (الشاهد الثامن) اخرج البيهقي وابو
 داود عن انس رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى فاطمة رضي
 الله عنها بعد قد وهبه لها وعليها ثوب اذا قنعت به رأسها لم يبلغ رجلها
 واذا غطت به رجلها لم يبلغ رأسها فلما رأى صلى الله عليه وسلم ما تلقى قال
 انه ليس عليك بأس انما هو ابوك وغلارك) انتهى عن حسن الاسوة
 وغيره (التاسع) روى الشعراني رحمه الله في كشف الغمة بسنده عن
 جابر رضي الله عنه وروى صاحب الجليليس الانيس حفظه الله عن
 مسلم واحمد وابي داود والترمذي والنسائي رحمهم الله عن جرير بن
 عبد الله البجلي رضي الله عنه . وكل منهما قال سألت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن نظر الفجأة فقال (اصرف بصرك) وفي رواية (اطرق
 بصرك) انتهى (العاشر) اخرج الترمذي عن علي رضي الله عنه انه قال
 (قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا علي لا تتبع النظرة فانما لك الاولى
 وليست لك الاخرى) انتهى عن كشف الغمة (الحادي عشر) وعنه
 عليه الصلاة والسلام (لا تبطعن في رأس احدكم بمخيط من
 حديد خيره من ان يمس امرأة لا تحل له) انتهى عن كشف الغمة
 (الثاني عشر) عن علي رضي الله عنه انه قال (اردف النبي صلى الله
 عليه وسلم الفضل ابن العباس ثم اتى الجرة فرأها فاستقبلته جارية شابة من
 خشم فسألتها عن مسألة فافتاه ولوى عنق الفضل فقال له العباس لم تلو

عنق ابن عمك يا رسول الله فقال رأيت شابا وشابة فلم آمن الشيطان
عليهما) انتهى عن كشف الغمة (الثالث عشر) عن عمر رضي الله عنه
انه قال (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تضع خمارها عند
مشركة لان الله تعالى يقول (او نساءهن) انتهى عن كشف الغمة : فانظر
كيف ان الخليفة الثاني فهم من كلام الله تعالى ان وضع الخمار اظهار
للزينة المحرم ابدائها (الرابع عشر) اخرج ابو داود والترمذي عن
نبيهان مولى ام سلمة ام المؤمنين رضي الله عنها انها قالت كنت عند النبي
صلى الله عليه وسلم وميمونة فاقبل ابن ام مكتوم فدخل عليه وذلك بعد
نزول آية الحجاب فقال صلى الله عليه وسلم احجبنا منه فقلنا يا رسول الله
اليس هو اعشى لا يبصرنا ولا يعرفنا فقال عليه الصلاة والسلام افعميا وان
انتما السمتا تبصرانه) انتهى عن كشف الغمة (الخامس عشر) اخرج
ابوداود عن عائشة رضي الله عنها انها قالت (كان الركبان يمرون بنا ونحن
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات فاذا جازونا سدلت احدانا
جلابيبها من راسها على وجهها فاذا جاوزونا كشفناه) اه واخرج مالك
رضي الله عنه عن فاطمة بنت المنذر انها قالت كنا نخرم وجوهنا ونحن
محرمات اه عن حسن الاسوة (السادس عشر) اخرج مالك وابوداود
عن محمد بن زيد عن امه رضي الله عنهم انها سألت ام سلمة رضي الله عنها
ماذا تصلي فيه المرأة من الثياب قالت تصلي في الخمار والدرع السابغ اذا

غيب ظهور قدميها : اه عن حسن الاسوة (السابع عشر) اخرج ابو داود
 عن دحية الكلبي رضي الله عنه قال اُتي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بقباطي فاعطاني قبضية وقال اصدعها صدعين فاقطع احدهما قميصاً
 واعط الاخر امرأتك تختمر به وتجعل تحته ثوباً لا يصفها) اه عن حسن
 الاسوة فهذا بعض من كل مما قال الله ورسوله واجلاء علماء الامة في هذه
 المسئلة فانظروه يا اهل مصر هل هو مطابق لما عليه جمهور نساء المسلمين
 من التستر والتأزر ام لا . فان وجدته مطابقاً فاسئلوا هذا المجهد هل
 هذه الآيات والاحاديث واقوال العلماء المتقدمين كلها مدخلة في
 القرآن وكتب الحديث ومدسوسة على اجلاء العلماء المتقدمين من
 الامم الذين دخلوا في الاسلام فبدلوا هيئته الستار والحجاب الشرعيين
 كما زعم ام هي حق لا ريب فيها واحكموا بما انزل الله وحيث بما
 اوردت من الادلة في هذا القسم كفاية فانتكلم على القسم الثاني من
 الحجاب (فاقول) يعلم كل ذي المام بالتاريخ الاسلامي ما نشاء وما ظهر
 من المذاهب والنحل والزيف والفساد عن مذهب تأويل القرآن العظيم
 وقد بلغهم صاحب المواقف احدي وسبعين فرقة . لكنه ما ظن انه
 سيقوم في مصر من يزيد في الظنور نهما جديداً : فباي قانون
 نناظر هذا الفاضل الذي يدعي ان آداب الرجل والمرأة سواء . ويوجب
 على الرجال الاحتجاب في البيوت كيلا ينظروا النساء في الاسواق .

وينتقد على الشارع اباحة كشف الوجه للرجال وإيجاب ستر وجوه النساء : ما نقول لهذا الأديب الذي يرى أن لا فرق بين من تنشأ في زوايا الأزقة ومجتمعات الرقص وبين من تنربى في خدرها مصانة بين والديها في الصلاح والتقوى . وتهذب بالآداب الإسلامية وتشب على الأخلاق الدينية : ما نقول لهذا الأديب الذي يرى التستر مزلة للفسق والتكشف حصناً من الحيانة : اليس من المبكيات المحزنات أن ترى مسلماً من ذوي الوجاهة والبيوت يبذل جهده المستطیع باثبات أن الحجاب ليس من واجبات المسلمات وأن التبذل والتبرج خير لهن ويقوم بناصره وترويح أضياله بعض علماء الأمة ثم ترى عدداً ليس بقليل من مشاهير أرباب الجرائد المسيحية كصاحب الأهرام وأمثاله يتصدون للانتقاد عليه والتنديد بكتابته ويرهنون على ضرورة بقاء نساء المسلمين على تسترهن وتحجبهن : فهنيئاً لك يا وادي النيل حيث صرت مرشحاً وملجأ لاهل البدع والاهواء : وكاني بالمؤلف المذكور ما كاد يبرد غيظه بأفراغ جعبة صدره في الكلام على القسم الأول حتى عاودته الحدة مما رأى في القرآن والحديث وكلام أجلة العلماء من وجوب الحجاب المرأة في بيتها فأرسل سهام التعنيف والتنديد بما لا يجوز لأذن مؤمن أن تسمعه . فلنتركه وشأنه ونورد ما يتعلق من كلامه في مباحثنا ونستعين بالله تعالى على نقضه

واثبات صادق مذهبنا وبالله التوفيق : (القول الثالث) قال (اما
 ما يتعلق بالحجاب بمعنى قصر المرأة في بيتها والحظر عليها ان تخاطب
 الرجال فالكلام فيه ينقسم الى قسمين . ما يخص بنساء النبي صلى الله
 عليه وسلم وما يتعلق بغيرهن من نساء المسلمين . ولا اثر في الشريعة لغير
 هذين القسمين . اما القسم الاول فقد ورد فيه ما ياتي من
 الآيات (يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن
 لكم . واذا سألتموهن متاعا فاسألوهن من وراء حجاب (ذلك) اطهر لقلوبكم
 وقلوبهن وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله ولا ان تنكحوا (ازواجه) من
 بعده ابدا ان ذلكم كان عند الله عظيما) (يا نساء النبي لستن كأحد
 من النساء ان اتقيتن فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض
 وقلن قولا معروفا وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى)
 ولا يوجد اختلاف في جميع كتب الفقه من اي مذهب كانت ولا في
 كتب التفسير في ان هذه النصوص الشريفة هي خاصة بنساء النبي
 صلى الله عليه وسلم امرهن الله سبحانه وتعالى بالتحجب وبين لنا سبب هذا
 الحكم وهو انهن لسن كأحد من النساء . ولما كان الخطاب خاصا بنساء
 الرسول صلى الله عليه وسلم وكانت اسباب التنزيل خاصة بهن لا تنطبق
 على غيرهن فهذا الحجاب ليس بفرض ولا بواجب على أحد من نساء
 المسلمين) انتهى كلامه . ثم عزي هذه العبارة الاخيرة الى صحيفة (١٢٦)

من كتاب حسن الاسوة ثم قال (واما القسم الثاني . فغاية ما ورد في
 كتب الفقه > حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى فيه عن الخلوة مع
 الاجنبية وهو (لا يخلون رجل بامرأة الا مع ذي محرم) قال ابن عابدين
 الخلوة بالاجنبية حرام الا للملازمة مديونة هربة وودخلة خربة او كانت
 عجوزا شوها . او بحائل . وقيل الخلوة بالاجنبية مكروهة كراهة
 تحريم . وعن ابى يوسف ليست بتحريم . وقال ان الخلوة المحرمة تنفي
 بالحائل ووجود محرم او امرأة ثقة قادرة . وهل تنفي ايضاً بوجود
 رجل آخر لم اره) انتهى كلامه . وعزى كلام ابن عابدين الى صحيفة
 (٣٢٣) و (٣٢٤) من الجلد الخامس من الحاشية ثم قال (ربما يقال ان ما
 فرضه الله على نساء نبيه يستحب اتباعه لنساء المسلمين كافة . فنجيب ان
 قوله تعالى (استن كاحد من النساء) يشير الى عدم الرغبة في المساواة
 في هذا الحكم وينبها الى ان في عدم الحجاب حكماً ينبغي لنا اعتبارها
 واحترامها وليس من الصواب تعطيل تلك الحكم مرضاة لاتباع الاسوة)
 انتهى كلامه : وبعد ما ادعى ان بالتستر والحجاب جرح على
 النساء وان لا جرح في ديننا ونقل آيات عدم الجرح في الدين
 زعم ان سيدنا عمر رضي الله عنه ما كان يحجب زوجته في عهد
 خلافته وانه كان يدعوها للاكل مع الرجال الاجانب واورد
 حكاية عن صحيفة (٢٧١٦) من الجزء الخامس من تاريخ الطبري ثم

قال مانصه (وفضلاً عن كون الشرع لا يوجب ذلك الحجاب فانه مجرد
عن الفائدة بل فيه مضرات شتى تأتي على بيانها في البحث الا تي) انتهى
ما لنا فيه لزوم من كلامه ههنا وحيث كل ما بعده تمويه ومغالطة فانضرب
عنه صفحاً ولننتفت لاظهار بطلان ما ادعاه وما انكره (فاقول) اما قوله
ان هذه الآيات منحصرة الحكم في الزوجات الطاهرات الخ فهذا
افتراء على الله وعلى امناء دينه الذين اتهمهم بهذا القول الباطل وسوف
تري ان شاء الله براهين كون احكامها عامّة وان كان تنزلها خاص . ولو
كان اختصاص النزول يقصر الحكم على من نزل بحقهم للزم عنه حصر
اكثر احكام القرآن حيث لا خلاف بان نزول اكثرها كان بسبب
خاص اما عن سؤال واما عن حادثة حال . والا احكام الواردة في
الحديث كذلك وهذا لا يقوله الا جاهل او متجاهل ختم الله على قلبه :
واما قوله ان غاية ما ورد في كتب الفقه حديث الخلعة الخ فهذا افتراء
ايضاً وادعاء سوف تتلى عليك شواهد بطلانها ان شاء الله : وعلى
فرض عدم وجود نص في القرآن العظيم يوجب حجاب نساء المسلمين
فهذا لا يكون دليلاً على كونه عادة مضرّة اخذها المسلمون عن بعض
الامم . لان الادعاء باخذه عن بعض الامم هو باطل كما برهننا عليه فيما
سلف . وحيث اجماع المسلمين متسلسل في مدة الثلاثة عشر قرناً على
وجوبه والعمل به استناداً على ما صرحت به الاحاديث الصحيحة

فدعوى المؤلف خرق للاجماع وانكار لنصوص الاحاديث الصحيحة :
 وقبل ايراد النصوص المصرحة ببطلان اقواله امهد بامور (الاول)
 لا يغرنك ما رأيت من كلمات التعظيم للقرآن والحديث فهذا فن
 يستعمله ارباب البدع تمويهاً على من لم يعرف عوائدهم في الباس بدعتهم
 حلية دينية : دخلت يوماً لعند شاهين مكار يوس احد اصحاب
 المقتطف الآن وكان يومئذ مرتب حروف في مطبعة الاماري كان في
 بيروت فوجدت عنده على المكتب مصحفاً ومجموع العهدين فقلت
 له ارى عندك مصحفاً فما تعمل فيه . فقال اتبرك به لكونه كلام الله .
 فقلت له اذا سللت كونه كلام الله وجب عليك الايمان بما فيه والا
 فانت نقول خلاف ما في قلبك فانقطع ولم يخرج جواباً (الثاني) اشرت
 آنفاً للعبارة التي عزاها المؤلف لصحيفة (١٢٦) من كتاب حسن
 الاسوة : فاعلم ان هذا العزو غير صحيح لان محديق خان رحمه الله ما
 نقل هذه الآية في هذه الصحيفة بل اوردها في صحيفة (١١٣) ولا
 وجود لهذه العبارة في كلامه عن هذه الآية . بل هذه العبارة اوردها
 عن ابن عباس رضى الله عنهما في اخر تفسير قوله تعالى (لا جناح
 عليهن في ابائهن) ومع هذا التحريف الظاهر فاستدل له ساقط
 وسياً في بيانه (الثالث) اني في نقل الآية عن كتابه وضعت لفظ (ذلك)
 ولفظ (ازواجه) بين هلالين لانه كتب الاول (ذلك) وصوابه

(ذاكم) ولفظ (ازواجه) غير موجود فيه (الرابع) رأيت آنفاً ما
عزاه المؤلف لابن عابدين . فاعلم ان هذا كلاماً ملفقاً من الدر
وشرحه والحاشية في باب (النظر والمس) وحاصل قولهم الاتفاق على
الحرمة . لكن صاحب القنية قال بکراهة التحريم . واتفقوا على ان
المراد بالخائول هو ان يكون كلاً منهما في بيت اذا كانت الدار واحدة .
والانتفاء المشروط بوجود المرأة الثقة هو بحق المطلقة مع زوجها
في زمن العدة بشرط ان لا يكون فاسقاً ليس مع مطلق اجنبية
فالخلو مع مطلق اجنبية لا تنفي الا بوجود محرم : فانظر كيف
اقتضب المؤلف ما اراد وترك ما لا يريد . ومع هذا فالذي اقتضبه
تجده حجة عليه لاله : ولنرجع الى سياق كلامنا ونورد ما وعدنا به
في شواهد (الشاهد الاول) قال الله تعالى في سورة الاحزاب
(يانساء النبي لستن كأحد من النساء ان اتقين فلا تخضعن بالقول
فيطمع الذي في قلبه مرض وقلن قولاً معروفاً . وقرن في بيوتكن
ولا تبرزن تبرج الجاهلية الاولى واقمن الصلوة وآتين الزكاة
واطعن الله ورسوله انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل
البيت ويطهركم تطهيراً) اهـ فاقول اما ماورد في تفسير هذه
الآية عن اعيان العلماء (فالاول) قال البيضاوي رحمه الله (لستن)
كجماعة واحدة من جماعات النساء في الفضل (ان اتقين) مخالفة

حكم الله ورضي رسوله (فلا تخضعن بالقول) فلا تجبن بقولكن
 خاضعاً لينا مثل قول المريات (فيطمع الذي في قلبه مرض) فجور
 (وقلن قولاً معروفاً) حسناً بعيداً عن الرية (وقرن في بيوتكن) من
 قريقر (ولا تبرجن) تبتخرن في مشيكن (تبرج الجاهلية الاولى)
 تبرجاً مثل تبرج النساء في الجاهلية القديمة . والجاهلية الاخرى ما بين
 عيسى ومحمد عليهما السلام (واقمن الصلاة وآتين الزكاة واطعن الله
 ورسوله) في سائر ما امر كن به ونها كن عنه (انما يريد الله ليذهب
 عنكم الرجس) الذنب المذنب لعرضكم وهو تعليل لامرهن ونهيهن
 على الاستئاف ولذلك عمم الحكم (اهل البيت ويطهركم) من
 المعاصي (تطهيراً) استعارة الرجس للعصية والترشيح بالتطهير للتنفير
 عنها) انتهى (الثاني) قال الفخر الرازي رحمه الله (قوله تعالى
) لستن كأحد من النساء) اي فيكن ما لا يوجد في غيركن وهو
 كونكن امهات المؤمنين وزوجات خير المرسلين (ان النقيتين) يحتمل
 وجهين (احدهما) ان يكون متعلقاً بما قبله على معنى لستن كأحد ان
 النقيتين فان الاكرم عند الله هو الانثى (وثانيهما) ان يكون
 متعلقاً بما بعده على معنى (ان النقيتين فلا تخضعن) والله لما منعهن عن
 الفعل منعهن عن مقدماتها وهي المحادثة مع الرجال والانقياد للفاسق
 بقوله (فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض) اي فسق

(وقلن قولاً معروفاً) اي القول المتعارف عند الحاجة اليه المأذون به لا زيادة عليه (وقرن في يئوتكن) من القرار وقيل انه من الوقار (ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى) اي لا تتكسرن ويحتمل ان يكون معناه لا تظهرن زينتك (انتهى) (الثالث) قال صديق خان رحمه الله في صحيفة (١١٢) من كتابه حسن الاسوة ما نصه (قال تعالى (يا نساء النبي لستن كأحد من النساء) بل اتن اكرم علي وثوابك اعظم لدي) (ان اتقيتن) بين سبحانه ان هذه الفضيلة لمن انما تكون ملازمتهم للنقوى لا مجرد اتصالهم بالنبي صلى الله عليه وسلم (فلا تخضعن بالقول) اي لا تلن القول عند مخاطبة الناس كما تفعله المربيات من النساء ولا ترققن الكلام (فيطمع الذي في قلبه مرض) اي فجور وشهوة اوشك وريبة او نفاق والمعنى لا تقلن قولاً يجد المنافق وانفاجر به سبيلاً الى الطمع فيكن . والمرأة مندوبة الى الغلظة في المقال اذا خاطبت الاجانب لقطع الاطماع فيهن (وقلن قولاً معروفاً) اي حسناً مع كونه خشناً بعيداً من الريبة على سنن الشرع (وقرن في يئوتكن) اي الزمها (ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى) التبرج ان تبدي المرأة من زينتها ومحاسنها ما يجب ستره مما تستدعي به شهوة الرجل . وقد اختلف في المراد بالجاهلية . قال ابن عطية انه اشار الى الجاهلية التي لحقنها وادر كنهها فامر بالنقلة عن سيرتهن فيها وهي ما كان قبل الشرع من

سيرة الكفرة لانهم كانوا لا غيرة عندهم فكان امر النساء دون حجة .
وجعلها اولى بالنسبة الى ما كن عليه وليس المعنى ان ثم جاهلية اخرى .
كذا قال وهو قول حسن . ويمكن ان يراد بالجاهلية الاخرى ما يقع في
الاسلام من التشبه باهل الجاهلية بقول وفعل (واقمن الصلاة)
الواجبة (واتين الزكاة) المفروضة (واطمن الله ورسوله) فيما امر ونهى
انتهى كلامه فيما يتعلق بموضوعنا وما بعده فهو في معنى اهل البيت ومن
هم وليس فيه كلمة واحدة مما عزاد اليه المؤلف (فاقول) قد تبين لك من
كلام هؤلاء الاجلة العلماء مخالفة ما ادعاه المؤلف المذكور من وجوه
(الاول) ان ضمير التفضيل متعلق بالنقوى لا بالاستقرار في البيوت
كما زعم فيكون التفضيل تعليلاً للاستقرار فيصح ان يستنتج عنه
تخصيص التحجب في البيوت بامهات المؤمنين دون غيرهن (الثاني)
ان التمييز الواقع مشروط بالنقوى على احد الاحتمالين فالتمييز غير متعلق
بالاستقرار البتة فتأويله باطل (الثالث) ان لا خلاف بان
النزول خاص لكن الحكم عام . وتعميم الحكم ليس من باب الاسوة كما
زعم بل من باب العمل بالنص المؤيد بالحديث : وقولنا بالنص من
وجهين (احدهما) قياساً على الاحكام الكثيرة الواردة في القرآن
العظيم وكان نزولها خاصاً والحكم فيها عاماً وقد ذكرنا القاعدة التي
عليها اجماع علماء الامة وهي ان العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب

(والوجه الثاني) حيث ان الآية اشتملت على ثمانية احكام عمومية الستة
الاخيرة منها معطوفة على الثاني فاما من ذي المام باللغة والتفسير يجوز
القول بتعميم السبعة وتخصيص الواحد سيما انه معطوف عليه بل هذا
القول جهل محض او تجاهل بارد : والثمانية المذكورة هي الامر بالنقوى
وعدم الخضوع بالقول الموجب طمع ذوي الرية وقول المعروف
والاقرار في البيوت وعدم التبرج واقام الصلاة وايتاء الزكاة واطاعة
الله واطاعة رسوله : ولا خلاف بان هذه السبعة واجبة على كل مسلمة
فالثامن واجب على كل مسلمة لا محالة : ثم لماذا لا يكون لنساء
المسلمين اسوة بامهاتهن زوجات الرسول عليه الصلاة والسلام وقد
امرهن الله بذلك ويكون لهن اسوة بنساء اعداء دينهن اللاتي منعهن
الله وحذرهن من تقليدهن واتباعهن : قال تعالى (لقد كان لكم في
رسول الله اسوة حسنة) وحيث لا خلاف بانه صلى الله عليه وسلم حجب
نسائه فامثالاً لامر الله بالاسوة الحسنة صار من الواجب حجب
نساء امته : وحاصل القول ان تقيح حجب النساء ومنع التأسي
بالزوجات الطاهرات كلام لا يتجاسر عليه من يخشى اخرته ويتقرب به
وما ظرف تأويل صديق خان الجاهلية الاخرى . فلعمري انه كلام
يلبس صاحبنا المؤلف لبساً (الشاهد الثاني) قوله تعالى في سورة
الاحزاب (يا ايها الذين امنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم

الى طعام غير ناظرين اناه ولكن اذاد عيتم فادخلوا فاذا طعمتم فانتشروا
ولا مستأنسين لحديث ان ذالكم كان يؤذى النبي فيستحي منكم والله
لا يستحي من الحق واذا سألتموهن متاعاً فاسألهن من وراء حجاب ذلكم
اطهر لقلوبكم وقلوبهن) الاية فهذه الآيات انزلت بحق الزوجات
الطاهرات لكن الحكم فيها عاماً بلا خلاف . وما رواه محمد صديق
خان رحمه الله في صحيفة (١٢٦) من كتابه حسن الاسوة عن ابن
عباس رضي الله عنهما واتخذوه الموالف المذكور حجة على التخصيص فهو
غير صحيح ولم يقل به احد من الفقهاء والمفسرين البتة : قال الامام
البيضاوي رحمه الله روى انه لما نزلت آية الحجاب (اي الاية المقدمة)
قال الآباء والابناء والاقارب يا رسول الله اونكلمهن ايضاً من وراء حجاب
فنزل قوله تعالى (لا جناح عليهن في ابائهن الاية انتهى : فهذا الحديث
نص صريح بالتعميم : واما الفخر الرازي رحمه الله فاشبع التفسير في
نحو صحيفتين وما خصص الحكم البتة بل صرح بتعميمه وانا نقل بعض
ما صرح فيه بالتعميم قال (وردت الاية جامعة لآداب منها المنع من
اطالة المكث في بيوت الناس) وقال (وفيه لطيفة وهي انه عند
الحجاب امر الله الرجال بالسؤل من وراء حجاب ويفهم منه كون المرأة
محبوبة عن الرجل بالطريق الاولى . وعند الاستثناء قال تعالى (لا
جناح عليهن) وقد قدم الآباء لان اطلاعهم على بناتهم اكثر ثم الابناء

ثم الاخوة وذلك ظاهر وقوله تعالى (ولا نسائهن) مضاف الى المؤمنات
حيث لا يجوز الكشف للكافرات البتة . وقوله تعالى (ولا ما مآكت
آيماهن) هذا بعد الكل فان المفسدة في الكشف لم ظاهرة . ومن
الائمة من قال ان المراد بهم من كان منهم دون البلوغ (اه واما صديق
خان رحمه الله الذي تمسك المؤلف بآخر كلامه الذي ذكره عن ابن
عباس رضي الله عنهما وترك ما قبله على عادة المغالطين فانه بعدهما نقل
قوله تعالى (لا جناح عليهن) الآية قال (فهو لا لا يجب على نساء رسول
الله صلى الله عليه وسلم ولا على غيرهن من النساء الاحتجاب منهم في
روية وكلام (ولا نسائهن) اي النساء المؤمنات لان الكافرات غير
مأمونات على العورات والنساء كلهن عورة فيجب على ازواج النبي صلى
الله عليه وسلم الاحتجاب عنهن كما يجب على سائر المسلمات) انتهى
كلامه (فاقول) حيث لا خلاف بين علماء المسلمين من كل مذهب
ونحلة بان هذا الاستثناء عام وعلى هذه الآية بنيت الاحكام المتعلقة
فيه . وانت تعلم ان الاستثناء فرع من الاصل الذي هو الحجاب . فلو
قلنا بتخصيص الاصل للزم عنه تخصيص الفرع لامتناع تعميم الفرع
حال كون الاصل خاصاً . وحيث وقع الاجماع على تعميم الفرع
فالاصل عام لا محالة . بل القول بتخصيصه غير معقول . اعني كيف نقول
لا امرأة ان الله قد اباح لك الظهور على ابيك وابنتك وكذا وكذا حال

كونه تعالى ما اوجب عليها التحجب عن غيرهم فضلاً عنهم . فما هذا
 وامثاله الا وساوس شيطانية عصمتنا الله منها : وعلى تقدير صحة ما ذهب
 بتأويله من اختصاص آيات سورة الاحزاب فكيف يمكن التصرف
 بآية سورة النور الآتي ذكرها المصروفة بتعميم آيات سورة الاحزاب
 فتأمل (الشاهد الثالث) قال تعالى في سورة النور (يا أيها الذين امنوا
 لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم) انى تسكنونها فان الآجر والمعير ايضاً
 لا يدخلان الا باذن (حتى تستأنسوا) اي تستأذنوا (وتساموا على
 اهلها) بان تقولوا السلام عليكم آدخل . وعنه صلى الله عليه وسلم
 (التساميم ان يقول السلام عليكم آدخل ثلاث مرات فان اذن له دخل
 والارجع) (ذلكم خير لكم) الاستئذان والتسليم خير لكم من ان
 تدخلوا بغتة . وروى ان رجلاً قال للنبي عليه السلام آستأذن على امي
 قال نعم قال لا خادم لها غيري آستأذن عليها كلما دخلت . قال اتحب
 ان تراها عريانة قال لا . قال فاستأذن (لهاكم تذكرون) وتعاملوا
 ما هو اصلح لكم (فان لم تجدوا فيها احداً) يا أذن لكم (فلا تدخلوها
 حتى يؤذن لكم) حتى يأتي من يأذن لكم فان المانع من الدخول ليس
 الاطلاع على العورات فقط بل وعلى ما يخفيه الناس عادة (وان قيل
 لكم ارجعوا فارجعوا) ولا تلحوا (هو اذكى لكم) الرجوع اطهر لكم
 مما لا يخلوا الاحاح والوقوف على الباب عنه من الكراهة وترك المروءة

او انفع لدينكم ودنياكم (والله بما تعملون عليم) فيعلم ما تأتون وما تذكرون
 مما خوطبتم به فيجازيكم عليه) انتهى عن البيضاوي رحمه الله. وقال الفخر
 الرازي رحمه الله « اعلم انه تعالى عدل عما يتصل بالرمي والقذف وما
 يتعلق بهما من الحكم الى ما يليق به . لان اهل الأفك انما وجدوا
 السبيل الى بهتانهم من حيث اتفقت الخلوة فصارت كأنها طريق التهمة
 فاجب الله تعالى ان لا يدخل المرئيت غيره الا بعد الاستئذان والسلام
 لان في الدخول على غير هذا الوجه وقوع التهمة وفي ذلك من المصرة
 ما لا يخفى فيه . واما عدد الاستئذان فروى عن جندب وابي موسى
 الاشعري رضى الله عنهما عن الرسول عليه الصلاة والسلام انه قال « اذا
 استأذن احدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع » اه « فان قلت » افلا يجوز
 وقوع شيء مع الاستئذان « قلت » هذا بعيد ونادر جدا . لان المرأة
 المحجوبة العارفة بان زوجها او وليها لا يرضى بدخول اجنبي عليها
 يبعد كل البعد ان تأذن لاجنبي بالدخول الى دارها خوفاً من التهمة .
 هذا اذا كانت مصانة واما غير المصانة فكذلك تخاف من مجيء زوجها
 او غيره من محارمها او نساء مخدرات على حين غفلة فلا يكون لها عذر
 ولا وجه لدفع التهمة عنها والرجل كذلك . اما اللاتي لا حجاب عندهن
 والفتن مخالطة الاجانب واعتدن قبول كل زائر سواء وجد الرجل
 صاحب الدار ام لم يوجد اذن بذلك ام لم يأذن فالاستئذان عندهن

وعدمه على حد سواء . والاعجب من عدم التعجب عند اولئك المتدينين
 حظر دخول الزوج او غيره لغرفة المرأة بدون اذنهما كما كان الامر
 عظيماً سيما اذا كانت الخلوة مع احد كهنة الدين فهناك السؤال محظور
 فضلاً عن الدخول . فتأمل (الشاهد الرابع) قال تعالى في
 سورة النور (يا ايها الذين امنوا ليستأذنكم الذين ملكت ايمانكم)
 الى قوله تعالى (كذلك يبين الله لكم اياته والله عليم حكيم) اه قال
 البضاوي رحمه الله (ليس في هذه الآية ما ينافي آية الاستئذان فينسبها
 لان هذه في الصبيان والماليك وتلك في الاحرار البالغين . وقوله تعالى
 (كما استأذن الذين من قبلهم) الذين بلغوا من قبلهم في الاوقات
 كلها) انتهى وقال الفخر الرازي رحمه ما نصه (السؤال الرابع)
 الامر بالاستئذان هو مختص بالمملوك ومن لم يبلغ الحلم او يتناول الكل
 من ذوي الرحم والاجنبي . وايضاً لو كان المملوك من ذوي الرحم هل
 يجب عليه الاستئذان (الجواب) اما الصورة الاولى فنعم اما العموم
 قوله تعالى (لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا) وبالتياس على
 المملوك ومن لم يبلغ الحلم بطريق الاولى : واما الصورة الثانية فيجب عليه
 الاستئذان للعموم (الآية) اه فهذا دليلنا من كلام الله تعالى ومما قاله من
 علمهم الله تأويله (وهل بعد الحق الا الضلال فأنى يوفاكون) واما ما
 جاء في ذلك عن الرسول عليه الصلاة والسلام مما لم ترعين المؤلف

منه سوى حديث الخلوة فنورد منه ما يفتح الله به (ومن لم يجعل الله
 له نوراً فماله من نور) (الاول) اخرج الامام احمد رضى الله عنه عن ام
 سلمة رضى الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (اذا كان
 لاحدا كن مكاتب وكان له ما يؤدى فلتعجب منه) انتهى عن حسن
 الاسوة (الثاني) عن المنيرة بن شعبة رضى الله عنه انه قال خطبت امرأة
 فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم (انظر اليها فانه احرى ان يؤدم
 بينكما) فاتيت اهلها فذكرت لهم فنظر احدو اليها الى صاحبها فقمت
 فخرجت فقالت الجارية علي الرجل فرجعت فرمقت ناحية خدرها
 فقالت ان كان رسول الله امر لك ان تنظر الي فانظر والا فاني اخرج عليك
 ان تنظر فنظرت اليها فتزوجتها: انتهى عن كشف النعمة وحسن الاسوة
 وغيرها : وقد استشهد المؤلف بهذا الحديث في صحيفة (٦٢) ولكنه
 اخذ منه ما وافق غايته وهو قوله (انظرت اليها) قال لا . قال انظر اليها
 فانه احرى ان يؤدم بينكما) وترك ما بعده مع ان هذا الحديث اصل من
 الاصول المجمع عليها في مسئلة الحجاب واباحة النظر للوجه واليدين
 بشرط قعد الزوج لكن المؤلف لما زعم ان اية الحجاب مختصة
 بالزوجات الطاهرات ورئ ان هذا الحديث يصرح بكون المرأة
 المخطوبة كانت محبوبة وامتنعت عليه الا بالمر من رسول الله كما ان
 توقف ابو يها عن اجابة طلبه نص صريح على ان الحجاب كان عاماً

ارنكب الحذف منه ترويحاً لغرضه (الثالث) عن جابر رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلون بامرأة لا تحل له ليس معها ذو محرم لها الا كان ثالثهما الشيطان) انتهى عن كشف الغمة : واعلم ان هذا هو الحديث الذي زعم المؤلف انه غاية ما جاء في كتب الفقه فيما يتعلق بالحجاب . ولا يخفى على ذي عقل ان هذا الحديث لا ينحصر في مسألة الحجاب فقط بل ظاهره يختص بالخلوة ومفهومه يتناول الحجاب : ومعلوم ان الخلوة شيء والحجاب شيء آخر . فالخلوة تحرم مع كل امرأة اجنبية حرة كانت او أمة شابة او عجوزاً كما تحرم مع الامرد المشتبه مع ان الحجاب غير واجب على الامة والامرد (الرابع) روى الشعراني رحمه الله في كشف الغمة ان عمر رضي الله عنه كان يضرب بالدرّة من يدخل على النساء من اقارب الزوج او من اقارب الزوجة ويقول لا تدخل وقيم على الباب وقل لكم حاجة اريدون شيئاً : انتهى فهذا فعل عمر رضي الله عنه الذي زعم المؤلف انه ما كان يحجب زوجته ام كتوم ابنة علي رضي الله عنهما عن الرجال الا جانب ونسب ذلك الى الطبري والله اعلم من المفتري على من اوجازت النبوة لاحد بعد خاتم الانبياء لجازت له (الخامس) وروى ايضاً رحمه الله عن الرسول عليه الصلاة والسلام انه قال (لأن يزحم الرجل خنزير متاطخ بطين

او حجة خير له من ان يزحم من كبه منكب امرأة لا تحل له (اه) (السادس)
 وروى ايضاً رحمه الله عن الرسول عليه الصلاة والسلام انه قال (اذا
 كاتب احد اكن عبدها فليرها ما بقي عليه شيء من كتابته فاذا قضاها فلا
 تكلمه الا من وراء حجاب) (اه) (السابع) وروى ايضاً رحمه الله عن الرسول
 عليه الصلاة والسلام انه قال (ليس للمرأة نصيب في الخروج الا مضطرة
 وليس لها نصيب في الطريق الا الحواشي) (اه) ثم قال في شرحه ٠ ومعنى
 مضطرة اي لما لا بد لها منه من حوائج الاكل والشرب ونحو ذلك اذ لم يكن
 لها من يكفيها ذلك (اه) (الثامن) اخرج احمد وابن خزيمة وابن حبان عن ام
 حميد انها جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت (يا رسول الله اني
 احب الصلاة معك ٠ فقال قد علمت انك تحبين الصلاة معي
 وصلاتك في بيتك خير من صلاتك في حجرتك وصلاتك في حجرتك
 خير من صلاتك في دارك وصلاتك في دارك خير من صلاتك في
 مسجد قومك وصلاتك في مسجد قومك خير من صلاتك في
 مسجدي) انتهى قال ابن خزيمة وهذا دليل على ان قوله عليه الصلاة
 والسلام (صلاة في مسجدي هذا افضل من الف صلاة في سواه من
 المساجد) انما اراد به صلاة الرجال دون صلاة النساء) انتهى عن حسن
 الاسوة (التاسع) اخرج احمد عن ام سلمة رضي الله عنها عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه قال (خير مساجد النساء قعريوتهن) (اه) عن

حسن الاسوة (العاشر) روى الطبراني في الاوسط مرفوعاً عن الرسول
 عليه الصلاة والسلام (المرأة عورة وانها اذا خرجت من بيتها استشرفها
 الشيطان وانها لا تكون اقرب الى الله منها الا في قعر بيتها) اه عن حسن
 الاسوة . قال رحمه الله (استشرفها) اي انتصب ورفع بصره اليها وهم
 بها لانها قد تعاطت سبباً من اسباب تسلطه عليها وهو خروجها من
 بيتها اه (الحادي عشر) اخرج الستة الا النسائي عن ابي هريرة رضي
 الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا يحل لامرأة تؤمن
 بالله واليوم الآخر ان تسافر مسيرة يوم وليلة الا ومعها محرم لها) اه عن
 حسن الاسوة (الثاني عشر) اخرج البخاري وابوداود والترمذي رحمهم
 الله عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال (لعن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم المختئين من الرجال والمترجلات من النساء وقال اخرجوهم من
 بيوتكم) اه عن حسن الاسوة : قال رحمه الله المترجلة هي التي تشبه
 بالرجال في هيئتهم واحوالهم واخلاقهم وافعالهم اه (قلت) الدخول
 تحت اللعن تدعوهن وانت الناصح الامين (الثالث عشر) اخرج مسلم
 رحمه الله عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم (يامعشر النساء تصدقن واكثرن من الاستغفار فاني رايتكن
 اكثر اهل النار) قالت امرأة منهن وما لنا اكثر اهل النار قال تكثرن
 اللعن وتكفرن العشير ما رأيت من ناقصات عقل ودين اذهب اب

متكن) قالت ما نقصان العقل والدين . قال (شهادة امرأتين بشهادة
 رجل وتمكث الايام لا تصلي) اهـ فهذه غرفة من بحر الاحاديث الواردة
 بهذا الخصوص . وبكل ما نقلته لم انقل حديثين متشابهين بل كل
 حديث تجد فيه ما لا تجده في غيره . فمن يرد الله هدايته ويشرح صدره
 للحق يرى بكل واحد منها الكفاية الوافية : ولنختم هذا الفصل بعبارة
 من كتاب (الاسلام) للكونت (هنري) عن اصله المترجم بقلم جناب
 الاحمدي الفاضل احمد فتحي بك وفقه الله لكل خير اعلم تجد في عين
 محرر المرأ تقبولا : قال في صحيفة (٦٥) من الترجمة قال موسيو (رينيل)
 اننا لو رجعنا الى زمن النبي (صلى الله عليه وسلم) ومكان ظهوره لما وجدنا
 عملاً يفيد النساء اكثر مما اتاه عليه السلام فمن مدينت لبنين بامور
 كثيرة وفي القرآن آيات ساميات في حقوقهن وما يجب لهن على
 الرجال . فمنها ما يختص بتحريم ما لا يجوز من اللذائذ معهن . ومنها ما
 يوصي بالحشمة والوقار في استعمال ما اباحه الله . وقد اخذ الصحابة عن
 النبي (عليه السلام) كثيراً من الاوامر المشددة التي تحرم الاسترسال
 مع الشهوة وعدم التمسك بقواعد العصمة والكمال فلا يجوز للخاطب ان
 يرى من مخطوبته غير وجهها ويديها ومن الجناح على المسلم ان يرفع
 بصره الى امرأة لا يريد ان يتزوجها : جاء في الانجيل (من نظر الى امرأة
 نظر شهوة فقد زنى بقلبه) و يقول المسلمون (زناء العين اشد حرمة من زناء

(الصدور) هذا وامر عاصمة تسوى بين الجريمة وبين مجرد الشهوة وتحرم
 النظر الى زوجة الغير وليس من يعيها الا المسلمون لان نساءهم محتجبات
 عن العيون . ويرى القاري من جميع تلك الآيات مقدار اهتمام النبي
 (عليه السلام) بمنع عوامل الفساد الناشئة عن التعشق بين المسلمين
 لكي يجعل الأزواج والآباء في راحة ونعيم وربما كان الانجيل اكثر
 تدقيقاً واءاء كدفي التشديد ولكنه لا يعمل به الا قوم خصهم الله بمواهب
 الكمال وهم قليلون . اما البقية من الامة فليس لهم اخلاق اطهر من
 اخلاق الامم المتدنية بغير النصرانية . لكن شريعة القرآن جاءت
 ملطمة وجهور المسلمين يلاحظها ويجري على مقتضاها وقد ارسوا
 النظافة والاعتناء بالصحة عملاً بما جاء في القرآن وفي الحديث فكانت
 لهم من ذلك اخلاق مخصوصة بهم وتولدت في نفوسهم ملكات الحشمة
 والوقار وجاء هذا مغيراً الآداب الامم المتدنية اليوم على خط مستقيم
 ومزياً لما عساه كان يحدث عن ميل الشرقيين الى الشهوات لولا هذه
 التعاليم والفروض . والفرق بين الحشمة عند المسلم وبينها عند المسيحي
 كما بين السماء والارض . فالمسلم ينخرج نظره ويستحي من مرئي
 الاعلانات التي ينشرها الغربيون ومن راقصاتهم في لباس كانهن به
 عراة . ومن حفلات الرقص حيث النساء خالعات العذار كاشفات
 المناكب ومن جميع ملاحيننا التي لا تمتاز عن بعضها الا بركة ما يستر وجهه

الحياة: رايت ذات يوم في سراي الوزير مصطفى بالجزائر قوماً من
الشيخ رؤساء القبائل اجابوا الدعوة ليزدان المكان بوجودهم وهم من
اقاصي الصحراء حيث صفاء الاخلاق وطهارة العادات عليهم البرانس
وعلائم العزة والوقار تعلق جباههم ينظرون الى المسيحيات رائحات
غاديات وهن عراة الصدور تحت ذراع من يتقدم لهن من الرجال
وقلوبهم ملئ من الاحتقار ومن كان من بين اولئك الشيخ غير
متمسك تماماً بجميع العوائد القومية كانوا يتخيلون بانهم لا يشاهدون حالة
اعتادها الافرنج لترويج النفس بل ينظرون الى مجتمع انطلقت فيه
الشهوات ورفع فيه برقع الحياء عن الوجوه فاستباح كل واحد ما اراد كما
يقع ذلك مرة في كل سنة عند الزنوج وبعض قبائل الهمج حيث ياتي
الاسافل من الامة مثل تلك الفعال . ولكنهم عند وقوع نظرم بين الجمع
على رؤساء المصالح الذين هم اصحاب الامرة عليهم كانوا يرجعون من
وهمهم ويعلمون ان ما يشاهدون من المناظر حقيقة اعتاد اولئك
القوم عليها . هنالك يحول بخواطرهم تعاليم شرعهم ويعظم شأن القرآن
في قلوبهم عندما تقترب ادا به بالمشهد المخجل الذي هم فيه (وقل
للمؤمنات يغضضن من ابصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدين
زينتهن الا لبعولتهن) الآية (يا ايها النبي قل لازواجك وبناتك
ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن) الآية وقلماً تستبش

امراة غير شابة ان تكون بلباس اقل من ذلك حشمة وكالاً انتهى
 كلامه فتأمل ولا تعجب من رجل فرنساوي منصف يتكلم بهذا الكلام
 ومن المؤلف العربي المسلم الذي يدعوقومه مثل ما وصفه فرنساوي
 من البذاءة وخلق نقاب الحياء فالزمان لا يخلو من نصراء الحق ودعاة
 الباطل واعوانه

﴿فصل فيما حل للنساء وحظر عليهن من الطيب والحلي﴾
 لما كان لهذا الفصل والفصول آخر تأتى بعده تعلق باحكام الحجاب
 رأيت ان اذكر ما جاء بحقه من الآيات والاحاديث (الاول) اخرج ابو
 داود عن عائشة رضي الله عنها قالت قدمت هذا يامن النجاشي فيها خاتم
 من ذهب فاخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم بهود او ببعض اصابعه
 معرضاً عنه ثم دعا امامة بنت ابي العاص من بنه زينب فقال تحلى بهذا
 يابنية) انتهى عن حسن الاسوة (الثاني) اخرج النسائي عن ابي هريرة
 رضي الله عنه قال اتت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول
 الله سوارين من ذهب (فقال سوارين من نار) فقالت طوقاً من ذهب (فقال
 طوقاً من نار) فقالت قرطين من ذهب (فقال قرطين من نار) وكان
 عليها سوارين من ذهب فرمت بهما وقالت ان المرأة اذ لم تتزين لزوجها
 صلت عنده . فقال صلى الله عليه وسلم (ما يمنع احداكن ان تضع
 قرطين من فضة ثم تصفره بزعفران) انتهى عنه ايضاً (الثالث) اخرج ابو

داود والنسائي عن اخت لحذيفة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (يا معشر النساء أما كنن في الفضة ما تتحلين به ليس منكن امرأة تتحلى ذهباً وتظهره إلا عذبت به) اه عنه (الرابع) اخرج النسائي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الذهب الا مقطوعاً . والمقطع الشيء اليسير نحو الشنف والخاتم للنساء وكره الكثير للسرف والخيلاء وعدم اخراج الزكاة منه اه عنه

✽ في الخضاب ✽

(الخامس) اخرج ابوداود والنسائي عن كريمة بنت همام ان امرأة سألت عائشة رضي الله عنها عن خضاب الحناء فقالت لا بأس به لكني اكرهه لان حبيبي صلى الله عليه وسلم كان يكره ريحه . وعنها رضي الله عنها قالت او ماتت امرأة من وراء ستريدها كتاب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبض يده وقال ما ادري أي يد رجل ام يد امرأة فقلت بل يد امرأة . فقال لو كنت امرأة لغيرت اظفارك . يعني بالحناء اه عنه ايضاً (قلت) تأمل في هذا الحديث تجد فيه ثلاثة امور من اهم ما نحن فيه (احدها) دلالة أيماء المرأة بالكتاب من وراء ستار على احتجاب عموم النساء في زمانه عليه الصلاة والسلام حتى منه مع تحقق عصمته (وثانيهما) عدم انكاره عليه بذلك فلو كان غير مفروض على عموم النساء لما جاز سكوته صلى الله عليه وسلم وهو الصادع بامر ربه الأمر بالمعروف والنهي

عن المنكر والمقيم الناس على حدود الشرع (وثالثها) انكاره عليها ترك
يديها كأيدي الرجال . فاذا كان المرشد الكامل انكره من ترك أيديهن
كأيدي الرجال فاي مؤمن بما جاء به يعتق رضائه عليه الصلاة والسلام
بمخروجهن في مصاف الرجال ودخولهن في أعمال الرجال واتصافهن
بصفات الرجال (سبحانك هذا بهتان عظيم) وعنهما ان هند بنت عتبة
قالت يا رسول الله بايعني فقال (لا ابايعك حتى تغيري كفيك) كأنهما
كفاسبع) يعني بالحناء . اهـ وهذا مثل الذي قبله

❖ في الطيب ❖

(السادس) اخرج الترمذي والنسائي عن ابي هريرة رضي الله عنه
انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (طيب الرجال - مظهر ريحه
وخفي لونه . وطيب النساء مظهر لونه وخفي ريحه) اهـ (السابع) اخرج
اصحاب السنن عن ابي موسى رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم (كل عين زانية وان المرأة اذا استعطرت ثم مرت بالمجلس فهي
زانية) اهـ عن حسن الاسوة . قال رحمه الله استعطرت اي تطيبت . اهـ

❖ في الخلق والوصل ❖

(الثامن) اخرج النسائي عن علي رضي الله عنه انه قال (نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان تحلق المرأة رأسها لان فيه تشبه بالرجال) اهـ
(التاسع) اخرج البخاري ومسلم وغيرهما عن اسماء انها قالت سألت امرأة

رسول الله صلى عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابنتي اصابتها الحصبة
فتمزق شعرها واني زوجتها اُفأصل فيه . فقال (لعن الله الواصلة
والمستوصلة) اهـ واخرجنا ايضاً عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم لعن الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة : اهـ
عنه ايضاً

❁ في اللباس ❁

(العاشر) اخرج ابوداود عن ابن ابي مليكة انه قال قيل لعائشة رضي الله
عنها هل تلبس المرأة نعل الرجل . فقالت قد لعن رسول الله صلى الله عليه
وسلم المترجلة من النساء : اهـ فانظر كيف ان ام المؤمنين رضي الله عنها
حسبت لبس النعل ترجلاً فادخلت فاعلمته تحت اللعنة فاقولك فيما
يدعوهن اليه المؤالف واخوانه من الترجل (الحادي عشر) اخرج
الترمذي والنسائي عن ابي موسى رضي الله عنه يرفعه (حُرِّمَ لباس الحرير
على ذكور امتي وأُحِلَّ لآناثهم) اهـ (الثاني عشر) اخرج مسلم عن ابي
هريرة رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (صنفان
من اهل النار لم ارهما . قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها
الناس . ونساء كاسيات عاريات مائلات رؤوسهن كاسنمة
البخت لا يدخلن الجنة ولا يرحن ريحها وان ريحها ليوجد من مسيرة
كذا وكذا) اهـ عن حسن الاسوة : قال رحمه الله معنى (كاسيات

عاريات) اي يسترن بعض اجسامهن ويكشفن بعضها او يلبسن ثياباً رقيقة تصف ما تحتها فهن كاسيات في ظاهر الامر عاريات في الحقيقة ومعنى (مائلات) اي زائغات عن طاعة الله تعالى وما اوجب عليهن . ومعنى (ميميلات) اي يعلمن غيرهن ذلك ويملن للشر ويستملن الرجال الى الفتنة . ومعنى (روؤوسهن) كاسنمة البخت اي يكبرنها بصلة الشعر او بما يضعنه عليها فتصير كاسنمة البخت : اهـ (قلت) انظر بعين بصيرتك ترى ان هذا الحديث من معجزاته صلى الله عليه وسلم لانه اخبار عن حال غائبة تأتي في آخر الزمان وقد رأيناها نحن . فاصحاب الشياطين الطواشية وظلمة الشرطة وامثالهم الذين لا ياقون كرباح الجلد من ايديهم ويضربون الناس ظلماً وعنوا واما النساء فهن الاوربيات واللاتي يقلدنهن . ولا جرم ان قوله (ميميلات) يشمل الداعين لتقليدهن والخروج وراءهن والعمل باعمالهن رجلاً كانوا ونساءً : وارجع لما تقدم انفاً عن كتاب (الاسلام) تجد فيه الصفات الواردة في الحديث تماماً

✽ فصل في الحمام وما جاء فيه ✽

(روى الحاكم) عن عائشة رضي الله عنها انها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (الحمام حرام على نساء امتي) اهـ (وروى) ابن حبان والحاكم والطبراني عن ابي ايوب الانصاري رضي الله عنه يرفعه (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر من نسائكم فلا يدخل الحمام) اهـ (وروى)

احمد عن عمر رضي الله عنهما نحو ذلك (وروى) الطبراني عن عائشة رضي الله عنهما انها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحمام . فقال (انه سيكون بعدي حمامات ولا خير في الحمامات للنساء فقالت يا رسول الله انهن يدخلنه بازار . فقال لا وان دخلنه بازار ودرع وخمار وما من امرأة تنزع خمارها في غير بيت زوجها الا كشفت الستر فيما بينها وبين ربها) اهـ (وروى) الترمذي والنسائي والحاكم عن جابر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام بغير ازار ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل حليته الحمام من غير عذرو ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجالس على مائدة يدار عليها الخمر) اهـ عن حسن الاسوة

❦ فصل فيما جاء في حق اتباع الجنائز وزيارة القبور ❦

(اخرج) اصحاب السنن عن ابي هريرة رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لعن الله زورات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج اهـ) (واخرج ابن ماجه وابو يعلى عن علي رضي الله عنه انه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا نسوة جلوس . فقال ما يجلسكن . قلن ننتظر الجنائز . قال هل تغسلن . قلن لا . قال هل تحملن . قلن لا . قال هل تدلين فيمن يدلي . قلن لا . قال فارجعن مأزورات غير مأجورات: اهـ) (واخرج) ابو داود والنسائي عن عمرو بن العاص انه

قال (قبرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ميتاً فلما فرغنا وانصرفنا معه حازي باب الميت فاذا بامرأة مقبلة اظنه عرفها فاذا هي فاطمة رضي الله عنها فقال ما اخرجك من بيتك قالت اتيت اهل هذا الميت فرحمت اليهم ميتهم او قالت عزيتهم به . فقال لعلاك بلغت معهم الكدا . قالت معاذ الله وقد سمعت تذكريها ما تذكري فقال لو بلغت معهم الكدا وذكري تشديد (في ذلك) الى هنا رواية ابي داود . وفي رواية النسائي زيادة قوله (لو بلغت معهم ما رايت الجنة حتى يراها جديك) انتهى عن حسن الاسوة . وقال رحمه الله الكدا هي المقابر (قلت) قد تبين من هذه الاحاديث الاباحة للنساء من اهل الميت فقط وقت الدفن والحظر عليهن بعده وعلى غيرهن مطلقاً والله اعلم

✽ المبحث الثاني في تعدد الزوجات وما يتعلق فيه وفيه فصول ✽
 قدم القلم وسئمت النفس مما ناقشنا فيه حضرة المؤلف لكن ما عذرنا والمسئلة من الاهمية كما ترى : فاننا نظره في هذا الموضوع مناظرة بسيطة فنقول : ان المؤلف قدّم فصلاً قبل ان يتكلم عن مسئلة تعدد الزوجات والتسري جملة كالتمهيد بين يدي حكمه البالغة حد الاعجاز وتوجه بعنوان (العائلة والزواج) شحّن فيه ما شاء من بدع الآراء واضايايل الاقوال . فلنأخذ بناصيته ونفصله بفصل ان شاء الله ثم نتعقب ما بعده ولا حول ولا قوة الا بالله

* الفصل الاول *

قال (رأيت في كتب الفقهاء انهم يعرفون الزواج بانه عقد يملك به الرجل بضع المرأة وما وجدت فيها كلمة واحدة تشير الى ان بين الزوج والزوجة شيئاً آخر غير التمتع بقضاء الشهوة الجسدانية وكما خالية عن الاشارات الى الواجبات الادبية التي هي اعظم ما يطلبه مذهبنا من كل منهما من الآخر وقد رأيت في القرآن الشريف كلاماً ينطبق على الزواج ويصح ان يكون تعريفاً له ولا اعلم ان شريعة من شرائع الامم التي وصلت الى اقصى درجات التمدن جاءت باحسن منه . قال الله تعالى (ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة) . والذي يقارن بين التعريف الاول الذي فاض من علم الفقهاء علينا والتعريف الثاني الذي نزل من عند الله يرى بنفسه الى اي درجة وصل انحطاط المرأة في رأي فقهاءنا وسرى منهم الى عامة المسلمين . ولا يستغرب بعد ذلك ان يرى المنزلة الوضيعة التي سقط اليها الزواج حيث صار عقداً غاية ان يتمتع الرجل بجسم المرأة ليتلذذ به وتبع ذلك ما تبعه من الاحكام الفرعية التي رتبوها على هذا الاصل الشنيع فهذا النظام الجليل الذي جعل الله اساسه المودة والرحمة بين الزوجين ال امره بفضل علمائنا الواسع الى ان يكون اليوم آلة استمتاع في يد الرجل وجرى العمل على اهمال كل ما من شأنه ان يوجد المودة والرحمة وعلى التمسك بكل ما يخل

بهما : فمن دواعي المودة ان لا يقدم الزوجان على الارتباط بعقد
 الزواج الا بعد التأكد من ميل كل منهما للآخر . ومن مقتضى الرحمة
 ان يحسن كلاهما العشرة مع بعضهما . ولكن لما غفلنا عن معنى الزواج
 الحقيقي الشرعي استخفنا به وتهوانا بواجباته وكان من نتائج ذلك ان يتم
 عقد الزواج قبل ان يرى كل من الزوجين صاحبه (الى اخر ما خبط فيه
 من المغالطات في هذا البحث) فاقول (كلمة كانت موضعها صدر هذا
 الكتاب لكن قدر لها ان تأتي ههنا . وهي قال علمائنا حيث ان مناظر ك
 نظيرك فعليك ان لا تتجاوز حدود المناظرة فتكون مجالداً الا مجادلاً :
 فاقول نعم هذا واجب عرفناه لكن وجوبه مشروط فيما اذ لم يتعد المناظر
 حدود الانصاف والحق . اما اذا كان كالمؤلف المذكور الذي قد حاد
 عن جادة الاجماع وركب متن غرضه ومال مع هواء نفسه بلا مبالاة ولا
 مراعاة فلا يلتزم مناظره معه هذا الحد : ألم تعلم ان الله تعالى استثنى
 الظالمين من حسنى المجادلة وما باغنا بان الذين وبخهم وعنفهم لا جل
 تحريفهم الكتب بانهم نقلوا آية من سورة الى سورة او رفعوا آية او سورة
 ووضعوا من عندهم غير هابل غاية ما فعلوه فاستحقوا به ما نزل في حقهم
 انهم كانوا يؤولون الاحكام والاوامر بخلاف ما أنزلت فيه ويحرفون
 المعاني بخلاف حقيقتها ويفسرون الكلام بخلاف ما يقتضيه وكل هذا
 وزيادة عليه وقع في الكتاب المذكور وقد رأيت الكثير منه فيما مر بك

وها هو هنأ قد فسر كلام الله بما رأيت من قوله ان من دواعي المودة تعارف
 الرجل والمرأة قبل العقد تعارفاً يوصل بينهما حبيل العشق. كما انه اعقب
 هذا القول بنقل حديث المغيرة بن شعبه رضي الله عنه الذي امره
 الرسول عليه الصلاة والسلام بقوله (انظر اليها فانها احرى ان يؤدم بينكما)
 وفسره واوله بقوله (كيف يمكن لرجل وامرأة سليمي العقل ان يرتبطا
 بعقد يلزمهما ان يعيشا معاً قبل ان يتعارفاً ويختلطاً كمال الاختلاط)
 الى آخر ما قال وسند كره انشاء الله ولنرجع الى سبيلنا (فاقول) اما ما
 افتراه على العلماء والفقهاء وتحامل به عليهم افتراء وعدواناً فهو لا يلام
 عليه لان الارواح جنود مجنودة ما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها
 اختلف فلو ان روحه من جنس ارواح العلماء والفقهاء لما كان لهم في قلبه
 هذا التباغض والشحناء لكنهاربها اعلم بها: اما العاجز فان لا ادافع عنهم
 لان الله قال (ان الله يدافع عن الذين امنوا ان الله لا يحب كل مختال فخور)
 لكنني على قدر طاقتي ومقدار بضاعتي وجهد استطاعتي ادافع عن
 الشريعة واهلها وما توفيقي الا بالله (اقول) اما قوله (ان الفقهاء يعرفون
 الزواج بانه عقد) الخ وانه ما وجد في كتبهم كلمة واحدة تشير اخيراً للتمتع بل
 كلها خالية من الواجبات الادبية الخ (فالجواب) كما قال البوصيري
 رحمه الله قد تنكر العين ضوء الشمس من رمد وينكر الفم طعم الماء من سقم
 فالذي لم يرف فيما يتعلق بحجاب المسلمات سوى حديث تحريم الخلوة كما

علمت فيما سلف لا يستغرب منه هذا القول : فالفقهاء ذكروا تعريف
 (النكاح) لا تعريف (الزواج) كما زعم لان الزواج ليس له عندهم ولا عند
 علماء اللغة تعريف البتة ولا هو من متعلقات الفقهاء ولذا لا تجد له باباً في
 كتب الفقه : فالعامي يفهم الزواج والنكاح بمعنى واحد لكن الفقيه يعلم
 معنى كل منهما . فلفظ (النكاح) له تعريف ومعنى . واما لفظ (الزواج)
 فله معنى فقط ولا تعريف له : ولنبين ذلك (فأما الزواج) والتزواج
 والمزاوجة فكما الفاظ مشتركة بين الانسان والحيوان والطيور والوحش
 والحشرات التي تتزوج . وانما شرعاً بمعنى واحد وهو الاقتران .
 ودليلهم فيه قوله تعالى (وزوجناهم بحور عين) اي قرناهم بهن . وقوله تعالى
 (أحشروا الذين ظلموا وازواجهم) اي وقرناء هم الذين كانوا يغوونهم
 ويضلونهم . فاذا تأملت في معنى الزواج الشرعي تجده مطابقاً لحقيقة
 الزواج المشار اليها في الآية (واما النكاح) فله تعريف واحد عند الفقهاء
 وعلماء اللغة معاً : وحيث ان علماء الشرع اخذوه عن الشارع كما سترى
 وعلماء اللغة اخذوه عن اهلها فلا يضرهم انتقاد من ليس من رجالهم : قال
 السيد الجرجاني رحمه الله في تعريفاته ما نصه (النكاح) — في اللغة الضم
 والجمع . وفي الشريعة عقد يرتبط على تملك منفعة البضع قصداً . وفي
 القيد الاخير احتراز عن البيع ونحوه) انتهى فهذا قول امام في اللغة والفقه
 معاً : وقال الشيخ عبد الغني الميداني رحمه الله في شرح القدوري ما نصه

(كتاب النكاح) مناسبة النكاح للمساواة ان المطلوب في كل منهما الثمرة
 (النكاح) لغة الضم والجمع كما اختاره سائر المحققين . وشرعا عقد يفيد
 ملك المتعة قصدا انتهى (فاقول) يلزم المنتقد بحق (اولاً) معرفة
 اصطلاح علماء ما يريد الانتقاد عليهم فيه حيث لا مشاحة في
 الاصطلاحات (ثانياً) ان يكون عالماً باصول العلم الذي يتصدي لمناظرتهم
 فيه (ثالثاً) ان يذكروا دليلاً لهم وما يناقضه والا فلا يسلم قوله . فلو عرف
 المؤلف المذكور واجباته وتعرفها من اهل العلم وتفهم منهم الفرق بين
 تعريف اللفظ وبين معناه واصطلاح كل من علماء الشرع وعلماء اللغة
 في تعريفه لما كان تحامل عليهم . كما ان عليه ان يعرف هل كل من
 التعريف والمعنى يتبع اللفظ ام لا . ثم يتفهم ما يشمل لفظ الزواج وما لا
 يشمل وما يندرج تحت لفظ النكاح وما لا يندرج . كما يتفهم معنى العقد
 باصطلاح الفقهاء . لا انراهم يسمون البيع عقداً والايجار عقداً والمساواة
 عقداً والمزارعة عقداً والنكاح عقداً والرهن عقداً وكذا وكذا الا
 الزواج فما وجدناهم سموه عقداً : فعليه يلزم المنتقد ان يتفهم معاني
 هذه العقود وتعاريفها ويقف على السبب الموجب عدم تسميتهم الزواج
 عقداً وعدم ذكر تعريف له فاذا توفق لفهم هذه الواجبات فلا جرم انه
 وقتئذ يعرف ان الفقهاء ما خرجوا في تعريف لفظ (النكاح) عن مقصد
 الشارع منه لان الشارع ما ذكر هذا اللفظ الا في المواضع التي يراد بها

هذا التعريف وحده . واما المعاني الأخر التي يشتملها هذا اللفظ فذكرها
 ضمن لفظ الزواج كما رأيت في الآية المقدمة و كما في قوله تعالى (هو
 الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا
 ونساء) وقوله تعالى (وجعل منها زوجها ليسكن اليها فلما تغشاها) ولا يخفى
 على ذي علم ان اتيان الفقهاء بهذا التعريف لا يلزم عنه حصر معاني اللفظ
 كما يفهم . لان كل مؤلف يأخذ من معاني اللفظ الواحد ما يتعلق
 بموضوعه ولا يقال له لماذا ما أوردت كل معانيه . وحيث ان
 الفقهاء لا علاقة لهم في توادد الأزواج بل علاقتهم فيما يتعلق
 بالاحكام الشرعية فعلى فرض ان اللفظ النكاح معان أخر فلا
 نثر يب عليهم اذا لم يخطوا ويخطوا فيما لا علاقة لهم فيه . كما لا مساس
 بهم اذا مروا بلغو كهذا كراما . وقالوا عند سماعه سلاما : ولعمري
 اني لا أعجب من ادعاء المؤلف الاطلاع على كل كتاب وتغافله عما هو
 موجود في القرآن وتفسيره والحديث وشروحه وكتب الفقه وحواشيها
 والآداب الدينية واشهر كتبها : فهذا الفخر الرازي وهذا القسطلاني
 والمنائوي وهذا ابن عابدين والغزالي والماوردي وغيرهم من علماء الدين
 والآداب رحمهم الله و قدس ارواحهم الطاهرة ما تتركوا شاردة ولا نادرة
 ولا واردة من آداب الزواج والأزواج والنكاح والواجب والمندوب
 لكل على الكل وفوائدها ومنافعها وابواب حسن المعاشرة وطرائقها

ونتائج قبح المنافرة وما اشبه ذلك من كل ما يلزم الانسان المسلم الا ينوه
 وفصلوه ضمن حدوده الشرعية وحقوقه المرعية . فما عليهم اذا لم يبصره
 من غشى المرض والغرض ابصارهم : ولنرجع الى تفسير الآية فنقول :
 اعلم ان الآية ليس فيها تعريف كما زعم بل هي اخبار ضمن استدلال على
 قدرة الله تعالى ووحدانيته وحكمته فتى كان القرآن معروفاً للالفاظ .
 تعالى الله . او متى كانت التعاريف تصدّر بمثل قوله (ومن آياته) وتتم
 بمثل قوله (ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون) فاي آية باهرة او آيات
 قاهرات في تعريف لفظ الزواج في صدره الله تعالى بهذا القول : لكن
 كأن المؤلف سلمه الله اراد ان يأتي بفن من فنون ماهية التعريف
 لم يحط الجرجاني والحريري وامثالهما به خبراً : وانا انقل ما قاله شيخ
 المفسرين الفخر الرازي رحمه الله في تفسير هذه الآية في سورة الروم
 قال رحمه الله (لما بين الله خلق الانسان بين انه لما خلق الانسان ولم يكن
 من الاشياء التي تبقى وتدوم ابقى نوعه بالاشخاص وجعله بحيث يتوالد
 فاذا مات الاب يقوم الابن مقامه وفي الآية مسائل (الاولى) قوله
 (خلق لكم) دليل على ان النساء خلقت لخلق الدواب والنبات وغير
 ذلك من المنافع كما قال تعالى (خلق لكم ما في الارض) وهذا يقتضي
 ان لا تكون مخلوقة للعبادة والتكليف . فنقول خلق النساء من
 النعم علينا وخالقهن لنا وتكليفهن لاتمام النعمة علينا لا لتوجيه

التكليف نحوهن مثل توجيهه اليها وذلك من حيث النقل والحكم والمعنى : اما النقل فهذا وغيره : واما الحكم فلان المرأة لم تكلف بتكاليف كثيرة كما كلف الرجل بها : واما المعنى فلأن المرأة ضعيفة الخلق نحيفة فشابهت الصبي لكن الصبي لم يكلف فكان يناسب ان لا تؤهل المرأة للتكليف لكن النعمة علينا ما كانت تتم الا بتكليفها لتخاف العذاب فتتقاد للزوج وتمتنع عن المحرم ولولا ذلك لظهر الفساد (المسئلة الثانية) قوله (من انفسكم) اي من جنسكم كما قال تعالى (لقد جاءكم رسول من انفسكم) ويدل عليه (اتسكنوا اليها) يعنى ان الجنسين الحيين المختلفين لا يسكن احدهما الى الآخر اي لا تثبت نفسه معه ولا تميل اليه (المسئلة الثالثة) يقال سكن اليه للسكون القلبي ويقال سكن عنده للسكون الجسماني لان كلمة عند جاءت لظرف المكان وذلك للاجسام والى للغاية وهي للقلوب (والمطلوب ههنا السكون القلبي) (المسئلة الرابعة) قوله (وجعل بينكم مودة ورحمة) فيه اقوال . قال بعضهم مودة بالجماعة ورحمة بالولد . وقال بعضهم محبة حالة حاجة نفسه ورحمة حالة حاجة صاحبه اليه . ويمكن ان يقال ذكر من قبل امرين (احدهما) كون الزوج من جنسه (والثاني) ما تفضى اليه الجنسية وهو السكون اليه . فالجنسية توجب السكون . وذكر ههنا امرين احدهما يفضى الى الآخر . فالمودة تكون اولاً ثم انهما

تفضي الى الرحمة . ولهذا فان الزوجة قد تخرج عن محل الشهوة بكبر
او مرض ويبقى تمام قيام الزوج بها بالعكس . وقوله (ان في ذلك) يحتمل
ان يقال ان في جعل المودة بينهم آيات (اما الاول) فلا بد له من
فكر لان خلق الانسان من الوالدین يدل على كمال القدرة ونفوذ
الارادة وشمول العلم لمن يتفكر (واما الثاني) فكذلك لان الانسان
يجد بين القرينين من التراحم ما لا يجده بين ذوي الارحام وليس ذلك
بمجرد الشهوة فانها تنتفي وتبقى الرحمة فهو من الله . ولو كان بينهما مجرد
الشهوة والغضب كثير الوقوع وهو مبطل للشهوة والشهوة غير دائمة
في نفسها لكان كل ساعة يقع بينهما فراق وطلاق (وحيث الحال
بخلاف ذلك) فاذا الرحمة هي التي بها يدفع الانسان المكروه عن حريم
خرمه وهي من عند الله لا محالة ولا يحصل للانسان ذلك الا بفكر
انتهى (فاقول) كآني بالامام قدس الله روحه نظر الى مجتنبنا هذا من
وراء حجاب فافاض بما يشكر عليه ويوجب الثناء الدائم له جزاه الله خيراً .
واعلم ان الله تعالى بدأ هذه الآيات في هذه السورة (اولاً) بالبرهان
القياسي على قدرته تعالى على امكان تبديل هذا الوجود بوجود غيره
فقال (او لم يتفكروا في انفسهم ما خلق الله السموات والارض وما بينهما
الا بالحق) ثم استلفتهم انذاراً لهم لا تار من اهلك من الامم بسبب
كفرهم . ثم اثبت لذاته العلية القدرة والارادة بقوله (الله يبدئ الخلق

ثم يعيده ثم اليه ترجعون) ثم امر بالازمة تسبيحه وحمده حيث قال
 (فسبحان الله) ثم انقل لا يراد الادلة على قدرته ووحدانيته واوردها
 على انواع (احدها) بقوله (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ) الآية وفيها ثلاثة
 براهين (وثانيها) بقوله (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ) الآية
 (وثالثها) بقوله (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا) الآية
 (ورابعها) بقوله (وَمِنْ آيَاتِهِ خَلَقَ السَّمَوَاتِ الْأَرْضَ وَاجْتَلَفَ السَّمَكُ
 وَالْوَانُكُم) وخامسها) بقوله (وَمِنْ آيَاتِهِ يَرْيَكُمُ الْبَرْقَ) الآية
 (وسابعها) بقوله (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ) الآية وهكذا
 عدة آيات بعدها كل منها بنوع واسلوب من البرهان . فلو جاز ما زعمه
 المؤلف من جعل الآية الواحدة تعريفاً للزواج لازم ان تكون كل آية
 تعريفاً لما تضمنته وهذا تخبط في تأويل كلام الله نعوذ بالله منه : واما
 قول المؤلف (كيف يمكن لرجل وامرأة سليمي العقل) الى اخره
 (فالجواب) ان الذي اوجب على نساء المسلمين التستر والحجاب
 وغض البصر وعلى رجالهم التعفف وغض البصر وفقهم للتحابب
 والتألف والتوادد بعد التعارف الانساني الشرعي ومنعاً لما عساه
 ان يقع من الشقاق ونحوه اباح لهم الطلاق بخلاف الذين قيدوا
 انفسهم بعقد لا ينحل فاتخذوا التعارف الحيواني غير الشرعي وسيلة
 للوساوس الشيطانية واحبولة للفسق والفجور فترى اكثرهم محرومين

بعد التعارف المشروع عندهم من لذة الامن على الانساب وراحة
 الركون في البيوت وهناء التوادد والتحابب اللذين يزدادان عند المسلمين
 كلما تقدم الزوجان في العمر حتى انك لترى المحبة والوداد بين الشيخ
 والشيخة المسلمين اضعاف مما كان في حال شبوبيتهما لان كلا منهما يعلم
 ان دوام راحته باحسان عشرته والا فالطلاق وهيبات ان يرضاه غير
 مضطر الا من سفه نفسه : اما غيرهم فالارتباط غير النحل عند عم الا بالموت
 يحمل النفوس على الجموح لكونها آمنة من الفراق والطلاق وهيبات ان
 تجد نفسها لا تجمع اذا حكمت او تحكمت : ويشهد لنا بهذا سلامة
 عقولنا وهناء عيشنا مع عيالنا بفضل ربنا وبركة شرعنا فلا نحتاج لوضع
 قانون في كل برهة من الزمان ثم لتبديله تبعاً لنقلب الاحوال واما
 قوله (انه يطلب تخفيف الحجاب ورده الى احكام الشريعة الاسلامية)
 (فالجواب) اما الحجاب الشرعي الاسلامي فهو الذي بيناه واوضحنا
 حقيقته وبرهناً على ماهيته بما لا يرتاب فيه مسلم . اما ان كان جنابه
 يعلم ان ثم حججاً شرعياً اسلامياً غيره فيظهره للوجود بالفعل وبالقول :
 ولا يخفى جنابه ان كل قول لا يصدقه فعل فهو نفاق وكل نصح او وعظ
 لا ينقذه عمل فهو رياء . فالمرشد الصادق والناصح الامين والواعظ
 المخلص من كان قدوة للناس فيما يرشدهم اليه ويعظهم به والا فهو داخل
 تحت قوله تعالى (اُتَمِرُونَ النَّاسَ بِالْبُرُوتِ تَنسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تُلَوْنُ

الكتاب افلا تعقلون) وقوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لما تقولون
مالا تفعلون كبر مقتاً عند الله ان تقولوا مالا تفعلون) فان يا جناب
المُرشد الكامل والداعي الناصح ما اخالك تجني من القول في الورق ثمراً
جنيابلاً ولا شيئاً كما لو انك كنت قدوة بعيالك واهلك بالصفة والحالة
التي تريد ان يكون الناس عليها ودليلاً بالفعل وبالقول الى الطريق
التي تدعو الناس اليها فينشد يحق لك ان تدعي الارشاد وتدعو الى
السداد: فهل يا امين آله وعياله خفف عنهم الحجاب . واخرجهم
للرجال . واطلق سراحهم . واشرح صدورهم . ويسر امرهم ولا
تعسر عليهم . وهذب اخلاقهم . وريض نفوسهم . وعرفهم بمن لم
يعرفهم وعلمهم ما لم يعلم . وخيرهم باختيار ما يوافق زوقهم . واطلق
عنانهم في طرق الحياة . وسراحهم في سبيل العيش لانك ميت لا محالة
وهن باقيات بعدك بلا ريب . فاقض لهن بحياتك بما يحيين به بعد مماتك
ليكون لك عندهن ذكرى بعد فنائك . ولا تقضي عليهن بالموت وانت
حي . وبالفناء وانت باق . وبالسكون وانت متحرك . وبالجمل وانت
عالم . وبالسجن وانت سارج . وبالرق وانت حر . وبالبداوة وانت مدني .
وبالتوحش وانت انسان . وبالبلاهة وانت مهذب . وبالحماقة وانت
عاقل . وبالقيد وانت طليق . وبالظلمة وانت قاضي . وبالضلالة
وانت مستشار . وبالاحتياج وانت قاسم . وبالخيانة وانت امين :

فلعمرك ما كانت هذه اخلاق هداة الحق ولا صفات مرشدي الخلق .
بل كانوا على الغاية من الانصاف . والنهاية من العدل يعظون الناس
بافعالهم قبل اقوالهم . ويعطون الحق من انفسهم للعاجز عن مطالبتهم .
ويؤيدون الدعوى بالعمل . ويحظرون على انفسهم ما يسيحونه لغيرهم
ليكون للعاجز بهم اسوة . وللقادر بهم قدوة : والا والا فما انت من
مقولتك على يقين . ولا بدعوتك من الصادقين . ولا لرسالتك من
المبلغين . ولا بسعيك من المنهجين (وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون)
❀ الفصل الثاني ❀

قال المؤلف حفظه الله ما نصه (قضت العادة عندنا ان يُجَنَّب الحديث
مع البنت فيما يتعلق بالرجل الذي خطبها فلا يصلها خبر من صفاته
واخلاقه ولا تُسأل هل تجب الاقتران به ولا يبحث احد عن ذوقها
ورغبتها وميلها وهي لا تجدد من نفسها جرأة على ان تبدي ما في ضميرها
ويرى الناس انه لا يليق بالمرأة ان يكون لها صوت في اهم الاشياء لديها
فيعطي القريب او البعيد رأيه في زواجها ما عداها . يظنون ان هذا من
تمام الحياء وكمال الادب وهم مخطئون فيما يظنون : منحت شريعتنا السمحاء
الى النساء حقوقاً لا تنقص عن حقوق الرجل في الزواج فلها الحق مثله
في ان تتأكد بنفسها من امكان تحقيق آمالها وما علينا الا ان نسمع
صوت شريعتنا وتتبع احكام القرآن وما صح من سنة النبي صلى الله عليه

وأعمال الصحابة لتتم لها السعادة في الزواج انتهى فاذا وصلت إليها
 القارئ الذي لم تطالع على كتابه إلى قوله (لتتم لها السعادة) تظن أنه
 سيأتي بالبرهان من القرآن والحديث على وجوب أو إباحة اختلاط
 المخطوبة والخاطب وتعارف أخلاق بعضهما إلى آخر ما حاول اثباته .
 فاما ان يأخذك العجب من عدم فهمك من القرآن ومما رأيت من
 الحديث هكذا إباحة غير معقولة في ديننا واما ان تهوي خلفه على
 العمياء : لكن لا وعمرك فانه ما فارق طريق تحريفه ولا خرج عن
 مذهب تمويهه بل استشهد بما يشهد عليه وحكم بما يحكم عليه وهو قوله
 تعالى (ولئن مثل الذي عليهن بالمعروف) وبقوله تعالى (وعاشروهن
 بالمعروف) وبقول ابن عباس رضي الله عنهما (احب ان تزين لزوجتي
 كما احب ان تنزى لي) وبقول النبي صلى الله عليه وسلم (اكل المؤمن
 ايماناً احسنهم خلقاً والطهيم باهله) وبقوله ايضاً عليه الصلاة والسلام
 (حجب الي من دنياكم النساء والطيب وقرة عيني في الصلاة) لكنه
 حرف هذا الحديث حيث ادخل فيه (ثلاث) وهذه الزيادة لا
 وجود لها في الكتب الصحيحة . ومجديث انه عليه الصلاة والسلام
 كان يضع ركبته الشريفة لزوجته لتركب . وبانه كان يمازح نسائه
 ويلاعبن . وبانه كان يوصي بالنساء . ثم انقل طفرة حسب عادته
 إلى القول بوجوب اعطاء المرأة حريتها في كل شيء ومن ذلك انتخاب

الزوج واخبار اخلاقه وصفاته وما يلزمها تحقيقه بنفسها حفظاً للمستقبلها:
 فانظرنا شدتك الله اي منصف يستنبط من هذه الآيات والاحاديث
 التي لا علاقة لها في الموضوع اباحة انتخاب الزوج للمرأة بالاختلاط حتى
 يتحقق لكل منها صفات الاخر وميله اليه ووجهه له: تعالى الله علواً كبيراً:
 ولنرجع للرد عليه (فاقول) اما جملة الاولى فانها تناقض قوله (اننا
 نرى نساءنا يمدحن رجالاً أدنياء ويذمنّ رجالاً اشرفاً) الخ لان
 كلامه هذا يدل على ان نسائه على المنهج الاروبي . وهذه الجملة تدل
 على انهن على المنهج الشيعي ولا يخفى ما بين المنهجين من التباين فلذا قد
 اشكل علي معرفة ضمير عندنا لمن يعود هل لعائلته خاصة فلا ينحل
 الاشكال لبقاء التناقض بين القولين . ام لاهل مصر وطنه الجديد .
 ام لاهل العراق وطنه القديم . وحيث انني غير واقف على حقيقة عوائد
 المصريين والعراقيين في هذه المسئلة فلا اثبتها ولا انفيها عن كل منهم لكنني
 انفيها كل النفي عن اهل بلاد الشامية واهل البلاد التركية : نعم اننا
 لا نسمح لبناتنا بالظهور لآعين الاجانب ولا بمخالطة من يحرم عليهن
 مخالطته لكننا لا نسمح بزواجهن لمن يخطبهن قبل ان نتحقق بقدر الامكان
 اخلاق الخاطب وصفاته من اخذانه والعارفين به كما يتحقق نساءنا من
 النساء العارفات بالخطاب والمخطوبة ما يلزمهن تحقيقه . ولا يتكلم
 الرجال منا بكلمة سلب او ايجاب قبلما تنتهي المخابرة بين النساء على سلب

او ايجاب . ومن المحال ان تكتم الام او من يقوم مقامها عن البنت او
 الغلام كلياً او جزئياً مما علمته وتعلمه من الاخلاق والصفات الا اذا
 كانت البنت او كان الغلام في سن الصغر فحينئذ يرجع الامر كله الى
 الوالدين او من يقوم مقامها . وهذا هو الحد الشرعي الذي اباحه لنا
 الشارع وامرنا به كما رأيت تفصيله في الكلام على تخيير الأزواج (تلك
 حدود الله ومن يتعد حدود الله فاولئك هم الظالمون) واما
 الآيات التي استشهد بها وهوى في تفسيرها مع الهوى فلنذكر
 ما جاء في تفسيرها (الآية الاولى) في سورة البقرة وهي قوله تعالى (ولهن
 مثل الذي عليهن) فهذا المؤلف عمل من قيل له الاتصلي فقال اما
 سمعتم قول الله (لا تقر بوا الصلوة) فاعلم ان اول هذا السياق من قوله تعالى
 (والمطلقات يتربصن بانفسهن) فبعد ما ذكر الله مدة العدة وتحريم
 كتمان الحمل وان للزوج حق المراجعة بشرط اصلاح المعاملة قال (ولهن
 مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة والله عزيز حكيم)
 وسبب نزول هذه الآيات هو ان الجاهلية كان الرجل منهم يطلق
 المرأة فاذا قاربت انقضاء عدتها راجعها فاذا وطئها رجع فطلقها وهكذا
 دأبهم مضاربة بها حتى تمتدي نفسها منه بما ل فانزل الله في هذه
 الآيات تحريم ذلك وتحديد عدد الطلقات : ومعنى قوله تعالى (ولهن
 مثل الذي عليهن بالمعروف) فاجماع المفسرين على انه تعالى لما بين انه

يجب ان يكون المقصود من المراجعة حسن العشرة واصلاح حالها بين
 ان لكل واحد من الزوجين حق على الآخر فلما اوجب عليه اعدم كتمان
 حملها اوجب على الرجل الاصلاح بعد المراجعة وكما اوجب على الرجل
 ان يقوم بحقوقها ومصالحها بالمعروف اوجب عليها الانقياد والطاعة له
 بالمعروف . فيكون تقدير الآية (ولهن) من الاصلاح والقيام بالنفقة
 (مثل الذي عليهن) من عدم كتم الحمل والطاعة (بالمعروف) انتهى عن
 الفخر الرازي فانظر اين ما اراد الله واين ما ذهب اليه المؤلف .
 وحيث ان الله قيد ذلك بالمعروف ولا خلاف بين المسلمين من سنية
 وشيعة ان المحرمات ليست من المعروف والاجماع على تحريم التكشف
 للاجنبي ومخالطة الرجال الاجانب فسقط ايضا ذلك التأويل وبطل
 ما فيه (والآية الثانية) في سورة النساء وهي في منع الاعضال والاضرار
 ليس كما ذهب اليه المؤلف وهي قوله تعالى (يا ايها الذين امنوا لا يحمل لكم
 ان ترثوا النساء كرهها) الى قوله تعالى (واخذنا منكم ميثاقاً غليظاً) فاجماع
 المفسرين على ان سبب نزول هذه الآيات ان الجاهلية كانوا اذا مات
 احدهم قام اخذ ورثته فالقي ثوبه على زوجة الميت وقال ورثته فتصير
 تحت مطلق ارادته . واذا كره احدهم زوجته يكرهها على ارجاع ما
 كانت اخذته منه فحرم الله ذلك . واما معنى الميثاق المذكور في الآية
 واستدل به المؤلف على تأويله الباطل قال الفخر الرازي ان فيه وجوه

(الاول) ان المراد به ما اوجبه الله على الرجال من الامساك بمعروف او التسريح باحسان (والثاني) ان يكون المراد به النكاح المعقود على الصداق (والثالث) ان يكون المراد به الافضاء المذكور في الآية انتهى وحيث ان من عادته رحمه الله تقديم الراجح عنده فربما كان الوجه الاول ارجح الاقوال والله اعلم : وعلى كل فقد ظهر لك سقوط ما ذهب اليه زعيم النساء (روى في الجامع الصغير) عن ابن عباس رضي الله عنهما عن الرسول عليه الصلاة والسلام انه قال (من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار) قال (الشارح اي قولاً يعلم ان الحق غيره او من قال في مشكله بما لا يعرف فليتخذ لنفسه زلاً فيها حيث نصب نفسه صاحب وحي يقول ما يشاء) انتهى (وروى ايضاً) عن جندب بن عبد الله رضي الله عنه عن الرسول عليه الصلاة والسلام انه قال (من قال في القرآن برأيه فاصاب فقد اخطأ) قال الشارح (اي بما في ذهنه من غير دراية بالاصول ولا خبرة بالمعقول والمنقول وان وافق قوله الصواب دون نظر في كلام العلماء ومراجعة القوانين العلمية فقد اخطأ في حكمه على القرآن بما لم يعرف اصله وشهادته على الله) : انتهى

واما قول المؤلف (منحت شريعتنا الى النساء) الخ فهذا كلام نصفه حق ونصفه باطل . اما الحق منه فالبالغة لما الحق ان تقبل الزوج والزواج او تر فضهما . واما غير البالغة فلا بد من قبول وليها عنها . ولا

يخفاك اختلاف الأئمة الأربعة رضي الله عنهم في صحة عقد البالغة العاقلة بدون ولي وعدمه . ولا خلاف بأن لكل من الرجل والمرأة أن يتأكد أخلاق الآخر وصفاته بالواسطة لأبذاته كما زعم المؤلف افتراءً على الشرع : فهذه وجوه الحق (ومن لم يجعل الله له نوراً أفما له من نور)

❖ الفصل الثالث في مشروعية التزوج بأربع ❖

❖ وهو المعبر عنه بتعدد الزوجات ❖

أرى صاحبنا لم يطل القيل والقال في هذا المبحث بل اكتفى بالتعامل على من تعددت زوجاتهم من الأنبياء عليهم السلام وغيرهم والشرائع التي أباحتهم ثم انتقل لتأويل آيتين من القرآن العظيم تأويلاً تذبذب فيه ما بين خطأ وإصابة وثقارب وتباعداً وخرج ودخول تحتار فيه العقول : وقبل الدخول في مناظرته انقل بعض أقاويله في هذا الباب مقدمة لما سيأتي (الاول) زعم أن عادة تعدد الزوجات كانت ولم تزل تتبع انحطاط حال المرأة في الهيئة الاجتماعية وترقيه فتقوى بنسبة انحطاط حالها وتضعف بنسبة ترقى حالها : انتهى (فاقول)

حيث أن القرآن صرح بأباحة الجمع بين أربع وبما يشاء الرجل من ملك اليمين والنبي عليه الصلاة والسلام جمع بين تسع فإذا تدبرت كلامه ظهر لك ما فيه من الطعن بالقرآن والذات الشريفة وما فيه من نسبة انحطاط حال المرأة في ذلك الوقت الذي لم تر الدنيا منذ خلقها الله وقتاً

اعدل منه واقسط (الثاني) قال (ان الرجل وان كان من امة الفت تعدد
 الزوجات اذا بلغ من كمال العقل ما يشعر به بمنزلة زوجته و يعرف
 حقوق الشرعية والفطرية ترجح عنده الاكتفاء بـ زوجة واحدة) اه
 فتأمل في هذا القول يظهر لك ما فيه من الطعن بالانبياء وغيرهم من
 اتخذوا اكثر من زوجة ونسبتهم لعدم بلوغ كمال العقل وعدم معرفة
 حقوق الزوجة الشرعية والفطرية والاغرب من ذلك استدلاله على
 صحة زعمه بانصراف افكار بعض رجال اهل بلاده للاكتفاء بـ زوجة
 واحدة . فياله من استدلال مضحك مبكى : الم يعلم ان الاكتفاء بـ زوجة
 واحدة عادة قديمة عند الاثراك وقلما يوجد من اغنائهم من له اكثر من
 زوجة : واما المصريون فهم قسمان . قسم تناولتهم التربية الافرنجية
 فتخلعوا بها واتصفوا بصفاتهما وقسم تناولتهم الضرائب الاميرية فافقرتهم
 عن القيام بنفقة نفوسهم فضلاً عن العيال (الثالث) قال المؤلف (ان
 منع الرقيق وان كان له اثر محمود في سقوط هذه العادة لكن ترقى عقول
 الرجال وتهذيب نفوسهم كان اثره اعظم في تلاشيها . لان الرجل
 المهذب لا يرضى ان يعامل المرأة بهذا الاستبداد ولا تطاعه مروءته ان
 يمتنعها اتباعاً لشهوته) اه فتأمل بهذا الكلام يظهر لك ما فيه من
 الطعن في الانبياء وغيرهم مما لا يتجرا عليه احد من ادرك اسرار الشرائع
 وكان من المؤمنين : ثم بعده ما بذل جهده بما عنده من التويه والمغالطة

فيما يقع بين الرجل وزوجاته وبين الاخوان اذا كانوا من أمهات دخل
 في باب اعطاء الراي و تقرير الحكم (فاولاً) قرر وجوب الاكتفاء
 بواحدة (ثانياً) اباحة اخذ اخره فيما اذا اصبحت الاولى
 بمرض مزمن ثم رجع فنع هذا ايضاً كأنه كتبه قبل تصويره
 (وثالثاً) اباحة اخذ ثانية فيما اذا كانت المرأة عاقراً لكن بشرط
 رضا الاولى او تطلقها ان شاءت . ثم جاء بفصل الخطاب واستيفاء
 الطعن والقذف حيث قال (اما في غير هذه الاحوال فلا يرى تعدد
 الزوجات الاحيلة شرعية لقضاء شهوة بهيمية . وهو علامة تدل على
 فساد الاخلاق واختلال الحواس وشره في طلب اللذائذ) انتهى وانا
 استغفر الله ربّي من تدنيس كتابي بهذه الاضاليل وهو يعلم براءة قلبي
 من مثل هذه الارجاس . واني لا عجب من حضرة الاستاذ مؤلف
 كتاب الجليس الانيس كيف سكت عن هذه الاضاليل وما تعرض
 للرد عليها وعلى الاقل للتنبيه على ما فيها : ثم انتقل الى التنبط في كلام
 الله تعالى فقال (والذي يطيل البحث في النصوص القرآنية التي وردت
 في تعدد الزوجات يجد انها تحتوي اباحة وحظر في آن واحد . قال تعالى
 (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتهم ان لا
 تعدلوا فواحدة او ما ملكت ايمانكم ذلك ادنى ان لا تعملوا) وقال (وان
 تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها

كالمعلقة وان تصلحوا وتقوا فان الله كان غفوراً رحيماً ومن هذه الآيات
 يتضح ان الشارع علق وجوب الاكْتفاء بواحدة على مجرد الخوف من
 عدم العدل ثم صرح بان العدل غير مستطاع . فمن ذا الذي يمكنه ان لا
 يخاف عدم العدل مع ما تقر من ان العدل غير مستطاع . وهل لا يخاف
 الانسان من عدم القيام بالمحال . اظن ان كل بشر اذا اراد الشروع في عمل
 غير مستطاع يخاف بل يعتقد انه يعجز عن القيام به والوقوع في ضده . ولو
 ان ناظر في الآيتين اخذ منهما الحكم بتحريم الجمع بين الزوجات لما كان
 حكمه هذا بعيداً عن معناها لولا ان السنة والعمل جاءا بما يقتضي الاباحة
 في الجملة انتهى (فاقول) قد تبين لك من كلامه هذا امور مهمة عظيمة
 على المسلمين (الاول) تصريحه بوجود التناقض في القرآن . الكلام
 الذي ان قاله معتقداً بوجوده فقد كفر وان قاله عن جهل فعلى العلماء
 ارشاده واستتابته (الثاني) تصريحه بان الله شرع وباح ما علمه محالاً وغير
 ممكن . وهذا مثل الاول فتأمل (الثالث) استدلاله من الآيتين على
 تحريم ما حله الله وباحه وهذا تصريح ايضا بان الله يُحل في الظاهر ويحرم
 في الباطن . وهذا كالذي قبله فتأمل : لكنني اقول تعس امرئ جهل
 مقدار نفسه وحاشا رجلاً بقلبه كلمة التوحيد يقول هذا عن اعتقاد
 ويقين بل ظنه بنفسه فوق حقيقتها حمله على التوهم بان العدلين
 المذكورين في الآيتين هما بمعنى واحد وعدم ثقته بما قاله علماء الدين

حملته على الوقوع فيما نسأل الله ان يغفرله ويتوب عليه منه ويرده الى الحق والصواب: وحيث ان معنى كلاً من العدلين لا يظهر الا من اقوال علماء التفسير الاخذين ذلك بالتواتر عن سيد المرسلين عليه الصلاة والسلام فلنذكر ما يفتح الله به في المسئلة من وجوها: اعلم ان علماء النصارى ومن تخلق باخلاقهم وانصبغ بصبغتهم يتخذون هذه المسئلة وسيلة للطعن فينا وبتقبيح شريعتنا وطالما ناظرهم بها علماءنا والزموم الحجة تحقيقاً والزاماً وهم غير منكفين عن التشديق بها كما انهم غير منفكين عن التشديق بغيرها مما يحسبونه بزعمهم مطعناً في ديننا . مع ان مشروعية تعدد الزوجات والتسري بملك اليمين ليست مما جاء به الاسلام مبتدعاً بل الكتب المنزلة متفقة على وجودها من صدر الخليفة عندا اكثر الامم وفي اكثر الشرائع كما ذكرت ذلك مفصلاً في كتابي المسمى (ميزان العرفان في حقيقة التوراة والانجيل والقرآن) وهو اربعة اجزاء وفي كتابي الآخر المسمى (مرشد الحيران لحقائق الاديان) وهو تحت الطبع الان . وما زالت هذه العادة جارية في مجراها عند جميع الامم حتى اوائل القرن الرابع ميلادي حينما قام رؤساء الكنائس واعلنوا ابطالها وابطال الطلاق لاسباب سياسية ومنافع ذاتية واستندوا بذلك على بعض نصوص في الانجيل اولوها وحرّفوا معانيها كما فعل صاحبنا هذا في كلام ربه بدون حق لكن جميع الامم التي

كانت عاملة بها بقيت على ما كانت عليه ما بين اعتدال وتفریط على
 غير قانون: فلما جاء الاسلام وصار القرآن ينزل منجماً بحسب الوقائع اخذ
 القرآن بتعديلهما رويداً رويداً كما هو ظاهر لمن عرف اسباب نزول
 الآيات حتى اقرها على ما هي عليه عندنا. وما يراه غير العالم من الاشكال
 والاختلاف في بعض نصوصه فهذا منشاء ما بالجهل باصطلاحات
 القرآن والجهل باللغة او الجهل بالتفريق بين المحكم منه الذي لا يرجع
 فيه لغيره وبين المتشابه الذي يرجع فيه لغيره من القرآن او الحديث .
 وعن مثل هذا نهى الله تعالى بقوله (فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما
 تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في
 العلم) وحذر الرسول عليه الصلاة والسلام كما رأيت انفاً من التأويل
 والتفسير بغير علم: فعلى المؤمن الخائف على دينه ان لا يهوى مع الوسواس
 وغرور النفس في تأويل كلام الله وتفسيره بما يظن ويتوهم. فالعلماء الذين
 اخذوا على انفسهم عهد التفسير والتأويل وفرعوا الاحكام واستنبطوا
 المسائل ودونوا المذاهب ما كانوا جاهلين بوعيد الله وتحذير رسوله لمن
 يقدم على ذلك بدون علم ولا مأخذ عن من انزل عليه. بل ما فعلوا ذلك
 الا بعد ان تحققوا بانفسهم ومروياتهم الصحيحة الثقة والا من من الوقوع
 تحت وعيد الله وان الله ورسوله راضيان مرتضيان عنهم بما فعلوه: فاي
 مؤمن عاقل يرى ما جاء في القرآن والحديث من شدة الاغناء بالنساء

والتوصية بهن والزجر عن اضرارهن واعضالهن وسوء معاملتهن والامر
 بالاحسان لهن وحسن معاشرتهن ويقول ان تعدد الزوجات ظالماً
 وعدواناً فيكون معنى كلامه هذا ان الله تعالى علم ما في هذه الاباحة من
 الظلم والضرر وابعها فتنافضت احكامه واوامره وهو العليم الحكيم .
 تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً (فان قلت) انا غير منكرا لابيحة لكني اقول
 بان ليس كل مباح يؤتى وان الاحكام تتبدل بتبدل الازمان (فاقول)
 اما تبدل الاحكام بتبدل الازمان فهذا ليس في الاصول ولا في المباحات
 والمحرمات بل ذلك في مسائل فرعية وضع الائمة لها قواعد يرجع عند
 الحيرة اليها وحصروا حق التبديل بالامام فقط . اما الاصول والمباحات
 والمحرمات فما قال في جواز تبديلها احد من علماءنا : واما كون كل مباح لا
 يؤتى . فهذا يخلف باختلاف المقصد . فان قصد بالامتناع عن المباح
 زهداً وتريضاً للنفس وما شبه ذلك كما كان عليه الانبياء عليهم
 السلام ومن على قدمهم من العلماء الزهاد فذلك مقام جعل الله له من
 اختار من كرام عباده . وان كان القصد بالامتناع من باب الانكار على
 الشارع فذاك الاحاد والعياذ بالله تعالى : وحيث كانت الاباحة ثابتة
 ولا وجه للامتناع غير هذين الوجهين فما على المتلذذ بالاباحة الله له من
 حرج (قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق قل
 هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيمة كذلك نفصل الآيات

لقوم يعقلون) كما انه ليس عليه من بأس ان لم يكن تابعاً او مقلداً لغيره
سيما من لا دليل عنده على المنع او التحريم غير عقله وظنه ووسواسه : لا
جرم ان كل انسان حر في عقله وتصرفاته ما لم يتعد حدود الشرع وحقوق
الخلق . فكما ان زيدا يستحسن الانفراد بواحدة ويرى ان يكون لها
عبداً وهي له سيدة . ان حاضت حاض وان تنفست تنفس وان ارضعت
انفطم عنها والتجى لغيرها وان مرضت كذلك وبكل ذلك يزيد عليه
خدمته فوق خدمة نفسه واولاده . فكذلك لعمر وحق ان يرى خلاف
ذلك وان لا يحمل نفسه احد الشرين اما الصبر الذي هو أمر من الصبر
واما ارتكاب الفاحشة الفاشية في الذين قيدوا انفسهم . نعم ربما كان
عند من لا طلاق عندهم بعض الظلم في الجمع بين زوجتين حيث حينئذ
لا خيار لا حداً بين الرضاء وعدمه . اما عندنا فلا ظلم البتة لانها مختارة
ان شاءت دخلت على ضرورة وان لم تشيء فلا مجبر لها هذا في الداخلة واما
الموجودة فكذلك لها الخيار ان شاءت رضيت وان لم تشيء فلا مجبر لها
كما انها اذا ما احبت الطلاق ولا السكنى مع الضررة فالشرع جعل لها
حق الانفراد بالمسكن وحق طلب الخلع كما سنبين تفصيله في بحث
الطلاق ان شاء الله فاي ظلم يبقى عليها : لكن فساد القياس وسوء الفهم
وغلبة الغرض تعكس الحقائق وتبعد الانصاف : ثم لا خفاء ان تباين
الاخلاق والمشارب والطباع والعوائد ليس منحصراً في امور الزواج

والا زواج والعيال بل في جميع حالات الناس وتصرفات الانسان
واعمال الخلق . فباي حق او قانون يجوز لانسان تكليف غيره باتباع
اخلاقه ومشاربه وطباعه وعوائده حال كون موجد الكون اوجد
الخلق هكذا قال تعالى (ولو شاء ربك لجعل الناس امة واحدة) وقال
تعالى (فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله) لكن الله تعالى
ما ترك الناس فوضى كل يعمل ما يشاء بل من حينما ذرهم من آدم عليه
السلام وضع لهم الشرائع شريعة بعد شريعة تتبدل فروعها بتبدل احوال
لزمان لكن اصولها واحدة حتى ارسل خاتم انبيائه ورسله عليه الصلاة
او السلام بخاتمة الشرائع غير المحتاجة للتبديل والتغير معها تبدلت
احوال الزمان وتشكلت صبغة الامم وجعلها الجامع الاعظم والمرجع
الجامع للاخلاق والمشارب والطباع والعوائد فما امر به فيها او اباحه
فهو الحسن المقبول وما نهى عنه او حظره فهو القبيح المردود فمن اخذ
بها ومشى على صراطها فقد استمسك بالعروة الوثقى وامن العثرة ومن
تنكب عنها ونبذها فقد ضل سعيًا وخاب عملاً . ومن زعم ان الشريعة
الاسلامية تركت شيئاً يحتاجه الناس او هي محتاجة لشيء من مبتكرات
الناس فقد كذب كلام الله حيث قال تعالى (اليوم اكملت لكم دينكم
واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً) وكذب كلام
رسوله القائل لاصحابه انه ما ترك شيئاً الا بينه لهم : وامان لم

يقل ذلك ولكنه يذهب الى التأويل فهذا قد فارق الاجماع وادعى بما لم
 يعلمه علماء الشرع من صدر الاسلام الى الآن . ولا جرم ان الاول
 فاسق لا يؤخذ بقوله والثاني احمق لا يلتفت اليه فان ضرب بتأويلها
 عرض الحائط وناخذ بما يرا دما قاله علماء الامة في تفسير الآيتين
 المذكورتين ونتبعه بما يلزم وبالله التوفيق (الشاهد الاول) قال الله
 تعالى في سورة النساء (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث
 ورباع فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة او ما ملكت ايمانكم ذلك ادنى
 ألا تقولوا) اعلم ان جمهور المفسرين من علمائنا اهل السنة والجماعة اتفقوا
 على ان معنى (ما طاب) ما استطابته النفس وما ل اليه القلب (من النساء)
 المباح تزوجهن دون المحرمات الآتي ذكرهن . و(مثنى وثلاث ورباع)
 اي اثنتين معاً او ثلاثاً او ارباعاً خلافاً لمن جعلوا كل عدد مستقلاً لذاته
 فصارت الجملة تسعاً (فان خفتم ألا تعدلوا) بين الاثنين او اكثر
 منهما في الرزق والقسم اي في النفقة والنوبة (فواحدة) فاكتفوا
 بزوجة واحدة . وحيث كان العدل مشروطاً في حق الحرة فقط فمن لم
 يكتف بواحدة ولم يأمن العدل في النفقة والنوبة فليتسر بما شاء من ملك
 اليمين حيث لا شرط لمن ولا عدد فيهن الا ان اعتقها وتزوج بها فيصير
 لها احكام الحرائر ثم زجر عن عدم العدل المذكور وحثا عليه رغب
 الله الرجال بالاكتفاء بواحدة او بملك اليمين بقوله (او ما ملكت

ايما نكم ذلك ادنى (الا تعولوا) اي اقرب ان لا تجوروا ولا تملوا عن
 العدل بينهم : ثم ان الاجماع على ان هذا الامر اى قوله (فانكحوا)
 امر اباحة لا امر وجوب بمعنى ابيح لكم لكن الخلاف واقع في كون هذه
 الاباحة مطلقة ام خاصة بالاحرار : فأما ما مالك رضي الله عنه
 وجمهور علماء مذهبنا السادة المالكية قالوا بالاطلاق اي يجوز للعبد ان
 يتزوج باربع معاً وباقي الائمة رضي الله عنهم قالوا بالاختصاص اي
 انها خاصة بالاحرار وكل مأخذ ومستند من الحديث لسنا
 اهلاً للانتقاد على احد منهم ولا ترجيح قول على قول لان العالم التحرير
 في زماننا لا يماثل نقطة من بحر كل منهم . فالجواب مثل اولي له ان
 يقف عند باب الأدب والسكوت من ان يصفع ويرد (الشاهد الثاني)
 قال تعالى بعد الآية المتقدمة (يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن
 الذين من قبلكم) قال الفخر رحمه الله فيه قولان (الاول) ان هذا دليل
 على ان كل ما بين تحريمه لنا وتحليله لنا من النساء في الآيات المتقدمة
 فقد كان الحكم ايضاً كذلك في جميع الشرائع والمثل (والثاني) انه
 تعالى يهديكم سنن الذين من قبلكم في بيان مالكم فيه من المصلحة كما بينه
 لهم) انتهى فعلى اى قول كان فالآية دالة على ان الله تعالى اباح
 لنا التزوج بالعدد المذكور والتسري بملك اليمين لمصلحة لنا ليس عن
 عبث . وما شرعه الله لمصلحة لا يمكن ان يكون فيه ظلم او تعدى على احد .

ويؤيد القول الاول ما نراه في اسفار التوراة من اباحة تعدد الزوجات والتسري والمحرمات من النساء : فهل بعد اجماع الشرائع المنزلة مجال للقول او مكان المناقشة (الشاهد الثالث) قال الله تعالى في هذه السورة (وان تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة وان تصلحوا وتتقوا فان الله كان غفوراً رحيماً) اه قال الفخر رحمه الله (وان تستطيعوا) فيه قولان (الاول) ان نقدروا على التسوية بينهم في ميل الطباع واذا لم تقدر وا عليه لم تكونوا مكلفين به (والثاني) لا تستطيعوا التسوية بينهم في الاقوال والافعال لان التفاوت في الحب يوجب التفاوت في نتائج الحب . وقوله (فلا تميلوا) اي انكم لستم منهينين عن حصول التفاوت في الميل القلبي لان ذلك خارج عن وسعكم ولكنكم منهيون عن اظهار ذلك التفاوت في القول والفعل : روى الشافعي رحمه الله عليه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يقسم بين زوجاته ويقول (هذا قسمي فيما املك وانت اعلم بما لا املك) : وقوله تعالى (فتذروها كالمعلقة) اي تبقى لا أيماء ولا ذات بعل . وقوله تعالى (وان تصلحوا) بالعدل في القسم (وتتقوا) الجور (فان الله كان غفوراً رحيماً) ما حصل في القلب من الميل الى بعضهن دون البعض . وقيل المعنى وان تصلحوا ما مضى من ميلكم وتداركوه بالتوبة وتتقوا في المستقبل عن مثله غفر الله لكم ذلك . وهذا

الوجه اولى لان التفاوت في الميل القلبي لما كان خارجاً عن الوسع لم يكن فيه حاجة الى المغفرة) انتهى فاتضح لك من كلام هذا الامام الذي عليه اجماع المفسرين ايضاً ان المراد بالعدل الذي في الآية الاولى هو العدل في الرزق والنوبة وهو الذي امرنا الله به وواجبه علينا . وان العدل الذي في الآية الاخرى غير المستطاع هو الميل القلبي وهذا لكونه غير مستطاع اي ليس في طاقة الانسان اكره قلبه فلذا ما امرنا به ولا اوجبه علينا ولا كفنا به لكنه امرنا وكفنا بكتمانه وعدم اظهاره بقول او فعل ينكسر به قلب غير المحبوبة . وهذا هو القول الحق المؤيد بالحديث المتقدم آنفاً وباحاديث كثيرة مصرحة بزيادة حب الرسول عليه الصلاة والسلام لبعض زوجاته اكثر من بعض والسيدة عائشة رضي الله عنها كانت احبهن اليه : فلو ان الله كفنا به وهو عالم بامتناعه او امرنا او اوجب علينا التسوية بينهن في الحب القلبي ظاهراً او باطناً لما كان اباح لنا التزوج باكثر من واحدة وكان بالاولى ان يعصم منه اشرف خلقه واكملهم واعد لهم . وحيث ان زيادة محبته عليه الصلاة والسلام لبعض نسائه ثابتة فثبت عدم تكليف الخلق فيه . ولا خلاف ان ما لا نكف به ولا اوجبه الله علينا لانكون مؤخذين فيه : ثم حيث ان وظائف العلماء بيان الاحكام والتكاليف الشرعية سيما دقائق المسائل ومشكلات المعاني بدون

مراعاة احد سواء رضي ام سخط ووافق ذوقه ام لم يوافق فلا محل لما تحامل
 به عليهم بل كل منصف يحكم بسقوط هكذا انتقاد : وجوابه ايضا انقل
 ما قال الله تعالى عقب الاية المذكورة وما جاء في تفسيره : قال
 تعالى (والله يريد ان يتوب عليكم) بمأثره لكم مما عليه الجاهلية والاضالين
 من غيركم (و يريد الذين يتبعون الشهوات) النفسية فيحلون ما حرم الله
 ويحرمون ما احله (ان تميلوا) مع اهوائهم واغراضهم (مبلا عظيما)
 تفارقون به شرعكم ودينكم (يريد الله ان يخفف عنكم) بمأثره وابعاده
 لكم ولم ينقل عليكم بشيء بل جعل لكم ديناً يسيراً وشريعة سهلاً لانكم
 ضعفاء عن تحمل التكليف الثقيلة سيما دواعي الشهوة واللذة فاباح لكم
 ما تنصرف به شدة تلك الدواعي فاحذروا واحترزوا من مثل هؤلاء
 الدعاة وامثال هذه الوسوس التي مبدأها التهور في الشهوات واخرتها
 الميل العظيم عن الشرع والدين وعقباها العار والنار اه عن الفخر
 رضي الله عنه بنصه : فهذا ما جاء في كلام ربنا من الادلة على اباحة تعدد
 الزوجات والتسري في شرعنا وشرع من كان قبلنا وسند ذكر انشاء الله
 عن قريب شواهد من كتب ارباب الشرائع شاهدة بان شرعهم الذي
 يدعون في هذه المسئلة كان على طرفي الافراط والتفريط : فقل
 لي بعمر كهل سمعت او رأيت وحشاً من الوحوش المزدوجة جمع بين
 اثنين او فارق اثنين حتى تموت او يموت او كان يحجبها عن الاختلاط

مع سائر ذكور ابناء جنسه . او كان يفرد بالقيام باود اولادها وبيتها
وهو يفرد بجلب الرزق لها ولهم . او كانت يفرد في مهمات الامور
ومخاطر الكسب وحده وهي قارة العين ناعمة البال في بيتها بين اولادها .
كلائم كلا . بل الثابت المعلوم ان الفطرة الوحشية والصنفة الحيوانية
قاضية بان يفرد الذكر بانثى واحدة مدة الحياة وبالاختلاط في
المسارح والموارد . وبالتسافد علناً . وباشتراك الانثى مع الذكر في
كسب الرزق وجلب القوت وما اشبه ذلك مما هو من ضروريات
الوحشية . هذا في المزدوجة . واما غير المزدوجة فما ترى لانثى ذكراً
معلوماً ولا للذكر انثى معلومة بل كما طالب احدهما السفاد استمال من
يقضى به وطره وفارقه وكانت الانثى هي المتكفلة بالولد حتى يقدر على
الكسب : فذلك مثالنا ومثال ما يدعوننا اليه الفيلسوف والمثال
الاخير مثال من اتخذوا التزاوج المدني شرعة وقانوناً . فتأمل : واما
ما جاء في كلام نبينا عليه الصلاة والسلام من الترغيب في الزواج وتكاثر
النسل الذي لا ريب بانه يكثر بنسبة عدد الزوجات فلا حادith فيه
كثيرة . واذا لم يكن منها الا قوله عليه الصلاة والسلام (حب الي من
دنياكم النساء والطيب وقره عيني في الصلاة) هكذا رواه في الجامع
الصغير : ومنها قوله عليه الصلاة والسلام (تناكحوا تناسلوا فاني مباه بكم
الامم يوم القيامة) ومنها قوله عليه الصلاة والسلام (عليكم بالباءة فمن لم

يستطع فعلية بالصوم) الحديث . لكننا ان يكون لنا اسوة وامراً :
 كان والدي رحمه الله يقول وددت ان يكون اهل الارض اولادى فانال
 بهم مظهر قوله عليه الصلاة والسلام (تناكحوا تناسلوا) الخ وقد اعطاه
 الله ما شرح صدره فانه رأى الجيل الرابع من اولاد صلبه وتوفي عن
 ثلاث وسبعين ما بين ولده وولد ولده ومن مات من اولاد في حياته
 اكثر من ذلك . فكيف يمكن حصول هكذا نعمة من اعظم النعم
 بزوجة واحدة لا تكاد تلد خمسة بطون ويبقى بهار مقلم شتهى . قال
 الامام الغزالي رحمه الله في كتاب النكاح من الاحياء (والنكاح بسبب
 دفع غائلة الشهوة مهم في الدين لكل من لا يؤتى عن عجز وعنة وهم غالب
 الخلق فان الشهوة اذا غلبت ولم يقاومها قوة التقوى جرت الى اتحام
 الفواحش واليه اشار بقوله عليه الصلاة والسلام عن الله تعالى (الاتقوا
 تكن فتنه في الارض وفساد كبير) وان كان ملجماً بالجمام التقوى فغايتها
 ان يكف الجوارح عن اجابة الشهوة فيغض البصر ويحفظ الفرج فاما
 حفظ القلب عن الوسواس والتفكر فلا يدخل تحت اختياره بل
 لا تزال النفس تجاذبه وتحذته ولا يفتر عنه الشيطان الموسوس اليه في
 اكثر الاوقات وقد يعرض له ذلك في اثناء الصلاة . والمواظبة على
 الصوم لا تقطع مادة الوسوسة في حق اكثر الخلق الا ان ينضاف اليه
 ضعف في البدن او فساد في المزاج . وكان بعض الصالحين لا يكاد يخلو

من زوجتين أو ثلاث فإنكر عليه بعض الصوفية فقال هل يعرف احد
 منكم انه جلس بين يدي الله تعالى جلسة او وقف بين يديه موقفاً في
 معاملة فطر على قلبه خاطر شهوة فقالوا يصيبنا من ذلك كثير فقال لو
 رضيت في عمري كله بمثل حالتكم في وقت واحد لما تزوجت انتهى
 ومن لطائف كلامه رحمه الله في هذا الفصل ويليق ان يكون جواباً
 لمنكري تعدد الزوجات . قال (وانكر بعض الناس حال بعض
 الصوفية فقال بعض ذوي الدين ما الذي تنكر منهم . قال يا كلون
 كثيراً . فقال وانت لو جمعت كما يجوعون لا كلت كما يا كلون . قال
 ينكحون كثيراً . فقال وانت لو حفظت عينيك وفرجك كما يحفظون
 لنكحت كما ينكحون) اهـ ثم قال رحمه الله (ومن الطباع ما تعاب عليها
 الشهوة بحيث لا تحصنه المرأة الواحدة فيستحب لصاحبها الزيادة على
 الواحدة الى الاربع فان يسر الله له مودة ورحمة واطمان قلبه بهن والا
 فيستحب له الاستبدال وكان الحسن بن علي رضي الله عنهما منكما
 حتى نكح زيادة على مائتي امرأة . وتزوج المغيرة بن شعبه رضي الله عنه
 بثمانين امرأة . وكان في الصحابة رضي الله عنهم من له الثلاث والاربع .
 ومن كان له منهم اثنتان لا يحصى ومهما كان الباعث معلوماً فينبغي ان
 يكون العلاج بقدر العلة انتهى فهذا ما قاله حجة الاسلام وما رواه
 عن الاصحاب الكرام . ورايت في رحلة الامام الشافعي رضي الله عنه

المنقولة في الكشكول ان قد كان لأماننا مالك رضي الله عنه نيف
 وثلاثمائة جارية خلا عن زوجاته: فيا للعجب هلا يسعنا من شرعنا
 ماوسع نبينا واصحابه وائمة وائمة والعلماء والعقلاء الذين لا يعلم عددهم الا
 الله. هل كلهم غير كامل العقل ونحن كاملوه. هل كلهم فاقد الشهور
 بالواجبات الانسانية ونحن حائزوه. هل كلهم جهلوا ما زعمه المؤلف
 من امتناع العدل ووجوبه. هل كلهم وقعوا في اثم قام جنبه ينذر
 الامة منه هل كلهم غلبت عليهم شهواتهم فباعوا بهاديينهم: تذكرت
 حكاية في المناسبة رايتها في بعض التواريخ. قال لما قامت فتنة مسئلة
 خلق القرآن في العراق ايام الواثق بالله نقل اليه ان في دمشق الشام
 رجل من سراتها يقول بعدم خلق القرآن فامر بجلبه فجاءوا به مكبلا
 بالحديد فلما مثل بين يديه قال له ما نقول في القرآن. فقال يا امير
 المؤمنين ان الداعي بهذا القول هو وزيرك ابن داود فاسمح لي بمناظرته.
 فقال للوزير ناظره. فقال الرجل يا ابن داود هذا الذي تدعو الناس
 اليه هل علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ام لا. وان كان علمه هل اخبر
 عنه ام سكت. فقال علمه وسكت عنه. فقال اما وسعك ماوسع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم: يا ابن داود هذا الذي تدعو اليه الناس هل علمه
 الصديق والفاروق وعثمان وعلي وغيرهم من اجلاء الصحابة رضي الله
 عنهم ام لا. ومن علمه منهم هل اخبر عنه ام سكت. فقال علموه وسكتوا

عنه . فقال لو قلت انك علمت شيئاً ما علمه رسول الله واصحابه لوجب قتلك
 وحيث اعترفت بانهم علموه وسكتوا عنه اما يسعك في دينك ماوسعهم :
 يا ابن داود هذا حبر الأمة عبد الله بن عباس جد امير المؤمنين هل علمه
 الله فيما علمه من التأويل هذا الذي نقوله ام اخفاه عنه . وان كان علمه اياه
 فهل بلغك عنه انقول به ام لا . فقال لا . فقال اما يسعك في دينك ما
 وسع حبر الأمة : قال الراوي فاقطع ابن داود واستلقى الوائق على
 ظهره يضرب الارض برجليه ويقول اما وسعك ماوسع رسول الله اما
 وسعك ماوسع اصحابه اما وسعك ماوسع حبر الأمة قاتلك الله يا ابن
 داود ثم جلس وقال انزعوا قيد الرجل فنزعوه من رجله فتناوله الرجل
 ووضعوه في مكه فقال له الوائق مات صنع به فقال اوصي بوضعه معي في القبر
 لا لقي به ابن داود بين يدي الله فقال الوائق وهذه اشد واعظم من ثلك :
 قال الراوي وكانت حادثة هذا الرجل آخر حوادث هذه الفتنة فان الله
 اهلك من كانوا قائمين بها وانطفأت نارها : واعلم ان مسألة تعدد
 الزوجات كانت ولم تزل عند الامم على طرفي نقيض ما بين افراط
 وتفریط . فالاسرائيليون والونيون والمجوس كانوا على حد الافراط
 حيث ليس للزوجات عندهم عدد محصور . وقد رايت في اخبار الجرائد
 ان الملك سيام الموجود الان يف وخسمائة زوجة . والنصارى على حد
 التفریط . اما الاسلام فقد جاء في المسئلة على عادته من الاعتدال . وقد

ذكر علماء وناحكمة الاباحة لاربع فقط . وقد اشار اليها الامام الغزالي
 في كلامه المنقذ من آفانور بما ترى فيما يأتي شيئاً منه : ولندكر شيئاً مما
 جاء في اسفار اليهود المعتمدة ايضاً عند النصارى مما يتعلق في هذه المسئلة :
 قال في الاصحاح (١٦) من سفر التكوين ان هاجر اعطت سارى
 زوجة لابراهيم عليه السلام فدخل عليها : وقال في ٢٩ منه ان
 يعقوب عليه السلام تزوج ابنتي (لابان) في اسبوع واحد : وقال في
 (٣٠) منه انه ايضاً تزوج جاريته زوجتيه فصرن اربعاً معاً : وقال في
 (٣٦) منه ان قد كان لعيسو ثلاث زوجات : وفي الاصحاح الثاني من
 سفر الملوك الثاني ذكر زوجات داود عليه السلام الثلاث : وفي
 الثالث عشر منه ذكر قصة (امنون) ابن داود مع اخته (ثامار)
 الدالة على اباحة تزوج الاخ اخته عندهم : وكأن اليهود استناداً على
 هذه يبيحون احياناً تزوج الاخوان : وفي اخر السادس عشر منه ذكر
 دخول (بشالوم) ابن داود على نساء ابيه العشرة بوقت واحد : وفي
 الاصحاح الحادي عشر من سفر الملوك الثالث قال ان قد كان اسليمان
 عليه السلام سبع مئة زوجة من السيدات وثلاث مئة من السراري : وحيث
 ليس من موضوع كتابنا الخوض في الشرائع المتقدمة ولا يجوز له لنا
 التشرع فلا تعرض لوجوه فساد الاساس الذي وضعت النصارى عليه
 شريعة النقيذ سيما ان الجمل الغفير من علماءهم نقضوا هذا الاساس

قطعة قطعة والقوه على قارعة الطريق ليراه كل ذي بصر : قال الكونت
 هنري في الفصل الثالث من كتابه المسمى الاسلام مانصه (يرى الناس
 في اكثر الازمان الوسطى ان اكبر عمل اتى به النبي هو اباحة تعدد
 الزوجات لانه توصل بذلك الى استجلاب الرجال . واعتمد القصاصون
 على هذه الروايات الكاذبة فوصفوا الاسلام بانه دين الجاموس والجمال
 وجميع الحيوانات . قال (رونان) ان تعدد الزوجات يجرح عوائدنا
 الدينية فلا نفقه في شريعة الآهية . وقال الاب (بروغلي) انها ديانة
 يصعب ادراك مقصودها . وان الله حللها في ظروف مخصوصة يستحيل
 علينا معرفتها : ولعمري لست ارى وجهاً يمنعنا من ان نعتقد في الشارع
 الآلهي من الحكمة ما نعتقد في الشارع الوضعي . فشرائع البشر تلاحظ
 الزمان والمكان في احكامها وليس من داع يلجئنا الى ان نحرم على الشارع
 الآلهي مثل هذا الاحتياط : قال بعض المشتغلين بعلم طبائع الامم ان
 تعدد الزوجات امر من ضروريات الامم الشرقية لما فيهم من القوة . ومن
 الغرائب التي تحنار في ادراكها الافهام ان الغربي مع ميله الى اعتقاد
 تعدد الآلهة كان على الدوام يأبى الزواج باكثر من امرأة واحدة .
 والشرقي (اي المسلم) الذي لا يعبد غير اله واحد يقول بتعدد الزوجات .
 فالله كثير ووزوجة واحدة صبغة تليق عادة بالغربي . وآله واحد
 وزوجات متعدداً صبغة تجمل بالشرقي (اي المسلم) ومن

الامور التي تم معرفتها ما اهمله الباحثون وهو ان تعدد الزوجات عادة
 قديمة في العرب قبل الاسلام ولذلك يقولون ان النبي مصلح شديد
 المعاملة . ولا شك في ان ميله كان للاقتصاد على زوجة واحدة ولكن
 كان من الصعب ان يلزم قريشاً بذلك وبينهم من له عشر زوجات .
 فلو امرهم بالاقتصاد على واحدة لشق عليهم وادى الى تزعزع في الدين
 الجديد ولهذا امرهم ان يختاروا اربعاً وطلقوا ما عداهن . ويؤخذ من
 الدين الاسلامي الى تفضيل زوجة واحدة من قوله تعالى (فان خنتم
 الا تعدلوا فواحدة) وقال العلماء ان الرجل اذا خاف ان لا يعدل بين
 زوجاته وجب عليه ان لا يتزوج باكثر من واحدة . وقد اخطأ
 موسيو (كاروز) حيث ذهب الى ان تعدد الزوجات مباح للاغنياء
 ويحرم على غيرهم . بل الذي يفهمه المسلمون من القرآن عن الزواج ان
 ليس كل مباح ينبغي . والمسلمون لا يقدمون كثيراً على ما اباحه شرعهم
 من تعدد الزوجات خلافاً لما يتوهمه غيرهم لانهم يخشون ضيق العيش
 وفقدان الصحة والمنازعات . والقرآن يأمر الفقير بالانتظار ومع ذلك
 فالعاجز عن الزواج نادر والعامية يتزوجون في الثامنة عشر غالباً واهل
 الشرق لا يعرفون العزوبة وهي المصيبة العظمى التي جلبها التمدن على
 الغربين . وكان محمد (صلى الله عليه وسلم) في محادثته مع اصحابه يحب
 ان يسمعهم كثيراً قوله (لا رهبانة في الاسلام) وقوله (نفس

المتزوج احب الى الله من صلاتين اعزب (ويرى القارىء مما تقدم
 ان الناس بالغوا كثيراً في مضار تعدد الزوجات وان ما نسبوه اليه غير
 صحيح . فما تعدد الزوجات هو الذي ولد في الشرق الرزائل التي زعمها
 الآب (بروجلي) بل المعقول انه من شأنه تلطيفها . على انني لست
 ادري ان كانت تلك الرزائل موجودة في الشرق وهل هي اكثر مما هي
 في الغرب . والواقع ان الرزائل موجودة في كل امة . ولقد يقع منها في
 (باريس) (ولندرة) (وبرلين) اكثر مما يقع في الشرق باجمعه لان
 النبي (عليه السلام) بالغ في تحريمها ولم يعدها من الذنوب الخفيفة .
 ومن الخطاء انما ضحوا وغلوا القادح قولهم ان عقد الزواج عند المسلمين
 عبارة عن عقد تباع فيه المرأة فتصير شيئاً مملوكاً لزوجها . بل الحق
 ان ذلك العقد يخول المرأة حقوقاً ادبية ومادية من شأنها اعلاء منزلتها
 في الهمة الاجتماعية) انتهى (فاقول) اذا تأملت فيما قاله هذا الفرنسي
 المنصف المحقق يظهر لك ان كثيراً من علماء الافرنج المنصفين على
 يقين من الفضائل التي جاءت بها شريعتنا السحماء ما بين واجب
 ومباح ومحرم ومكروه بخلاف مقلديهم من المسلمين الذين تلقفوا ما سمعوا
 وما قرأوا من اقاويل حمقاء الافرنج واكاذيب رهبانهم فظنوها حقائق
 راهنة فاخذوا يتشدقون بها على العمياء عن غير روية ولا تعقل حيث
 ذلك مبلغهم من العلم : وقد قدمت بين يدي كلامه ما رأيت من اخبار

اسفار التوراة لتعلم ما عندا لمعتسفين من علماء الافرنج والقسوس من
 التعامي عما كان عليه اعظم الانبياء عليهم السلام على رواية اسفارهم
 وترى ما هم عليه من النخامل بكل حقّة ووقاحة على شريعتنا والتعصب
 الاعمى لعوائدهم المسندة بزعمهم الى المسيح عليه السلام وهو براء منها بل
 ما هي الا قاييل في كتب ملفقة لا سند عليها ولا دليل ولا برهان لما
 دسها قوم لا خلاق لهم استرسالاً وراء شهواتهم الذاتية واغراضهم
 ونسبوا للدين والدين بريء منها فصار جمهور العقلاء من امتهم على
 وجل من هذه الدسائس كما اشار اليه الكونت المومنا اليه بقوله (وهي
 المصيبة العظمى التي جلبها التمدن على الغرب) (ثم اقول) لا خلاف
 ان التزاوج يكون لاسباب خمسة (احدها) التعاون في امور الدنيا
 (والثاني) التعاون والتمتع (والثالث) التعاون والتمتع والنسل
 (والرابع) النسل فقط (والخامس) التمتع فقط (فاما الاول والرابع)
 فالمتزوجون لاجل احدهما قليلون جداً : واما المتزوجون لاجل (الثاني)
 فقط فقليل ما هم (واما الثالث) فهو الذي عليه السواد الاعظم من
 الناس (واما الخامس) فالمتزوجون لاجله قليلون ايضاً : فاذا نقرر
 هذا فاقول على اي وجه كان من هذه الوجوه فتقيد الرجل بزوجة واحدة
 وارتباط المرأة بزوجة واحدة او حياتها ضرر فاحش وحكم ظالم
 وقانون غير عادل من عدة وجوه (الاول) ان الرجل اما ان يكون

قادرٌ أعلى القيام بحقوق زوجته او غير قادر . فان كان غير قادر فاي
 ظلم اقبح من الحكم على المرأة باضاعة حياتها بالارتباط مع رجل غير قادر
 على القيام بضرورياتها واضطرارها للسعي في سبيل ما لا غنى ولا صبر لها
 عنه وحرمانها لذة البنين المعروفين الاب والنسب . هذا ان كانت
 قادرة على السعي وبها انصارة لنوال حظ النفس والافهو الموت بالحياة
 والاحراق المنكر على المجوس مع ما في ذلك من اضاءة الشرف والعار
 الدائم : وان كان قادراً من كل وجه فالمرأة قد سعدت وحدها باقتداره
 وهو قد شقي وحده بما سيأتي بيانه (الوجه الثاني) فلنصرف النظر
 عن اخلاق كل منهما وآدابه وما يقع من التباغض والتنافر بينهما عند
 تباين الاخلاق او الآداب التي من المحال الوقوف على حقيقةهما بمجرد
 المخالطة ولوم اطال امدها خلافاً لما زعمه المؤلف مما اثبتت اكثر
 الحوادث خلافه ونقول : لا يخلو الحال اما ان تكون الزوجة سالحة
 للسبب الاول وغير سالحة لغيره : يعني ان تكون مقتدرة على اعانته
 وخدمته لكن هادئة او قبيحة او منقذمة في العمر او عقيماً . واما ان
 تكون سالحة للسبب الرابع فقط لكن هادئة . واما ان تكون سالحة
 للسبب الرابع فقط لكنها عاجزة عن اعانته وخدمته وعاقرة . واما ان
 تكون حائزة الصفات الثلاث التي عليها مدار التزاوج عند السواد
 الاعظم من الناس وهي النادرة بينهما : وحيث ان كل حال من الاحوال

الثلاثة الاولى ظاهر الضرر فاحش الاضرار اما بالزوجين المقيدين معاً
 واما باحدهما ظهوراً الا يكابر فيه اقل منصف فلنرجع الى الوجه الرابع
 الذي هو اصلح الاحوال حسب الظاهر ونبين ما فيه من الضرر
 الفاحش بسبب تقييد الرجل بهذه الزوجة التي هي اصلح النساء واخفهن
 ضرراً على فرض وجود امثالها فنقول : لا خلاف ان هذه الزوجة
 الصالحة الحرة الشابة ذات الجمال والكمال والودود والولود القادرة على
 اعانة زوجها والقاعة منه وبه الحافظة لما له وولده ومرضه (الكبريت
 الاحمر) لا بد ولا مناص لها من ان تعطل عن الفوائد الثلاث المذكورة
 الجزء الاعظم من العمر الذي يمكن حصول هذه الفوائد منها : فنفرض
 ان الرجل يقتن بالمرأة وهي في الخامسة عشرة من عمرها وانها تئس في
 الخامسة والخمسين فتكون مدة الزوجية الحقيقية اربعون سنة : وقلنا
 هذا على فرض غاية الامكان لكن اليئس قد يكون قبل ذلك العمر وعلى
 كل ففي السن المذكور يتعطل النسل لا محالة ويمتنع التمتع طبياً وطبيعةً
 والاعانة بالجسم تمتنع غالباً . اما عن ترفع منها واما من انحطاط قواها .
 وكلاهما واقع في الغالب : ثم نفرض ان تعطلها ما بين مرض
 وزيارة اهل وما اشبه ذلك مما يقع مثله للرجل بمقابلة ما يفرض للرجل
 من مثله . لكن تعطلها بما لم يقع من الرجل هو (اولاً) اسبوع
 على الاقل في كل شهر مدة الحيض (ثانياً) سنتان اكل مولود تلده

على الاقل . اما من احتاطت بالاولى شرعاً وطباً فيلزمها التعطل
 ثلاثون شهراً منها ستة اشهر في مدة الحمل وستان مدة الرضاع :
 وقلنا شرعاً الوجهين (احدهما) ان حق المولود على والدته ان ترضعه
 سنتين كاملتين كما فرض الله عليها بقوله تعالى (والوالدات يرضعن
 اولادهن حولين كاملين) فان انقصته منها فقد ظلمته (والوجه الثاني)
 وجوب عدم غشائهما مدة الرضاع لقوله عليه الصلاة والسلام (لا تقتلوا
 اولادكم سرّاً فان الغيل يدرك الفارس فيدعثره عن فرسه) رواه في
 الجامع الصغير وقال الشارح رحمه الله الغيل بالغين المعجمة مجامعة المرأة
 وهي ترضع . والدعثره الهدم . فالمعنى ان التمتع في حالة الرضاع يضعف
 قوى الرضيع فان بلغ مبلغ الرجال ضعف عن مقاومة مبارزه في الحرب
 فيقتل او ينهزم فيكون ابوه سببه فكأنه قتله سرّاً) انتهى وقلنا
 طباً . امر محسوس ثابت سيما اذا حملت المرأة وهي ترضع ولم تنبته
 لذلك حتى تأثر الرضيع من حليب الغيض فهيئات ان يسلم من العشرة
 واحد وان سلم فالضعف والسقم قريناه مدة حياته . هذا اذا كانت
 تحبل وهي ترضع لكن من النساء من لا تحبل الا بعد الفطام باسهر فهذه
 تكون معطلة على الرجل ايضاً (الوجه الثالث) تعطلها عن النسل
 في مدتي الحمل والرضاع (الوجه الرابع) تعطلها عن معونة الرجل
 في المديتين المذكورتين (الوجه الخامس) احتياجها لمن يخدمها مدة

لا اقل من سنة ونصف لكل مولود وما اشبه ذلك من الاسباب الخاصة
 بالمرأة . فاي عدل وانصاف يوجب على الرجل تحمل هذه الاضرار
 بالنقيدي بهذه الزوجة الواحدة وهي ناعمة البال حاصلة على كل ما تريد .
 بل ماذا يفعل الشاب او الكهل . ومن الامثال الثابتة بالتجارب قولهم
 (اعزب دهر ولا ارمل شهر) فهل فوق اضاءة ماله وعمره يضيع دينه
 ومروءته بارتكاب المنكر ام يتحمل ما لا يطيق . والماجريات المحسوسة
 شاهدة بان اعظم اسباب ما يرى من المنكرات ناتجة عن هذا النقيدي غير
 المعقول (فان قلت) أليست هذه الاضرار مشتركة بين الرجل والمرأة
 (قلت كلا) امامن جهة التمتع فالمرأة في مدة الحيض والنفاس
 والاشهر الستة الاخيرة من مدة الحمل فضلاً عن انها لا تميل للتمتع
 لا اشتغال الرحم فيها هو مشغول به فالغالب منهن تتأذى من الرجل .
 فالضرر من هذا الوجه منحصر بالرجل . وامامن جهة النسل فلا خلاف
 بان الرجل خصوصاً اهل الزرع والضرع وسكان البوادي وهم السواد
 الاعظم احوج لكثرة الاولاد من المرأة . بل المرأة منهم نتمنى ان لا
 تزق اكثر من غلام وبنت لما يلحقها من التعب بتربيتهم فوق تعبها
 باعانة زوجها واعمال بيتها سيما اذا كان زوجها من الاغنياء ارباب
 البيوت المطروقة والخدم والحواشي فيستحيل على الزوجة والزوجتين
 القيام بخدمة بيته ولذا ترى المهر عندهم يقارب مهر بنات الامراء في

المدن . فمن هذا الوجه ايضاً انحصر الضرر بالرجل : واما من جهة
المعونة فلا مكابرة بان الفقير يضطر لخدمة ذاته واولاده وخدمتها ايضاً
في ايام قعودها عن الخدمة فيتعطل عن كسبه والغني يبقى هو واولاده
وبيته منوطاً لارادة الخاديات وامانتهم ورحمتهم : فاذا تأملت فيما
قدمناه ظهرت لك حكمة حصر الاباحة باربع بالنظر للغالب . لان
من كان عنده اربعاً لا يحصل له شيء من هذه الاضرار غالباً . ثم بالنظر
لنادر اضيف الى الاربع اباحة التسري وكل ذلك سد المسالك الشيطان
ومنعاً لاسباب الفساد الظاهر المحسوس عند من قيدوا انفسهم بوحدة
تكلفاً من عند انفسهم او اتقياد القانون دينهم ولو كشف الله الحجاب
عنهم لرأيت اكثرهم على منكر الامن آتاه الله العصمة بالصبر واکراه
النفس والتخلف بالدين فالولئك لعمرى هم المغبوطون على هذه النعمة
العظمى حيث لا يختلف اقلان ان اغبط الناس في زماننا من اغناء الله
عن النساء واشقى الناس في عصرنا من ابتلاه الله بالاكثر منهم
والاحتياج اليهن : فان انصفت وعدلت رأيت ان الحكمة والعدالة
الالهية اباحة للرجل الجمع بين اربع زوجات بشرط العدل بينهما في
النفقة والعشرة فقط ليس في الحب والميل القلبي كما زعم جناب المؤلف
فهذا قد صرح الله ورسوله بعدم استطاعته ولولزم عن عدم استطاعته
ترك الزوج باكثر من واحدة للزم ايضاً ان لا يكون للوالدين اكثر من

ولد واحد دليل ان كل اب وام يعلمان يقيناً ان قلوبهما تميل لبعض
اولادهما اكثر من بعض مع محافظتهما على الكل بالسوية . ولا ريب
ان هذه الاباحة كانت عملاً باخف الضررين كما هي القاعدة الشرعية
والعقلية . وما جاء به الشرع هو عين الحكمة والعدالة الجامعة بين صالح
الفريقين (أتحكم الجاهلية يبغيون ومن احسن من الله حكماً
لقوم يوقنون)

﴿ الفصل الرابع في النوبة والعدل بين الزوجات ﴾

اعلم ان الله تعالى جعل شريعتنا السمحاء جامعة بين العدل والانصاف
والتبادل في الحقوق والنظر لما فيه الصالح والاصلاح ومنع الضرر
بالغير وتقديم الاضرر على الاخف والعام على الخاص وما اشبه ذلك مما
كلاه عن حكمة والحكمة بالغة وعدل لا مزيد عليه لذي عقل سليم : فهي
اباحت للرجل الجمع بين اربع زوجات والتسري بما يشاء من ملك اليمين
المؤمنات منعاً لما يحصل له من الاضرار والمفاسد التي ذكرنا بعضها في
الفصل المتقدم . وذكرت الشريعة ان التعفف عن النساء او الاكتفاء
بأمة خير للعاجز عما اوجبت عليه من العدل بين الزوجات ومعاملتهم
بالعدل والانصاف والمعروف حتى لو كانت واحدة أو أمة فالعدل
والمعروف واجبان لامناص منهما . والآيات والاحاديث في هذا
الباب كثيرة : فاما الآيات فتقدم منها ومن تفسيرها ما فيه كفاية

و بيان للحقيقة ومقاصد الشارع . واما الاحاديث فنورد منها ما فيه
 ذكرى لمن يذكر (الاول) ذكر الامام الشعراني رحمه الله في كتابه
 كشف الغمة بسنده عن الرسول عليه الصلاة والسلام انه قال
 (اذا تزوج احدكم البكر على الثيب اقام عندها سبعا ثم قسم . واذا
 تزوج احدكم الثيب على البكر اقام عندها ثلاثا ثم قسم) وعنه عليه
 الصلاة والسلام (للحررة يومان وللامة يوم) اهـ (الثاني) اخرج
 ابوداود عن عائشة رضي الله عنه انها قالت بعث رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في مرضه الى نسائه فاجتمعن فقال اني لا استطيع ان ادور
 بينكن فان رايتن ان تاء ذن لي ان اكون عند عائشة فاذن له (الثالث)
 اخرج اصحاب السنن عن ابي هريرة رضي الله عنه انه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم (من كانت له امرأتان ولم يعدل بينهما جاء يوم
 القيامة وشقه ساقطا) اهـ عن حسن الاسوة (الرابع) ومن حقوق
 الزوجة الحرة ان تعطي نوبتها لمن تشاء من ضرائرها . وهذا الحق
 شرع في قوله تعالى (وان امرأة خافت من بعلها نشوزا او اعراضا فلا
 جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير) اخرج الترمذي رحمه
 الله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال (لما كبرت سودة رضي الله عنها
 خشيت ان يطلقها الرسول عليه الصلاة والسلام فقالت له لا تطلقني
 وامسكني واجعل نوبتي لعائشة ففعل عليه الصلاة والسلام) اهـ

(الخامس) اخرج ابو داود عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده
 ان امرأة اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان ابني هذا كان بطني له
 وعاء وثدي له سقاء وحجري له حواء وان اباه طلقني واراد ان ينزعه مني .
 فقال عليه الصلاة والسلام (انت احق به مما لم تنكحي) اه لا جرم
 ان العدل بين الازواج والابناء وسائر الال ينتج تودد كل منهم
 للآخر لان النفوس فطرت على حب من احسن اليها وان كانت
 النفوس الشريرة تقابل الاحسان بالاساءة والمعروف بالانكران لكن
 الحب في الباطن لازم . وما من احسان افضل من العدل قال الله تعالى
 (اعدلوا هو اقرب للتقوى) وعن الرسول عليه الصلاة والسلام انه قال
 (ان المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن وكذا بيده يمين
 الذين يعدلون في حكمهم واهليهم وما ولوا) اه عن الجامع الصغير :
 ولا خفاء ان ما من اساس لبناء العائلة امة ثابت وابقى من التوادد
 المتبادل بينهم الناشئ عن صفاء العدل كما قيل القريب من قربته المودة
 وان بعد النسب والبعيد من باعدته العداوة وان قرب النسب : ومن
 الآيات الآمرة والحاشية على التودد وحسن المعاشرة قوله تعالى
 (وعاشروهن بالمعروف فان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا ويجعل
 الله فيه خيرا كثيرا) ومنها قوله تعالى (ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم
 ازوجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة) وقد تقدم تفسير هذه

الآية وان الله ذكر في هذه الآية اربعة امور متلازمة (الاول)
 الجنسية التي هي اعظم اسباب التوادر وموجبات التحاب والسكون
 (الثاني) السكون الناتج عن الجنسية (والثالث) المودة الناتجة عن
 الجنسية والسكون (والرابع) الرحمة الناتجة عن الثلاث وتامل بما في
 الآية من الحكم البالغة بما في هذا الترتيب حيث لو اختلفت الجنسية
 لما حصل السكون . واذا فقد السكون فحصل المودة محال .
 واذا فقدت المودة فالرحمة غير حاصلة البتة . ولما كانت الجنسية هي
 الاصل الاول فلا جرم ان من واجبات التزاوج ان يكون الزوجان ممن
 يمكن التألف والتناسب بينهما . وربما تفرع عن هذا الاصل فروع
 كثيرة . منها اتحاد الدين . ومنها توافق الاعتقاد . ومنها تناسب
 النسب . ومنها تقارب العمر . ومنها تقارب الخلقة . ومنها تشابه
 الاخلاق وما اشبه ذلك مما وقع التباين فيه لا يسلم من وقوع التنافر
 غالباً سيما العمر والخلقة لان العاقل يمكنه توفيق الدين والاعتقاد
 وتقارب الاخلاق حيث هي داخلية تحت سلطة العقل لكن تباين العمر
 والخلقة ليس في امكان البشر التوفيق بينها الا بتوفيق من الله خارق
 للعادة كما رأينا في افراد قليلين جداً حسب الظاهر والله اعلم بالبواطن .
 وليس الدواء الوحيد لهذه العلل هو الاخلاط والمعاشرة قبل الزواج كما
 زعم المؤلف فهذا زعم قد شهدت الماكرات التي ملأت العيون والكتب

بطلانه . واعدل شاهد على بطلانه قيام اكثر الامم الاوربية في
 احداث قانون الطلاق حال كون احدهم لا يأخذ المرأة الا بعد ما
 يعاشرها ويخالطها مدة طويلة وربما ارتبطا ببجائل العشق قبل عقد
 الزواج : والا عجب انك لا تكاد تجد بين ملوكهم وامرائهم الذين
 يتزوجون بدون مخالطة ولا معاشرة بل ولا رؤية البتة فردا واحدا اطلق
 زوجته او هجرها بل تجد الطلاق والهجر والتنافر والتباغض بين اكثرهم
 مخالطة وعشرة لا مرأته قبل ان يتزوجها . ولا جرم ان هذا سر من
 اسرار شريعتنا التي ما زالت تعلو وتظهر دائما ابدا لمن يدرك ويذكر :
 واني للشاب والشابة الناصب كل منهما للآخر فخرج الصيد وشرك
 الاقتناص ان يرى كل من الآخر ما لا يجب فضلا عما يكره . سيما الشاب
 الولمان الذي عيناه عن كل عيب غضيفة من التي فطرت على المكر
 وتغذت من امها بلبان الخداع . لكن الدواء الوحيد الذي اثبت التجارب
 الصحيحة والعقول السليمة كونه ترياق سم افاعي مكر النساء وشهرهن
 هو التزوج عليها والطلاق : واليك فائدة جنيته بمزاولة استكشاف
 اخلاق النساء في نيف واربعين سنة : فاعلم ان ما من امرأة تهتم بشيء
 مثل اهتمامها بالاستئثار بزوجهما . لكن طريقهن بذلك يختلف باختلاف
 حالهن . فالمرأة الصالحة العاقلة تبذل جهد استطاعتها بحسن العشرة
 والحب والتودد والتقرب اليه بما يجب كيلا تدع له قلبا يطلب غيرها .

وهي النادرة بينهن بل الكبريت الاحمر . واما الشريرات وهن السواد
الاعظم فان كان غنياً لا يؤثر تبذيرها في مالهته تتخذ اولادها عوناً لها
في منعه عن استبدالها او التزوج عليها . وان كان متوسط الحال او
فقيراً تصرف افكارها لتقصير يده عن استبدالها او التزوج عليها .
وهيها ان يجد الرجل يوم راحة مع امرأة قد امنت من الطلاق او التزوج
عليها الا ان كان عبداً اميناً خاضعاً ذليلاً . وكل من تتبع ماجريات من
اباحوا الاختلاط واطلقوا حرية المعاشرة رأى ما تشعرونه الابدان
وتتفر منه النفوس . وهذا من البديهيات التي لا يكابر بانكارها الا من
الف ذلك ولم يذق طعم المروءة ولذة الغيرة : فقس حال المرأة على حال
غلام اذا تركته وشأنه مع اترابه تجده لا يعتم الا ان يفسق ولومهما كان
قيحاً مع كونه ابعد عن ذلك بكثير من البنت او المرأة . فكيف بالبنت
او المرأة مع الشبان والرجال سيما اذا كانت جميلة مستوفية فنون
الحلاعة من موسيقى وغناء ورقص وما اشبه ذلك والغلبة منقذة في
جوفها والحرية قائمتها حيث شاءت وهي مطلقة الارادة والشباب من
امثالها واقربانها يتزاحمون على التقرب اليها والتجسس لقلبيها . فاعلمي لو
انها احصن النساء ودخلت في مثل هذه الاشراك لا لنقطت حبة خلع
العذار وقطعت سلسلة التبتل والعفاف بالرغم عن ارادتها :
وسدا لهذه الابواب شرع الله الحجاب على ما ذكر في بابيه وحث

الرسول عليه الصلاة والسلام على التزويج بذات الدين والعرض لانهما
 السد الشديد في طريق ما يتطرق لايقاع التنافر والبغضاء بين الزوجين .
 وشرع ايضاً الكفاة ليحصل بها التجانس الموجب للسكون والمودة والرحمة .
 ومن امثال العوام الصادرة عن تجارب وحكمة قوهم (من لم يتزوج من
 ملته مات في علة) قال الله تعالى (الاخلاء يومئذ بعضهم لبعض
 عدوا للمتقين) ومن آداب المعاشرة الموجبة التودد والتحبب ما ذكره
 الامام الغزالي رحمه الله في كتاب النكاح من الاحياء (الاول)
 حسن الخلق واحتمال الاذى ترجماً ونقارياً لعقولهن . قال عليه
 الصلاة والسلام (من صبر على سوء خلق امرأته اعطاه الله من الاجر
 مثل ما اعطى ايوب على بلائه . ومن صبرت على سوء خلق زوجها
 اعطاها الله مثل ثواب آسية امرأة فرعون) (الثاني) المداعبة
 والمزاح فانها تطيب القلوب وكان عليه الصلاة والسلام يمزح مع نسائه
 ويتنزل الى درجات عقولهن في الاعمال والاخلاق وكان افكه الناس
 مع نسائه (الثالث) ان لا يبتسط في الدعابة وحسن الخلق والموافقة
 باتباع هواها الى حد يفسد خلقها ويسقط هيئته عندها بل يراعي
 الاعتدال فلا يدع الهيبة والانقباض اذا رأى منكراً ولا يفتح باب
 المساعدة على المنكرات بل مهما رأى ما يخالف الشرع والمروءة تتمر
 وامتنع : قال الحسن رضي الله عنه والله ما أصبح رجل يطيع امرأته

فيما تهوى الاكبه الله في النار . وقال عليه الصلاة والسلام (تعس عبد
 الزوجة) وانما قال ذلك لانه اطاعها في هواها فصار عبدها والله جعله
 قواماً عليها وسماه سيدها فعكس الامر . ونفس المرأة على مثال نفسك
 ان ارسلت عنانها قليلاً جمحت بك طويلاً وان ارخيت عذارها فترا
 جذبتك ذراعاً وان كبحتها وشددت يدك عليها في محل الشدة ملكتها :
 وكانت نساء العرب يعلمن بناتهن اختبار الازواج . فكانت المرأة
 تقول لابنتها اختبري زوجك قبل الاقدام والجرأة عليه انزعج زج
 رحمه فان سكت فقطعي اللحم على ترسه فان سكت فكسري العظام
 بسيفه فان سكت فاجعلي الاكف على ظهره وامططيه فانما هو حمارك :
 وبالجملة فبالعدل قامت السموات والارض فينبغي سلوك سبيل
 الاعتدال في المخالفة والموافقة وتبع الحق فان الغالب عليهم سوء
 الخلق وركاكة العقل . قال عليه الصلاة والسلام (مثل المرأة الصالحة
 في النساء كمثل الغراب الا عصم بين مائة غراب) والاعصم الابيض
 البطن (الرابع) الاعتدال في الغيرة وهو ان لا يتغافل عن مبادي
 الامور التي تخشى غوائلها ولا يبالغ في اساءة الظن والتعنت وتجسس
 البواطن فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تتبع عورات النساء .
 وقال صلى الله عليه وسلم (ان من الغيرة غيرة يبغضها الله عز وجل وهي
 غيرة الرجل على اهله من غير ريبة) لان ذلك من سوء الظن الذي

نهينا عنه فان بعض الظن اثم . قال علي رضي الله عنه (لا تكثر الغيرة
 على اهلك فترمى بالسوء من اجلك واما الغيرة في محلها فلا بد منها .
 وعن الرسول عليه الصلاة والسلام انه قال (اتعجبون من غيرة سعد
 انا والله اغير منه والله اغير مني ولاجل غيرة الله تعالى حرم الفواحش ما
 ظهر منها وما بطن) وكان الحسن رضي الله عنه يقول (اتدعون نساءكم
 يزاحمن العلوج في الاسواق قبح الله من لا يغار وقال عليه الصلاة والسلام
 (اني لغيور وما من امرئ لا يغار الا منكوس القلب) واما الطريق
 المغني عن الغيرة هو ان لا يدخل الرجل على اهله الرجال ولا يدعون
 يخرجون الى الاسواق . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بنته فاضمة
 عليها السلام (اي شيء خير للمرأة . قالت ان لا ترى رجلاً ولا يراها .
 فضمها اليه وقال ذرية بعضهما من بعض) وكان اصحاب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يسدون الكوى والثقب في الحيطان اثلاث طامع النساء الى
 الرجال . وكان اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم للنساء في حضور
 المسجد ثم منعن في زمان الصحابة الا العجائز فقط (وعليه مذهب ابي
 حنيفة رضي الله عنه ومذهب الشافعي رضي الله عنه منع الكل) وروى
 عن عائشة رضي الله عنها انها قالت لو علم النبي صلى الله عليه وسلم ما
 احدثت النساء بعده لمنعهن من الخروج : والخروج للسجد مباح
 للمرأة العفيفة برضاء زوجها (وشرط عدم المخالطة) ولكن القعود

اسلم . وينبغي للمرأة ان لا تخرج الا لمهم فان الخروج للنظارات
والامور التي ليست مهمة نقدح في المروءة وربما تفضى الى الفساد .
فاذا خرجت فينبغي ان تغض بصرها عن الرجال . ولسانقول ان وجه
الرجل في حقها عورة كوجه المرأة في حقه بل هو كوجه الصبي الامر في
حق الرجل فيحرم النظر عند خوف الفتنة فقط فان لم تكن فتنة فلا اذ
لم يزل الرجال على ممر الزمان مكشوفى الوجوه والنساء يخرجن
متنقبات . ولو كان وجوه الرجال عورة في حق النساء لامروا بالتنقب
او منعهم الله من الخروج الا اضرة (الخادس) الاعتدال
في النفقة فلا ينبغي ان يقتصر على عياله ولا ان يسرف . قال تعالى (ولا
تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط) وينبغي ان لا
يستأثر عن اهله بما كول طيب فلا يطعمهم منه فان ذلك مما يوغر
الصدور ويبعد عن المعاشرة بالمعروف . وينبغي ان يأكل مع عياله
(السادس) لمحادثة والمواؤسة سيما قبيل ارادة الحاجة فقدم الرسول
عليه الصلاة والسلام بذلك . وكذلك ملاحظة حالها لكي تستوفي منه
حظها كما استوفي حظه منها وهذا من اعظم اسباب التودد والتجيب
والعكس بالعكس : انتهى مخلصاً بدون تصرف بشيء : فهذا بعض ما
قاله علماؤنا وفقهاؤنا وناوحتوا عليه فيما يتعلق بالزواج والازواج ولو
جمعت اقوالهم في هذا الباب لكانت كتاباً عظيماً مما لم ير صاحب

تحرير المرأة منه سوى تعريف النكاح . لكن ما ذنب الشمس اذا لم يرها
مريض العين (فانها لا تعمي الابصار ولكن تعمي القلوب التي في
الصدور)

✽ المبحث الثالث في الطلاق وفيه فصول ✽

✽ الفصل الاول في مشروعيتها ✽

ان من فضائل ديننا مشروعية الطلاق على ما جاءت به الشريعة من
العدل فيه وكونه بيد الرجل لاسطة عليه لرئيس ديني ولا لحاكم
سياسي . وذلك لما فيه من الزجر الشديد في كبج جهاح النساء . وقولي
من فضائل ديننا ليس بمعنى انه لم يكن في شرع غير نابل كان في جميع
الشرائع التي اطعننا على اخبارها لكنه كان في اكثرها مع الحرج الشديد
واما في ديننا فبالاحرج ومن تدبر احكام الشرع الا نور بعقل سليم
راها عين العدل الذي يستقيم به نظام الكون ومن جملتها الاحكام
المتعلقة بالازواج فان الشارع جلّ وعلا لما جعل المرأة تحت ولاية
الرجل جعل نكاح البالغة معلقاً برضاها وجعل لغير البالغة حق اختيار
امرها ان بلغت قبل الدخول بها . وحيث جعل الطلاق بيد الزوج فقط
حفظ للزوجة حقوقاً تعادل ذلك (فاولاً) اعلن للرجال على لسان رسوله
عليه الصلاة والسلام انه احل لهم الطلاق ويغضه اذا كان لغير
ضرورة . وبهذا اعظم زاجر لكل مؤمن يعلم ما وراء ارتكاب فعل

يبغضه الله . وفيه اعظم فائدة للراة مع ما فيه من الزجر لها عن ان تحمل
 الرجل على الطلاق بخلاف ما لو كان ممنوعاً عن الطلاق فلا زجر لها
 حينئذ الا ما في نفسها من صلاح واما ان كان لضرورة فقد اشار الله
 لعدم الحرج به بقوله تعالى (وان يتفرقا يغني الله كلاً من سعة) (الثاني) انه
 اوجب لها مهر المثل اذا لم يكن المهر مسمى ومنعه من اخذ اقل شيء مما
 اعطاها اياه . ولا يخفى ما في هذا من الاكراه على عدم التهور في الطلاق
 سيما للفقراء (الثالث) انه اوجب عليه نفقة ما بانوا عنها وسد بوجهه باب
 التخلص منها بعلّة العسر وكذلك لا يخفى ما في هذا من الزجر سيما للفقراء
 (الرابع) اوجب نصف المهر للطلقة قبل الدخول بها زجر الرجال عن
 التلاعب (الخامس) اوجب عليه تسريحها باحسان ان كرهها وحرم
 عليه اعضاها واضرارها (السادس) اوجب لها حق الرضاع والحضانة
 واجرة الرضاع ونفقة الحضانة اذ لم تتزوج فان تزوجت فالتفصيل
 مبين في كتب الفقه (السابع) حفظ لها نصيبها من الارث حتى تنقضي
 عدتها (الثامن) اوجب لها النفقة مدة الحمل (التاسع) جعل لها حق
 التحكيم ان وقع بينها وبين الرجل خلاف او شقاق (العاشر) جعل
 لها حق التخلص منه بطلاق المنعة ان ارادت . لكنه تعالى زجراً لها عن
 التهور فيه عن غير ضرورة وجعل نفسها حانوت تجارة اوجب عليها رد
 ما اخذت منه : فاذا نظرنا ما تقدم في فصل تعدد الزوجات وما يلحق

بكلا الزوجين من الضرر بذلك الارتباط الغير العادل وما سذكركه
 ان شاء الله في هذا المبحث نرى ان حكمة مشروعية الطلاق المقيدة بما
 ذكر دائرة على منع اسباب الفساد ودفع وجوه الضرر عن كلا الزوجين
 مما لا مناص من الوقوع فيه عند من حظروا الطلاق : فانظر الان
 لحالة اليهود الذين نسخوا مشروعية الطلاق المقررة في شريعتهم وما
 وقعوا فيه من الارتباك مع نسائهم تقليداً غيرهم . وانظر لما ظهرت به
 الامم التي كانت تدين بالتقيد وتحرم الطلاق من النفور من هذين
 الامرين بالرغم عما تستعمله الكنائس من الوسائط لعدم الاخلال
 بعوائدها : فاولاً احدثوا الزواج المدني الذي هو كالمتعمة المحرمة عندنا .
 ثم وضعوا قانون اباحة الطلاق على شروط لا بد لهم من ان يظروا
 بوقت ما لا لغائها ايضاً والرجوع لما هو في شريعتنا : واما الذين هم مازالوا
 على تقاليدهم فقلما يمضي زمان لا نسمع فيه ان فلاناً اخذ رخصة من
 الكنيسة بطلاق زوجته . وفلان بدل مذهبه تخلصاً من زوجته
 وفلان قتل نفسه وفلان قتل زوجته تخلصاً منها واما مثل ذلك مما لا مجال
 لانكاره . ولنورد بعضاً من الآيات والاحاديث والاخبار المتعلقة
 بهذا الفصل (الاول) قوله تعالى (والمطلقات يتربصن بانفسهن) الى
 قوله تعالى (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف والمرجال عليهن درجة)
 وقد تقدم تفسير هذه الآية في فصل تعدد الزوجات (الثاني) قوله تعالى

(الطلاق مرتان) الى قوله تعالى (تلك حدود الله فلا تعتدوها) الآية .
فانظري اعتناء بحق النساء اجل واعظم من هذا . ومعلوم ان هذه
الآيات نزلت منعاً لما كان يفعله الجاهلية بالنساء واذا كان ضمير قوله
تعالى (فلا تعتدوها) راجعاً للرجال والنساء معاً كما عليه جمهور المفسرين
اي من تعدى منهم حدود الله التي حدّها لكل من الزوجين يكون من
الظالمين فليست دعوة حرية النساء واخراجهن عن حدود الله ما وراء
دعوتهم مما اعد الله للظالمين ان كانوا يؤمنون بالله واليوم الآخر
(الثالث) قوله تعالى (فان طلقها) اي الطلقة الثالثة (فلا تحل له من بعد
حتى تنكح زوجاً غيره) فانظر ما اشد هذا الحكم على الرجال زجر الهمة عن
التهور في الطلاق سيما وقد قيده الله بالنكاح اي الفعل ولذلك
لا تكفي الخلوة فقط او العقد ومن امثال هذه القيود تعلم الفرق في
اصطلاح الشرع بين النكاح وبين الزواج ليس كما يهرف من لا يعرف
فلا يفرق بين معاني الالفاظ وعلاوة على هذا القيد جاء الحديث بلعن
المتحللة والمحلل . فبمثل هذه الاحكام تقف النفوس الآية والدينية عن
التهور في الطلاق ليس بالشروط التي استحسناها جناب الفيلسوف المؤلف
التي هي اشبه باحاديث الصبيان (الرابع) قوله تعالى (وان امرأة خافت
من بعلها نشوزاً او اعراضاً فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحاً
والصلح خير) قال الفخر الرازي رحمه الله (المعنى ان الزوجة اذا رأت

من زوجها نفوراً او تقصيراً في النفقة لبغض او اِرادة تزوج غيرها فلها
 ان تدعيه للمصالحة على وجه يتوافق عليه . ولها ان تطلب ذلك عن يد
 القاضي . وبين الله لهما ان الصلح خير من الطلاق او التنافر وامرهما
 بحفظ حقوق بعضهما والا حسان والنقوى وانقاء ما لا يجوز من اسباب
 الخصومة اهـ (الخامس) قوله تعالى في سورة النساء (يا ايها الذين
 امنوا لا يحل لكم ان ترثوا النساء كرها) الى قوله تعالى (ا تأخذونه بهتاناً
 واتماً مبيناً) وحيث قد تقدم بعض تفسير هذه الآية فلنذكر ما لم نذكره
 هناك (الاول) قال المفسرون ان معنى المعاشرة بالمعروف هو النفقة
 والنصفة في المبيت عندها وحسن القول (الثاني) ان الله اباح اعضاء
 الزوجة لاجل استرجاع المال منها ان اتت بفاحشة وليس معنى
 الفاحشة هو الزنا فذلك جزاءه الرجم . بل الاجماع على ان المراد بالفاحشة
 هو النشوز وشكاسة الاخلاق وبذاءة اللسان والاصرار على فعل ما منعها
 الله عنه من تبرج او تكشف او خروج لغير ضرورة او بدون اذن زوجها
 او مكالمه اجنبي او ايذاء زوجها بقول او فعل او ايذاء اهله فتكون هي
 التي اسأت العشرة فاستحققت الزجر (الثالث) انه تعالى حث الازواج على
 عدم المفارقة ما امكنت الموافقة ووعدهم بالخير عما يكرهون (الرابع) انه
 تعالى زجر الازواج عن التهور في الطلاق بغير موجب من المرأة
 منهم من اخذ شيء مما يكونوا اعطوهن آياه (السادس) قوله تعالى

(واللاتي تخافوا نشوزهن) الى قوله تعالى (فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً) ان الله كان علياً كبيراً (ففي هذه الآية زجر للنساء عن شراسة الاخلاق باباحة التأديب بالضرب وزجر للرجال عن الطلاق بدون اضطرار بقوله تعالى (فان اطعنكم) الخ سيما بقوله تعالى (ان الله كان علياً كبيراً) فلعمرى ان جلود المؤمنين نقشع من مثل هذه الزواجر عن اعضاء النساء او اضرارهن او الطلاق عن غير ضرورة. فبمثل هذه الآيات وثقير معانيها فليعضوا لواء عظون ويدافع المحامون عن حقوق النساء. فهذه الزواجر التي تؤثر في قلب كل من يفهمها ليس الشروط الهزؤية التي لا تطن على اذن العامي فضلاً عن العالم (السابع) قوله تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل ان يمتسا) الى آخر الآية فانظر كيف ان الحكيم العدل بالغ في حفظ حقوق الزوج لدرجة جعل جزاء هذه الكلمة كجزاء قتل النفس خطأ. وما ذلك الا زجراً عن التلاعب بالمباحات لغير ضرورة. لكن هذه الزواجر كلها لا تحل لنا القول بحظر الطلاق او تقيده بقيود ما انزل الله بها من سلطان كما ذهب اليه المؤلف فقال بما لم يقل به الشارع وشدد من حيث تسامح الشارع ساءمنا الله واياہ وعفانا وعنه: فهذا ما اوردناه من كلام الله تعالى: واما ما جاء عن الرسول عليه الصلاة والسلام (فالاول) ما اخرجہ ابو داود مرسلًا عن محارب بن دثار

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ما احل الله شيئاً ابغض اليه من الطلاق) اهـ (الثاني) ما اخرج ابو داود والترمذي وابن ماجه عن ثوبان رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (أيما امرأة سألت زوجها طلاقاً من غير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة) (الثالث) اخرج ابو داود والترمذي عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ثلاثة جدهن جد وهزلن جد النكاح والطلاق والرجعة) اهـ قال الامام الغزالي رحمه الله : ثم ليراع الزوج في الطلاق اربعة امور (الاول) ان يطلقها في طهر لم يأتها فيه . فان الطلاق في الحيض او في الطهر الذي اتاها فيه بدعة حرام وان كان واقعاً شرعاً لما فيه من تطويل العدة عليها فتلك العدة التي امر الله ان يطلق لها النساء حيث قال (وطلقوهن لعدتهن) (الثاني) ان يقتصر على طلقة واحدة فلا يجمع بين الثلاث لان الواحدة تفيد المقصود ويستفيد بها الرجعة في العدة وتجديد النكاح بعد العدة (الثالث) ان يتلطف في التعلل بتطليقها من غير تعنيف ولا استخفاف وان يطيب قلبها بهدية (الرابع) ان لا يفشي سرها لا في الطلاق ولا عند النكاح فقد ورد في افشاء سر النساء في الخبر الصحيح وعيد عظيم : ويروى عن بعض الصالحين انه اراد طلاق امرأته فقيل له ما الذي يريدك منها . فقال العاقل لا يهتك ستر امرأته) انتهى (قلت) فاي هذا

ومافيه من مراعاة المروءة والدين مما اوجبه جناب المؤلف في قانونه وهو
وجوب بيان اسباب الطلاق للقاضي : فباي دين او مروءة يجوز
اشهار سوء اخلاقها او قبيح اعمالها فيمتنع عن انتزوج بها كل سامع
بذلك . وحيث انها بالطبع لا تعترف بما يدعيه الزوج عليها كما ان الزوج
لا يعترف بما تدعيه الزوجة فتزيد الفضيحة وشهرة السوء باضطرار
كل منهما لا ثبات ما يتهم به الاخر . فبئس الرأي ولبس الطريق .
فالحكيم العادل الستار جعل كل حق يثبت بشاهدين الا الزنا فجعله
باربعة اعتناء منه تعالى بالستر على عبيده : فعالم الغيب والشهادة يقول
(لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم) (فامساك بمعروف
او تسريح بأحسان) وزعيم النساء يحسن لمن الاخذ بما يفضحهن
ويكشف استارهن ويجعلن عرضة للبوار والسقوط باعين الاهل
والاقارب والاجانب فما ابعد الاحسان الذي امر الله به عن هذه
الاساة التي يحث عليها فيلسوف مصر : فاخبرونا يا معشر العقلاء
اي حب او وفاق يبقئ بين اولاد وآب قام بين يدي قاض يثبت
سفاهة امهم وسوء اخلاقها او ارتكابها فاحشة . او بينهم وبين امهم
القائمة باسقاط مروءة ابيهم وناموسه فتكون حادثتهما تاريخاً بافواه
الناس : سيما وان ليس في المسئلة ما يوجب هذا الاهتمام لكنه حيث
اخذ على نفسه التوفيق بين القوانين والعوائد الاربية وبين الاحكام

الشرعية الباب الذي يضيق عليه وعلى غيره أكثر مما ضاق على
خريستفورس جباره بمحاولته توفيق الأديان فاضطر لتعبية كتبه من
مثل هذه الهزويات

﴿ فصل في التخيير ﴾

ومما يتعلق في الطلاق مشروعية التخيير والنص فيه قوله تعالى في سورة
الاحزاب (يا ايها النبي قل لازواجك ان كنتم) الآية . فهذا
الحكم من جملة الاحكام المنزلة بالخصوص العامة بالحكم . خلافاً لما زعمه
المؤلف . والحكم الشرعي في ذلك ان الرجل اذا خير زوجته بين
الطلاق او البقاء كان لها الخيار فان اختارت الطلاق وقع واحداً
رجعياً ووجب عليه اداء حقوقها كالطلاق المتعارف . وان اختارت
البقاء لم يقع الطلاق : وسبب نزول الآية وما بعدها ان بعض امهات
المؤمنين رضي الله عنهن سألت الرسول عليه الصلاة والسلام شيئاً من
عرض الدنيا وطلبن زيادة في النفقة وأذينه بغيره بعضهن على بعض
فانزل الله الآيات فاخترن رضي الله عنهن الرضاء والبقاء : فويل لامرأة
تؤمن بالله ورسوله ولا ترضى ان يكون لها اسوة بامهات المؤمنين بالقناعة
والعفة والخدر والحجاب والازوم البيت والرضاء بما قسم الله لها وامرهابه

﴿ فصل في الخلع ﴾

ومن اقسام الطلاق المشروعة (الخلع) وقد مرنا قبلاً انه من جملة

نعم الله على النساء واعتنائه بهن وحفظه لحقوقهن التي لا يراعيها ولا يشكرنها ويكفرنها كما قال عليه الصلاة والسلام بحقهن . فالله تعالى لعلمه بقصر عقولهن وفساد احلامهن وطيش قلوبهن لم يجعل لمن كل الامر كما تمنى المؤلف بل جعل لمن بعضاً منه . ولو جعل كل الامر اليهن لفسدت الارض واختل نظامها لا محالة :

فالشارع شرع للزوجة نوعين من الطلاق (احدهما) الشرط وقت العقد . فاذا اشترطت وقت العقد اختيار الطلاق بشرط تعليقه على شيء يقع من الزوج ووقع الشرط كان لما ان تطلق نفسها بمعرفة القاضي . واحكامه مفصلة في كتب الفقه (والثاني) الخلع . وهوان تطلب من القاضي تكليف الزوج خلعها فياً مره القاضي فان لم يفعل واضرت فرق بينهما : وهذا الخلع لارجعة فيه . وسبب نزول هذا الحكم على ما رواه المفسرون وارباب الحديث هو ان جملة زوجة ثابت بن قيس رضي الله عنهما كانت تبغضه فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله فرق بيني وبين ثابت فاني ابغضه واكره الكفر بعد الاسلام . فانزل الله تعالى الآية وهي قوله تعالى (ولا يحل لكم ان تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً الا ان يخافا الا يقيما حدود الله فان خفتم الا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به) فقال لها عليه الصلاة والسلام اتردين عليه حديقته . قالت نعم .

فقال له خذ الحديقة وطلقها تطليقة . ففعل . فكان اول خلع وقع
في الاسلام : قال الفخر الرازي رحمه الله (ان الخوف المذكور في هذه
الآية وغيرها كقوله تعالى (واللاتي تخافون نشوزهن) ينقسم الى
اربعة اقسام (الاول) ان يكون من جهة المرأة بان تكون ناشزة او بذئية
اللسان او سيئة الخلق او يتوقع حصول مكر وه منها او انها تبغضه فلا
تؤنسها ولا تقوم بحقوقه فيحملها الزوج بالتشديد عليها واعضاها على
افتداء نفسها . فبهذا الوجه يحل للزوج استرجاع ما تكون اخذته منه
(والثاني) ان يكون من جهة الزوج بان يضر بها ويؤذيها بغير حق
ولا سبب لكي تفتدي نفسها منه . فبهذا الوجه لا يكون له حق باخذ
شيء منها وان اخذ فما اخذه حرام لاحق له به (الثالث) ان لا يكون عن
سبب من احدهما بل عن تراض بينهما . فبهذا الوجه يحل للزوج اخذ
ما يقع عليه التراضي (والرابع) ان يكون الخوف حاصلًا منهما معًا .
بمعنى ان كلا منهما يؤذي الآخر ولا يقوم بحقوقه فيقع التنافر بينهما .
فبهذا الوجه لا يحل للزوج ان ياخذ منها شيئًا لا اشتراكه معها بالسبب .
واما عدم اقامة حدود الله المذكورة في هذه الآية والآتيان بفاحشة
المذكور في آيات غيرها فكله بمعنى واحد وهو سوء الاخلاق وعدم
الطاعة وعدم اداء حقوق الزوجية) انتهى (اقول) قد تبين مما تقدم في
هذه الفصول ان الله تعالى ورسوله عليه الصلاه والسلام ما تركا بابًا

للرجال يمكن منه التعدي على النساء ولا للنساء طريقاً يمكن منه التعدي
على الرجال . وان الشريعة قد اوضحت الحدود المانعة لكل عن
التعدي وعن الافتراق من غير موجب او ضرورة كما انها اوضحت
لهم طرق الألفة وسبل المحبة ومناهج حسن المعاشرة واسباب هناء
العيش فهذه هي الحرية الجديرة بالاعتبار عند ذوي العقول السليمة
والصفات الانسانية والآداب الطاهرة والاخلاق الاسلامية . فعلى
دعاة الحق ان يدعوا اليها وعلى الآمرين بالمعروف ان يأمروا بها وعلى
الناهيين عن المنكر ان ينهوا عما يرونه مخالفاً لها : فالمحجة واضحة
والطريقة ظاهرة لا خفاء فيها لذي بصير ولا جهالة بها لذي بصيرة . ادا
من غلبت عليهم اهوائهم فانكروا ما قام عليه الاجماع وأولوا ما جاء به
النص وافتروا على الدين بما نزه الله عنه ونسبوا للشريعة ما قدسها الله
عنه . فاولئك الاجدر بالعاقل ان لا يلتفت اليهم والاولى بالمسلم ان
لا يصغى لاضاليلهم فها هم الا كمن تقدمهم من اهل البدع والزيف فذهبوا
وذهبت اضاليلهم وراح الله الأمة منهم وعوضها عنهم بن هم منها
واليها . قال الله تعالى في كتابه العزيز (لتبْلُون في اموالكم وانفسكم
ولتسمعن من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين اشرکوا اذا
كثيراً وان تصبروا وثقوا فان ذلك من عزم الامور) فالله حسبنا
ونعم الوكيل

* الفصل الثاني في الرد على مذهب المؤلف في مسألة الطلاق *
 اطلع على كتاب تحرير المرأة تجد مؤلفه ما غادر صغيرة
 ولا كبيرة مما عليه نساء الافرنج ليس الكاملات المحصنات بل
 الفاحشات المتبدلات الاوملاء كتابه المذكور منه اما من باب
 الايجاب زاعما ان شرعنا جاء به هكذا واما من باب التحسين والترغيب
 مدعياً ان لا مخالفة فيه للدين ولا مساس به للشرع بل هو المرغوب عند
 الشارع وهو المراد بنظر الله ورسوله . تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً :
 وحيث ان الجمهور من الافرنج اتفقوا في هذا الزمان على استعمال
 الطلاق لكنهم جعلوه مشروطاً بشروط ربما الان قصدوا بها تلطيف
 وطئته الشديدة التي جاءت قاضية على النساء عندهم سيما الشريرات
 منهن لعلمهن بانهن المقصود بهذا القانون الجديد فحاج جناب
 المؤلف مقتضياً آثارهم في ذلك اخذاً بمذاهبهم قائماً بالدعوة لا تبايعهم
 كيلا يكون شذو عندهم في كتابه بشيء . بيد انه اتى بزيادة عليهم لم يأتها
 احد من غلاتهم وهي نسبة هذه الضلالات الى الشريعة والافتراء بها
 على الله ورسوله . ومن غريب غلوه باتباع غلاة الافرنج لغطه بالانتقاد
 على الائمة الاربعة رضي الله عنهم الذين قام الاجماع على الوقوف عند
 مذاهبهم والخوض في تزيف بعض اقوالهم وترجيح بعض على بعض
 والتصدى لرفض بعض ما اتفقوا عليه واقامة بعض الاقوال الباطلة

او الفاسدة مقامه وما اشبه ذلك ، بالسان حاله يقول ان الله ارسله بشريعة
 جديدة او اطاعه على اسرار من الشريعة كانت خافية على خاتم الرسل
 ومن قام بعده من الخلفاء والعلماء : واما كلامه في هذا المبحث فلا يخلو
 من الحشو الكثير كما في غيره لكنني اخذ منه ما يتعلق في بحثنا ولا
 يستطرد بنا لما لا يهمننا (الاول) قال (ان الطلاق سنة قديمة في البشر)
 (فاقول) نعم لا خلاف فيه وقد قررنا عنه ما يلزم في الكلام على تعدد
 الزوجات لكونه من ضرورياته ولو ازمه . وحيث اثبتنا ان تعدد
 الزوجات قديم فلا جرم ان شرع الطلاق قديم . لكن الشريعة
 الاسلامية اصلحت ما اعتراه من الفساد على تمامي الايام وعدلت ما
 اقتضى تعديله كما هي قاعدتها في جميع الاحكام التي كانت مشروعة قبلها
 (الثاني) قوله (ان الطلاق في شرعنا محظور في نفسه مباح للضرورة)
 ثم استشهد ببعض آيات واحاديث تقدم نقلها وبكلام بعض الفقهاء
 (فاقول) اما الحظر في القرآن فلا وجود له في مسألة الطلاق البتة سيما
 في الآيات التي استشهد بها وكل ما ذهب اليه في تأويلها فهو باطل
 وتحريف لها عن مواضعها : فالآيات التي استشهد بها هي قوله تعالى (فان
 كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا) وقوله
 تعالى (وان خفتم شقاق بينهما) الآية وقوله تعالى (وان امرأة خافت من
 بعلها) الآية ولا خفاء ان ليس في منطوق هذه الآيات ولا في مفهومها

شيء من الحظر الذي زعمه بل منطوقها ومفهومها الحث على الصلح
والاتفاق وحسن المعاشرة وعدم الفرقة والترغيب في ذلك. وانت تعلم ما
بين الترغيب والحظر من التباين. لكن ادعائه الحظر بهذه الآيات
يدل على اعدامين اما انه عارف المعنى الحق لكنه تعمد تحريفه ترويحاً
لمذهبه كما فعل في كل ما استدل به من كلام الله. واما انه جاهل لا يفرق
بين الحظر والترغيب: واما الحظر الذي نسبه للحديث فكذلك لا وجود
له. لانه استدل بحديث (ابغض الحلال عند الله الطلاق) وبحديث
(لا تطلقوا النساء الا من رغبة) الحديث. وبما يروى عن علي رضي
الله عنه (تزوجوا ولا تطلقوا فان الطلاق يهتز منه العرش) ولا
يخفى ما في هذا الاستدلال من الوهن الذي يشهد عليه بعدم الفهم
او بتعمد التحريف: وحيث ان الحظر ضد الاباحة فهو بمعنى التحريم.
لكن الفقهاء افردوه في باب عن التحريم حيث لا ارتكاب المحرمات
احكام ولايتان المحظورات احكام: فاما الحديث الاول فلا يصح
الاستدلال به على حظر الطلاق لما يلزم عن ذلك من التناقض لكونه
سماه حالاً وحاشاه عليه الصلاة والسلام ان يجعل الحلال محظوراً:
واما الحديث الثاني فعلى فرض صحته كما يظهر من عدم التناسب بين
قسميه فكذلك لا دليل فيه على الحظر بل اوله بمعنى آيات الصلح
المنقذة آنفاً واخره بمعنى كراهة الزوج لمجرد قضاء الشهوة والطلاق

بمجرد انتهاء الأرب . وهذا ايضاً بمعنى آيات الاعضال وكلما قسميه
 مصرح بالاباحة دون الحظر : واما ما عزاه لعل رضي الله عنه فهذا
 من الموضوع على لسانه كما نقله الثقة على انه ليس فيه ما يفيد الحظر
 او التحريم البتة : بل كيف يتصور عقل مؤمن كون الطلاق محظوراً
 بذاته والاجماع على ان النبي صلى الله عليه وسلم اراد تطبيق سودة .
 وطلق حفصة ثم راجعها . وطلق ام شريك . وعمرة . واسماء .
 ومليكة . وعالية وسنا . ويلي . والغفارية فهو لاء الثمان طلقهن وما
 راجعهن . وقد كان السبط الحسن رضي الله عنه مطلاقاً وكثير
 من الصحابة رضي الله عنهم من تزوج باكثر من عشرة وطلقهن . ولا
 يخفى ان الحرام والمحرم والمحظور شيء والمنعوت بان الله يكرهه او يبغضه
 شيء آخر : فلو لزم عن وصف الشيء بالبغض او الكراهة عند الله
 تحريمه للزم عن وصف الشيء بالحب عند الله وجوبه . وهذا لم يقله احد
 من اهل الدين بدليل ان الرسول عليه الصلاة والسلام وصف كثيراً
 من النوافل والمندوبات والمستحبات بكونها محبوبة عند الله وكثيراً من
 المكروهات والمباحات بانها مكروهة عند الله وسعى بعضها شراً ولم يقل
 احد من اهل الدين بتحريمها او حظر الثانية ووجوب الاولى : واما ما
 استدل به من كلام الفقهاء نقلاً عن ابن عابدين رحمه الله وهو قوله
 (ان الاصل في الطلاق الحظر بمعنى انه محظور الا لعارض يبيحه)

الخ . فابن عابدين رحمه الله ما خالف الفقهاء بهذا بل هذا ما عليه اجماع
 الفقهاء كما انهم اجمعوا على قولهم (الاصل في النكاح الحظر وايح
 للضرورة) انتهى عن صحيفة (٣٣) من الاشباه) فهل نقول
 بتحريم الزواج لغير ضرورة . حاشا . لكن يلزمنا الرجوع الى ما
 اصطلاح عليه اهل العلم فمنه نفهم معنى هذا الحظر وسببه ونكون على
 يقين فيما نقول لا كالحاطب ليل لا يدري ماذا يفعل : قال الميداني رحمه
 الله في شرح القدوري (الاصل في الطلاق الحظر لما فيه من قطع
 النكاح الذي تعلقت به المصالح الدينية والدنيوية والاباحة انما هي الى
 الخلاص ولا حاجة الى الجمع بين الثلاث لان الحاجة تندفع بالواحدة
 فالزيادة اسراف فكان بدعة فاذا فعل ذلك وقع الطلاق وبات المرأة
 منه وكان عاصياً لان النهي لمعنى في غيره فلا يعدم الشرعية) اهـ فاذا
 فهمت معنى قول الميداني (لان النهي) الخ ومعنى قول ابن عابدين
 (فاذا كان بلا سبب اصلاً لم يكن فيه حاجة الى الخلاص بل يكون
 حمقاً وسفاهة رأي) الخ علمت ان معنى الحظر فيه ليس كمعنى الحظر
 في اكل الميتة وشرب الخمر وسائر المحرمات والمحظورات لعل بذاتها بل
 الحظر فيه لعل ترادبه وهي اضرار المرأة واهلها بتطبيقها عن غير
 موجب منها . وحيث كان الاضرار باي من كان من الخلق محرم
 لذاته فصار ما يؤدي اليه محظوراً بسببه ليس بذاته كما زعم المؤلف :

مثلاً . الخمر والحل من ماء واحد مباح . فالاول حرّم لما يتولد عنه
ليس لعله بذاته والثاني بقي على الاباحة لعدم وجود علة توجب تحريمه :
والماء من المباحات واسقاء العطشان مما حث عليه الشارع لكنه قد يحظر
في اوقات واحوال بل يكون فاعله مرتكب اعظم الجنايات كما لو سقى
مسموماً او ملذوعاً ماءً بارداً فانه يقتله حالاً . او سقى من اشتد به
العطش ماءً كثيراً دفعة واحدة فانه يقتله او يسبب له مرضاً ما .
وهكذا يقال في كثير من الاغذية التي يحظرها الطبيب على المريض
لما يتولد عنها لالكونها محظورة بذاتها : ولا خلاف بين الفقهاء بحظر
الطلاق ان تعمد به اضرار المرأة واهلها بدون سبب منها . واما اذا
لم يتعمده فاتفق الائمة على الكراهة فقط كما انهم متفقون على
الاباحة عند الضرورة : وياللعجب من مدع تحريم الطلاق
والنص فيه من المحكم لا من المتشابه سيما طلاق الخلع الذي
اوجب الله فيه على المرأة ارجاع ما اخذت . فهذا هو التلاعب في كلام
الله وشرعه الذي ارتكبه المؤلف في جميع مذاهبه عفا الله عنا وعنّه
(القول الثالث) ان نقد على الائمة رضي الله عنهم قولهم بوقوع الطلاق
الصريح بدون اشتراط النية وزعم انهم خالفوا فيه الاصول العامة
واحكام الشريعة ونصوص القرآن والحديث سيما قولهم بوقوع
طلاق المكره والمخطيء والهازل والسكران الى اخر ما قال (فاقول)

اعلم ان الطلاق عند ائمتنا رضي الله عنهم ينقسم الى ثلاثة اقسام (الاول)
الطلاق الحسن (والثاني) طلاق السنة (والثالث) طلاق البدعة
(فالاول) هو التطليقة الواحدة الرجعية في طهر لم يطأها فيه ويتركها في
بيتها حتى تنقضي عدتها (والثاني) ان يطلق المدخول بها ثلاثاً في ثلاثة
اطهار في كل طهر تطليقة واحدة (والثالث) ان يطلقها ثلاثاً او
اثنتين بكلمة واحدة في طهر واحد : واما لفظ الطلاق فعلى ضربين
(صريح) و (كناية) فالصريح منه ما لم يستعمل الا فيه . وهذا لا
يفتقر الى نية لانه صريح فيه كقوله (انت طالق) (ومطلقة)
(وطلقتك) او ما اشبه ذلك . ولا يقع بهذا الوجه الا واحدة رجعية
وان نوى اكثر من واحدة فيقع واحدة باثنية (والثاني) الطلاق
بالكناية وهو ما لم يوضع له ويحتمل غيره . فهذا لا يقع الطلاق فيه
الا بنية او دلالة حال . فهذا ما عليه الاجماع بلا خلاف : واما الاختلاف
فواقع في اقسام الكنايات ودلائل الحال وكل ذلك مفصل في ابوابه
من كتب الفقه . فاذا علمت هذا (فاقول) قد تبين لك مما تقدم
ان الائمة رضي الله عنهم ما خالفوا بما قالوا نصوص الكتاب ومقاصد
الشارع ونقسمهم هذا على وفق ما جاء في القرآن من محكم ومتشابه .
فالطلاق الصريح بمحكم المحكم ولو علقوه على النية للزم تعليق كافة
العقود والاقارات على النية ولا يخفى ما في ذلك من الفساد واختلال

نظام الكون . بل باي وجه يمكن لاي من كان ان يعلم ان المرأة نوت قبول عقد النكاح فيصبح ام لم تنوه فكان زنى ثم متى ماشأت تقول انما نويته بل نويت خلافه فلا عقديني وبين هذا . وهكذا في البيوع وسائر المعاملات . بل كيف يجوز الحكم على من يعترف بارتكاب جنائية ثم يدعي عدم النية . او الزام مديون يدعي عدم النية . فهذا ما نقوله باختصار من جهة العقل . واما من جهة الشرع (فاولاً) حيث وقع الاجماع من صدر الاسلام الى الان على عدم تعليق الطلاق الصريح على النية فالادعاء بتعليقه على النية خروج عن الاجماع (وثانياً) تقدم قبلاً ان الرسول عليه الصلاة والسلام طلق ثمانية من زوجاته وكثير من الصحابة الذين طلقوا بوجوده عليه الصلاة والسلام وما احدثوا اوقال انه عليه الصلاة والسلام ذكر النية في تطليق من طلقهن ولا سأل احداً من الذين طلقوا نساءهم هل نويت . كما انه ما سأل ابن عمر رضي الله عنهما حينما امره بمراجعة زوجته هل نويت ام لا . ولو كانت النية شرطاً لازم ان يسأل قبل امره بالمراجعة حيث لا معنى للمراجعة والطلاق غير واقع . وما اظن ان احداً ممن بقلبه ذرة من الايمان يخطر له وقوع هكذا سهواً وخطأً من الرسول الكامل واما استشهاد المؤلف على وجوب النية في الطلاق بحديث (انما الاعمال بالنيات) فالجواب

عنه ان هذا الحديث كما في البخاري ومسلم وغيرهما وارد على صيغ كلها
 مروية عن سيدنا عمر رضي الله عنه منها قوله سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول (انما الاعمال بالنية وانما لامرئ ما نوى فمن كانت
 هجرته الى الله ورسوله فحجته الى الله ورسوله ومن كانت هجرته الى دنيا
 يصيبها او امرأة يتزوجها فهجرته الى ما هاجر اليه) انتهى وقد
 ذكر العيني رحمه الله في شرحه البخاري سبب هذا الحديث هو ان رجلاً
 من المتخلفين عن الهجرة مع الرسول عليه الصلاة والسلام خطب امرأة
 من المهاجرين فابتان تزوجه حتى يهاجر فهاجر فتزوجها فقال فيه
 عليه الصلاة والسلام ما قال : وحيث كان سببه كما رأيت وقع الاجماع
 على ترك ظاهره : قال الشارح رحمه الله . ان هذا الحديث خاص ولكن
 العبرة لعموم اللفظ فيتناول سائر اقسام الهجرة . وقال البيضاوي انه
 متروك الظاهر . واقول انه متروك الظاهر بالاجماع : وذهب ابو
 حنيفة وابو يوسف ومحمد وزفر والثوري والاوزاعي والحسن بن حي
 ومالك في رواية الى ان التقدير فيه كمال الاعمال بالنيات او ثوابها .
 لان كثيراً من الاعمال يوجد ويعتبر شرعاً بدون نية : والتحقيق
 في هذا المقام هو ان الحديث لما دل عقلاً على عدم ارادة حقيقته اذ
 قد يحصل العمل من غير نية كان المراد بالاعمال حكمها باعتبار اطلاق
 الشيء على اثره وموجبه : واحتج به الخطابي ومالك والشافعي

واسحاق وابوعبيد علي ان المطلق اذا طلق بصرح لنظ الطلاق ونوى
 عدداً من اعداد الطلاق كمن قال لا مراثة انت طالق ونوى
 ثلاثاً كان مانواه من العدد: وعندابي حنيفة وسفيان الثوري والاوزاعي
 واحمد واحدة: ودليل هؤلاء ان النية لا تصح بما لا يحتمله اللفظ
 فلا يتناول الحديث كما لو قال لها زوري اباك: واحتج بالحديث في
 طلاق الكفاية كقوله انت باين: فقال ابو حنيفة ان نوى ثنتين
 فهي واحدة باينة وان نوى الطلاق ولم ينو عدداً فهي واحدة
 باينة ايضاً. وذهب الشافعي والجمهور الى انه ان نوى ثنتين فهي كذلك
 وان لم ينو عدداً فهي واحدة رجعية: واحتج به بعضهم على انه لا
 يؤخذ به الناسي والمخطئ في الطلاق والعناق ونحوهما لانه لانية لهما:
 قلت يؤخذ بالمخطئ فيصح طلاقه حتى لو قال لما اسقني مثلاً فجرى على
 لسانه انت طالق وقع الطلاق. لان القصد (اي النية) امر باطن
 لا يوقف عليه فلا يتعلق الحكم لوجود حقيقته بل يتعلق بالسبب
 الظاهر الدال عليه وهو اهالية القصد بالعقل والبلوغ: انتهى كلامه
 رحمه الله تعالى: فتأمل له يظهر لك سقوط استدلال المؤلف بهذا
 الحديث. والله تعالى اعلم: والاحتجاج الاخير هو عين احتجاج
 صاحبنا فجاء جواب الشارح رحمه الله واقع عليه تماماً: (القول الرابع)
 انتقد المؤلف على الائمة قولهم بوقوع طلاق المازل واللاعب وامثالهما

وزعم ان الشرع ما اوجب عليهما ذلك الى آخر ما قال (فاقول) قد
 تبين لك مما تقدم ان الحكم الذي عليه الاجماع في هذه المسئلة عندنا
 هو الرجوع منه الى قسمي الطلاق المذكورين آنفاً . فان كان من الصريح
 فلا خلاف في وقوعه منعاً لتطرق الفساد وعملاً بالحديث المتقدم
 عن ابي داود والترمذي وهو قوله عايه الصلاة والسلام (ثلاث جدهن
 جد وهزلن جد النكاح والطلاق والرجعة) انتهى : وان
 كان من قسم الكناية فالرجوع فيه الى النية . ولا يخفى ما في القول بعدم
 اعتبار طلاق الهازل واللاعب من السقوط والفساد . حيث لو
 لزم عدم مؤخذة الهازل بالطلاق للزم بالضرورة عدم مؤخذته
 في سائر العقود والحقوق والجنايات . وهذا قول لا يتصور جوازه
 عقل عاقل . وهكذا فاضرب عرض الحائط بانتقاده قولهم بوقوع
 طلاق السكران . بل هذا القول اسفل واسقط من ذلك حيث لو
 فتح للاشهرار هذا الباب لا هلكوا الحرث والنسل وكلما اقيمت على
 احد هم دعوى باي جنائية كانت لكان خلاصه منها مجرد احضار فاسقين
 من اخوانه يشهد ان له بانه وثبت ذلك كان سكران وكفى (القول الخامس)
 انتقد المؤلف على السادة الحنفية قولهم بوقوع طلاق المكره واستشهد
 على تخطئتهم باحاديث لا جرم انهم هم اعلم منه ومن مشايخه بلفظها
 ومعناها : وحيث ان هذه المسئلة من المسائل الخلافية التي لكل من

الأئمة رضي الله عنهم فيهم اذهب ونظر يرجع فيه لقواعد مذهبه فاي
 عجب اعجب ممن يتصدى للترجيح بين اقوال ائمة اجمعت الأمة
 على الوقوف عند مذاهبهم حال كونه ر بما لم يعرف من علم الدين ما يصحح
 به عقيدته وعبادته . رحم الله امرئ عرف نفسه : قال في كتاب رحمة
 الأمة (واختلفوا في طلاق المكره واعتاقه . فقال ابو حنيفة يقع وقال
 الثلاثة لا يقع اذا نطق به دافعاً عن نفسه . واختلفوا في الوعيد الذي
 يغلب على الظن حصوله هل يكون اكرهاً . فقال الثلاثة نعم وعن احمد
 ثلاث روايات احدها نعم والثانية لا والثالثة ان كان بالقتل او بقطع
 طرف فاكره والا فلا . واختلفوا في ان الاكره هل يختص بالسلطان
 أم لا . فقال مالك والشافعي لا فرق بين السلطان وغيره . وعن احمد
 روايتان احدهما كقولهما والثانية لا يكون الا من السلطان وعن ابي
 حنيفة روايتان كالمذهبين) انتهى قال الاستاذ صاحب الجايس
 الانيس مانصه وبالجملة فمسئلة طلاق المكره مسئلة نزاعية بين المذاهب
 ولكل مذهب فيها مدارك وانظار ولا يصلح ان يكون فيصلا في هذه
 المسائل حكمايين هؤلاء الأئمة الا من مارس الشرائع الاسلامية واحاط
 باصولها وفروعها وعرف قواعد الفقه ومداركه ودقائقه لا من درس القانون
 الروماني بمدرسة الحقوق وما مثله بمدارس فرنسا) انتهى (السادس)
 قال المؤلف (ان الطلاق الذي عليه القرآن هو واحد رجعي دائماً .

قال تعالى (يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة
وانقوا الله ربكم) وقال تعالى (وبعولتهن احق بردهن في ذلك ان ارادوا
اصلاحاً) انتهى (فاقول) اما قوله هذا فهو من جملة مفترياته على
كلام الله تعالى وليس هو اول فريفة جاء بها وقد رأيت فيما سلف كثيرا
من مثلها : واما الآيات التي استدل بها ف هذه طريقته ايضا التي درج
عليها بتخريف كلام الله تعالى فالآية الاولى هي اول سورة الطلاق .
 واجماع المفسرين والفقهاء على انها نزلت في حق الطلاق في الطهر وما
يتبعه من الاحكام . واللفظ صريح بذلك لا مدار للتأويل فيه وقال
بعضهم انها نزلت بسبب تطليق النبي عليه الصلاة والسلام السيدة
حفصة رضي الله عنها وخروجها البيت ابيها قبل انقضاء عدتها . وقال
بعضهم انها نزلت بسبب تطليق ابن عمر رضي الله عنهما زوجته .
والاجماع على ان لا تعلق لها في كون الطلاق رجعياً او بائناً . وعلى هذه
الآية بني قول الائمة باقسام الطلاق كما تقدم واما الآية الثانية
فنتقدم الكلام عليها في بحث تعدد الزوجات . وهي في سورة البقرة
واولها (والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن ان
يكنمن ما خلق الله في ارحامهن ان كن يؤمن بالله واليوم الآخر
وبعولتهن احق بردهن في ذلك ان ارادوا اصلاحاً) اهـ (فاقول)
(اولاً) ان المؤلف حريف في كتابه قوله تعالى (ان ارادوا) بصيغة

الجمع فأورده (ان ارادا) بصيغة الثنية فانتبه اليه (وثانياً) ان
اجماع المفسرين والفقهاء على ان هذه الآية والتي بعدها هي قوله تعالى
(الطلاق مرتان) نزائماً لما كان يفعله الجاهلية بالطلاق والترجيع
مراراً . وان قوله تعالى (وبعولتهن احق بردهن) فيما اذا كان الطلاق
رجعياً يتعلق هذه الآية في التي بعدها اما اذا كان بائناً او ثلاثاً فلا
رجعة فيه الا بوجوهه المشروعة : ثم نقول . قلنا مراراً ان الذين في
قلوبهم زيغ يأخذون ما تشابه من الآيات او ما يرون لهم فيه مدخلاً
للمغالطة فيستدلون به افتراء على الله . امامن يخاف عاقبة ذلك فلا يلج
هذه المضايق ولو كان له فيه الدنيا بحذاقيرها . لكن المؤلف المذكور
عفى الله عنه ما اراه مبالياً بما يقول وقد زاد بالطنبور نعمة حيث اول ما
لا مجال فيه للتأويل فكيف يصح ما زعمه وقد جاء في القرآن عدة
آيات تكذب مزعومه . منها قوله تعالى (الطلاق مرتان فأمساك
بمعروف او تستريح باحسان) فاين الرجعي الدائم الذي افتراه . ومنها
قوله تعالى (فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره)
وقوله تعالى (فلا جناح عليهما فيما افتدت به) ونقدم ان بهذه الآية
كانت مشروعية الخلع الذي اجماع الأمة على كونه ليس من الطلاق
الرجعي . فباي كتاب أم باي مذهب رأى جنابه ان التسريح بعد
الطلاق من الرجعي او ان الحل بعد الثلاثة لا يكون الا بعد نكاح

زوج آخر من الطلاق الرجعي او ان طلاق الخلع مع الافتداء من
الرجعي . فلعلة يعتذر بانه ما قرأ هذه الآيات في ترجمة القرآن
الانكليزية فلذا لم يعلم بانهم من القرآن (القول السابع) قال
(اتفق اغلب المذاهب على ان الطلاق ثلاثاً متفرقة في حيض واحد او
في مرة واحدة وباللفظ واحد يقع ثلاثاً . على ان هذا النوع من الطلاق
الذي اعترف الفقهاء انفسهم بانه بدعي . اي مخالف للكتاب والسنة
لا يمكن تصويره على الكيفية التي قررها الفقهاء ونصوص القرآن كلها
تأبى تأويله . قال تعالى (الطلاق مرتان فأمساك بمعروف او تسريح
باحسان) وجاء في تفسير هذه الآية في كتاب حسن الاسوة وانما قال
سبحانه مرتان ولم يقل طلقان اشارة الى انه ينبغي ان يكون الطلاق مرة
بعد اخرى لا طلقان دفعة واحدة كذا قال جماعة من المفسرين) الخ
(فاقول) اما قوله (على ان هذا النوع) الخ فهذا كلام مغالطة لانه ذكر
نوعين لا نوعاً واحداً . فذكر اولاً الطلاق الثلاث بالتفريق ثم الطلاق
الثلاث المرسل باللفظ واحد . فاما الاول فقد تقدم انه طلاق السنة ولا
خلاف فيه ولا بدعة كما زعم لكن الخلاف واقع في الثاني وفي الطلاق في
طهر جامع فيه . فنسبة قول البدعة في النوعين معاً للفقهاء افتراء عليهم :
واما قوله (اي مخالف للكتاب والسنة) فهذا زعمه ليس قول الفقهاء
لان الفقهاء قالوا بطلاق البدعة لكنهم ما قالوا بكونه مخالفاً للكتاب

والسنة . ولو كان مخالفاً للكتاب وللسنة لأمتنع على المسلمين اتيانه
والحكم بوقوعه : قال في كتاب رحمة الأمة ما نصه (اتفق الاثمة
الاربعة على ان جمع الثلاث محرم ويقع . واختلفوا بعد وقوعه هل هو
طلاق سنة او طلاق بدعة . فقال ابو حنيفة ومالك هو طلاق بدعة .
وقال الشافعي هو طلاق سنة وعن احمد روايتان كالْمذهبين) انتهى
فيالمعجب كيف يقول الشافعي واحمد رضي الله عنهما انه طلاق سنة
حال كونه مخالفاً للسنة كما زعم المؤلف : ولنذكر اتماماً للفائدة بيان
وجه ما ذهب اليه كل من الاثمة رضي الله عنهم وتعليل قولهم طلاق سنة
وطلاق بدعة : قال الفخر الرازي رحمه الله في تفسير اول سورة
الطلاق ما نصه (وعند الشافعي لا بأس بارسال الثلاث وقال لا
اعرف في عدد الطلاق سنة ولا بدعة وهو مباح . فمالك يراعي في
طلاق السنة الواحدة والوقت . وابو حنيفة يراعي التفريق
والوقت . والشافعي يراعي الوقت وحده . واما الحنكفة في اطلاق
السنة واطلاق البدعة فنقول انما سمي بدعة لانها اذا كانت حائضاً
لم تعتد بايام حيضها من عدتها بل تزيد على ثلاثة اقراء فتطول العدة
عليها حتى تصير كأنها اربعة اقراء وهي في الحيض الذي طلقت
فيه في صورة المعلقة والعقول تسنبح الاضرار واذا كانت طاهرة مجامعة
لم يؤمن ان تكون قد علقت من ذل الجاع بولد ولو علم الزوج به لم

يطلقها . فاذا طلقها وعنده انه حائل ثم ظهر بها حمل ندم على طلاقها .
 فاذا طلقت وهي طاهر غير مجامعة آمن . من هذين الامرين لانها
 تعتد عقيب طلاقه اياها فتجري في الثلاثة قروء والرجل ايضا في الظاهر
 آمن من اشتغالها على ولد منه (الثاني) هل يقع الطلاق المخالف للسنة
 نقول نعم وهو اثم لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلاً طلق
 امرأته ثلاثاً بين يديه فقال له اتلعبن بكتاب الله وانا بين اظهركم
 (الثالث) هل يكره ان تطلق المدخول بها واحدة بائنة نقول اختلفت
 الرواية فيه والظاهر الكراهة انتهى فتأمل له : واما قول المؤلف (لا
 يمكن تصويره) الخ فاقول وماذا يهمنا ان تصويره المؤلف وحزبه
 ام لم يتصوره بعدما تصوروه وعقله علماء الأمة واجمعوا عليه . فلو ان
 ديننا يتوقف على تصور كل انسان كيف ما كان لصار العوبة كالا عيب
 بعض الاديان قال الله تعالى (يا ايها الذين امنوا لا يضركم من ضلَّ
 اذا اهتديتم الى الله مرجعكم جميعاً فينبئكم بما كنتم تعملون) واما
 ما رواه عن حسن الاسوة فهو طلاق السنة الذي ذكرناه قبلاً فما
 لهذا التكرير معنى سوى المغالطة والتمويه . (القول الثامن) قال (وقد
 روي في هذه المسئلة من الاحاديث ما لا يدع شكاً في ان الطلاق الثلاث
 في مجلس واحد لا يقع الا واحدة . جاء في الزيلعي . وقال ابن عباس
 اخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات

جميعاً فقام وهو غضبان ثم قال أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم .
 ذكره القرطبي ورواه النسائي . وجاء فيه أيضاً . وذهب أهل الظاهر
 وجماعة منهم الشيعة إلى أن الطلاق الثلاث جملة لا يقع إلا واحدة لما
 روى عن ابن عباس أنه قال كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر رضي الله عنهم
 واحدة فامضاه عليهم عمر رضي الله عنه رواه مسلم والبخاري . وروى
 ابن اسحاق عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال . طلق ركأت بن عبد
 يزيد زوجته ثلاثاً في مجلس واحد فحزن عليها حزناً شديداً فسأله
 عليه الصلاة والسلام . كيف طلقها . قال . طلقها ثلاثاً في
 مجلس واحد . قال . إنما تلك طلقة فارتجعها . يرى الثوري من هذه
 العبارات التي بسطناها ليحصل لنفسه منها رأياً أن علماء مذهب عظيم
 كذهب ابن حنبل لم يعولوا على قضاء عمر رضي الله عنه بل تمسكوا
 بنصوص القرآن وسنة النبي ويمكن الأمة إذا ارادت الإصلاح أن تأخذ
 بقولهم . لأن عمر رضي الله عنه قد بين لنا سبب قضائه بقوله . أن
 الناس قد استعجلوا في أمر كان لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فكانه
 اجتهد في جعله عقوبة لردعهم عنه . وكلنا نعلم أنه لم ينشأ من اجتهد
 عمر إلا استتار العامة بلفظ الطلاق الثلاث وتهافتم عليه في محاوراتهم
 وإيمانهم) انتهى (فاقول) أما قوله (وقد روي في هذه المسئلة

من الاحاديث الخ فهذا من جملة مغالطاته . لانك رأيت الحديث
 الواحد الذي رواه وجعله احاديث مع انه لا دلالة فيه على ما زعم وقد
 نقلته آنفاً عن الفخر الرازي رحمه الله ورأيت تأويله اياه بالاثم . ولا
 ريب ان الزيلعي رحمه الله اوله بمثل ما اوله الفخر الرازي وغيره من
 المفسرين . ويؤيد بطلان ما ذهب اليه المؤلف (اولاً) ما رواه
 المؤلف ذاته في هذا المبحث حيث قال (قال في الفتح بعد سوق
 الاحاديث الدالة عليه وهذا يعارض ما تقدم (واما امضاء عمر
 الثلاث عليهم مع عدم مخالفة الصحابة له وعلمه بانها كانت واحدة فلا
 يمكن الا وقد اطلعوا في الزمان المتأخر على وجودنا سنخ او لعلمهم بانتهاء
 الحكم لذلك لعلمهم باناطته بمعان علموا انتفاءها في الزمن المتأخر وقول
 بعض الخبالة توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة الف عين رأته
 فهل صح لكم عنهم او عن عشرهم القول بوقوع الثلاث . باطلة . اما
 اما اولاً فاجماعهم ظاهر لانه لم ينقل عن احد منهم انه خالف عمر حين
 ' نعى الثلاث ولا يلزم في نقل الحكم الاجماعي عن مائة الف نسمة
 كل في مجلد كبير لحكم واحد على انه اجماع سكوتي) انتهى فاقول
 تأمل فيما نقله المؤلف عن الفتح واعقبه بقوله (وقد روي في هذه المسئلة)
 الخ تظهر لك المغالطة بما هو حجة عليه . فكلام الفتح ظاهر صريح
 بابطال مذهب المؤلف (وثانياً) قول المؤلف اشارة للفتح (بعد

سوق الاحاديث الدالة عليه وهذا يعارض ما تقدم (اعتراف منه بان صاحب الفتح اورد الاحاديث الدالة على وقوع الثلاث ثم انقل للرد على من قال بعدم الوقوع اخذا بالحديث المنقول عن ابن عباس رضي الله عنهما في حادثة عمر رضي الله عنه (وثالثاً) قول صاحب الفتح (اما اولاً) دلالة صريحة على انه اورد ادلة أخرى غير الدليل الذي ذكره على بطلان ما ذهب اليه القائلون بعدم الوقوع . حيث لا يمكن مثل صاحب الفتح ان يقول (اما اولاً) ثم لا يأتي بغير ما نقله المؤلف لكن المؤلف حسب عادته اخذ من كلام صاحب الفتح ما ظنه برهاناً له وترك ما بعده عملاً بعادته التي برهنا عليها فيما سلف بعدة مواضع من الكتاب : واما قوله (ان علماء مذهب عظيم كمذهب ابن حنبل لم يعولوا على قضاء عمر) فهذا افتراء منه على السادة الحنابلة (اما اولاً) فقد رأيت ما نقلته عن كتاب رحمة الامة من اجماع الائمة الاربعة رضي الله عنهم على القول بوقوعه (وثانياً) رأيت اتفاقاً قول صاحب الفتح بان هذا قول بعض الحنابلة وكأنه يعني ابن ثيمية واجماع الحنابلة على ان هذا القول من جملة الاقوال التي انفرد بها ابن ثيمية فاخذ به تلامذته خلافاً للمشهور في مذهبهم : قال الاستاذ صاحب المجلس الانيس في الرد على المؤلف ما نصه (ومما ذكره فيه ان ارسال الطلاق الثلاث دفعة واحدة يكون واحدة ولا يقع ثلاثاً

تقليدا لابن تيمية الحنبلي وادعى انه مذهب ابن حنبل وليس كذلك
 وانتصر لذلك بما لا يصلح للانتصار . كيف وسيدنا عمر بن الخطاب
 امير المؤمنين واحدا للخلفاء الراشدين قال ان الناس قد استعجلوا في
 امر كان لهم فيه اناة فلو امضينا عليهم . فامضاه عليهم ولم يخالفه احد
 من الصحابة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (عليكم بسنتي وسنة
 الخلفاء من بعدي ابي بكر وعمر) وقد ذهب الى ذلك جمهور الصحابة
 والتابعين ومن بعدهم من ائمة المسلمين ومضي على ذلك سبعة قرون الى ان
 جاء ابن تيمية فاظهر الخلاف هو وبعض تلامذته . فكيف يعول على
 قوله وليس هذا مذهب ابن حنبل كما قال : وما ذكره من الاحاديث
 لا يفيدده فان من عرف اصول الشرائع وعرف وجوه الترجيح عند
 التعارض عرف وجه تقديم قول عمر ومن وافقه من الصحابة وجمهور
 التابعين والائمة المجتهدين واتباعهم على تلك الاحاديث الكثيرة .
 فكم من احاديث منسوخة . الا ترى الى قوله صلى الله عليه وسلم في
 شارب الخمر (فان شرب الرابعة فاقتلوه) فان الأمة اجمعت على عدم
 قتل شارب الخمر في الرابعة وتركو العمل بهذا الحديث : ثم ما
 وجه ذكر هذه المسائل في هذا الكتاب واي شيء يفيد ذلك في
 غرضه الذي وضع له ذلك الكتاب وهو تحرير المرأة . فان وقوع
 الطلاق ثلاثا او واحدة او بالارسال ثلاثا بلفظ واحد وكون

الكنيات رجعيًا أو بائنًا أو وقع طلاق السكران والمكره ونحوهما أو لم يقع لم يفد شيئًا في هذا الموضوع . لعمري ما ذكر امثال ذلك في مثل هذا الكتاب الا لتشويش الاذهان وشغل الافكار بلا فائدة) انتهى (قلت) ياسيدي الاستاذ كيف لا فائدة له من هذه الاضاليل وقد رأيت كتابه كله مشحونًا بما يحاول به اثبات ان كل ما عليه الأمة وما قاله الائمة وما اجمع عليه العلماء وقرروه في كتبهم مخالف للكتاب والسنة والدين والشرع وكلها مذاهب مبتدعة من عند انفسهم وان الحق ما قاله جنابه وما اعتمدته من الاقوال واستطرد للطعن في العقول والشعور والاحساس والبطعن بالفاروق وما اشبه ذلك مما بطنه انه اقام الحجة لأوليائه على كون الأمة الإسلامية ليست الآن بل من صدر ظهورها ليست على شيء من الدين الحق : واي فائدة يرجو بارضاء اولياء نعمته اعظم من دس هكذا فساد في عقول بعض حمقاء الأمة حتى ان منهم من قال (لو يذاب كتاب تحرير المرأة بماء لاذبته وشربته) ومنهم من قال (انه لم يؤلف مثله في تحقيق حقوق النساء) وما اشبه ذلك من الاقوال الدالة على حلوله في قلوبهم حلول ارواحهم سيما العزبان منهم لانه زعمهم فتح لهم باب التطفل على موائد غيرهم ولو ولغت الكلاب في موائدهم : انظر ياسيدي قوله في صحيفة (١٤٩) (ولكن لنا ان نلاحظ) الى قوله (الا اذا منحت حق الطلاق) وما قاله

بعده ترى وجه فائده من هذه المسائل وهي جعل المرأة في الطلاق
 كالرجل (رجع) (وثالثاً) ان كلام عمر وابن عباس رضي الله عنهم يدل
 على مشروعية الطلاق الثلاث دفعة واحدة في حياة الرسول عليه
 الصلاة والسلام لكن العمل به كان مر جاء لزمان علم عمر والصحابة
 رضي الله عنهم آوانه فانذوه : ومعلوم عند العلماء ان احكاماً غير هذا
 او رجيء العمل فيها لوقت ثم انفذت . كمنع النساء من حضور صلاتي
 الجمعة والعيد ومنعهن من حضور جماعة صلاة الفجر ثم منعهن من
 الجماعة مطلقاً . وكزواج المتعة وغير ذلك : واما قوله (وكننا
 نعلم انه لم ينشاء من اجتهاد عمر الا استهتار العامة بلفظ الطلاق الثلاث
 الخ (فاقول) لعل العلم الذي ذكره مما نقرر في مذهب شيعة .
 اما نحن اهل السنة فاننا برآء الى الله تعالى من مثل هذا الاعتقاد والذي
 نعلمه علماً يقيناً دينياً نلقى الله به ان كل ما ثبت عن خلفاء رسول الله
 واتي عنهم هو حق وصدق ندين الله به ونعتقد يقيناً سلامته من
 كل شيء يضرنا في ديننا وادبنا وحاشا هم ان يقولوا او يفعلوا
 شيئاً او يأمرؤا بشيء او ينهوا عن شيء او يأثموا شيئاً يخالف كلام
 الله او سنة رسوله : وبالله اسف على فاضل كتاب المؤلف يحكم جهلاً
 او تجاهلاً بما هو مخالف للحقيقة والواقع ويسمى الفساد اصلاً .
 فلو رفع عن بصيرته غشاء الغرض لظهر له ان مذهبنا هو الزاجر

الاعظم للسفهاء عن اتخاذ الطلاق مضغة في افواههم ومذهبه بالعكس :
 لان من علم ان الطلاق يقع بلانية ويقع ثلاثاً بلفظ واحد وان الاحكام
 تجري على الالفاظ وان ليس في كل طلاق يجوز له مراجعتها لاجرم انه
 يكون على حذر منه بخلاف ما لو علم انه لا يقع بدون نية ولا ثلاثاً
 بلفظ ولا ولا الخ فلاريب انه يجعله امثولة في فمه كما هو واقع عند اخذين
 بمذهب ابن تيمية من اهالي دمشق وبعض قراها وسرى الداء منهم الى
 غيرهم من السفلة فانك لا تسمع من احدهم كلمة قبلما يرسل قبلها طلاقاً ولا
 يجاوبك عن سؤال ما لم يرسل قبله عدة طلاقات . ومن صيغ الأيمان
 عندهم قولهم (عليه الطلاق طلاق فوق طلاق كعامود سمس من
 السماء السابعة الى الارض النابعة) فهذا حال عوامهم . اما حال
 بعض علمائهم فقد جعلوا المراجعة والتحليل توفيقاً لمذهبهم باباً للرزق .
 فكم من جاهل لم يبق وجهاً من وجوه دين من الاديان او مذهب من
 المذاهب يحل له فيه البقاء مع زوجته وعلماء السوء المذكورين ارجعوها
 له او عقدوا له عقداً جديداً تلقاء خمسة قروش وكل من عارضهم
 يقولون له هذا مذهبنا وهذه كتب امامنا ولا امام لهم الا الشيطان
 والافتراء على ابن تيمية بما ربما كان برياً منه . فلتمثل هذه الضلالات
 يدعوكم فليسوفكم يا اهل مصر ولا حول ولا قوة الا بالله (القول
 التاسع) قال المؤلف (بل لم لا يأخذ مرید الاصلاح بمذهب الأمامية

الذي نقله ابن عابدين وهو مذهب الائمة من آل البيت في قولهم كما
مر ان الطلاق لا يقع بالطلاق الثلاث ولا في الحيض لانه بدعة محرومة
الى اخر ما يأتي (فاقول) اما قوله (انه مذهب الائمة من آل البيت)
فلا دليل عليه البتة بل ما قاله احد عنهم وان زعم ان حديث ابن
عباس دليل على ان آل البيت قالوه فهذا افتراء محض لان الحديث
لا يدل على ان ابن عباس ذهب لهذا القول ام لا : واه الامامية فمعلوم انهم
شيعة محض ومنهم الغلاة فلو اخذنا بمذهبهم للزم ان نكون منهم . ثم
لا يخفى ان العلماء قسموا التقليد الى قسمين تقليد وتلفيق . فالتقليد
ان يأخذ المقلد اقوال المقلد و آراءه صح له دليله ام لم يصح . والاجماع
على صحة التعبد بهذا التقليد . واما التلفيق فهو ان يأخذ من كل
مذهب ما يراه سهلاً هيناً موافقاً لذوقه فيجتمع عنده مذهب ملفق من
اقوال عدة مذاهب بعضها يناقض بعضاً . فالاجماع والعقل على بطلان
العمل بهذا الوجه : فالان اذا كان الاصلاح المزعوم عند اوليائه هو الاخذ
بمذهب الشيعة فلماذا يأمرنا بأخذ مسألة الطلاق ولا يسمح لنا باستباحة
المتعة والتزوج بتسع معاً . والقول بنجاسة عين اجسام غير المسلمين .
وبعدم طهارة ذبيحة اهل الكتاب . وبان الدباغ لا يطهر . وبانكار
صحبة الصديق وخلافته . ومحمد خلافة الفاروق وذو النورين وتكفير
بعض الصحابة الى غير ذلك من الامور الواجبة عندهم فبعمرك هذا

هو الاصلاح الذي تدعوننا اليه أم تلاعب في الدين وافساد لا خلاق
المسلمين : ثم اني لعمر الحق ما فقهت ما هو الاصلاح الذي ينتج
عن هذه المسئلة وقدينا آفقا ما عليه عوام القائلين به من الخنابلة وعلماهم
واي فساد كان في الدنيا والدين عن هذه المسئلة حتى يلزمنا القيام
باصلاحه . العل هذا الاصلاح من جملة اصلاحات الاحلال ام اي
مؤمن يرجو لقاء ربه ورسوله ويقول عن حكم ديني اجمع عليه الصحابة
والتابعين رضي الله عنهم والأمة باجمعها انه فساد (أفحكم الجاهلية
يبغون ومن احسن من الله حكما لقوم يوقنون) (ثانياً) حيث قد
ثبت مما نقلناه قبلاً وههنا وفي الكلام على حديث (انما الاعمال بالنية)
اجماع الأمة على وقوع الطلاق ثلاثاً بلفظ واحد والرسول عليه الصلاة
والسلام امرنا بالبقاء مع الجماعة ونعت الخارج عن الجماعة بنازع
ربة الاسلام من عنقه . ورأينا الجماعة من الصحابة والتابعين وأئمة
الحديث والإئمة المجتهدين واعلام المفسرين وان شئت فقل خمساً
وتسعين جزءاً من مئة جزء من المسلمين مجمعين ومتفقين على ما نحن عليه
كان من الواجب الشرعي والعقلي البقاء معهم لئلا ندخل تحت الحديث
(ثالثاً) حيث انارأينا للامامية وغيرهم من المخالفين لاهل السنة اقوالاً
اذا قابلناها على نصوص من القرآن واحاديث من الصحيح نجدها مبينة
وكادت تكون كفراً فكان من الواجب علينا ان لا نعتد على شيء من

اقوالهم ولا نأخذ بشيء من مذاهبهم (رابعاً) حيث اننا انراهم للآن غير
مستقرين على قول في الدين بل في كل رده من الزمن يقوم مجتهدون
منهم فيبدلون ويغيرون حتى صارت مذاهبهم في الدين اكثر من عدد
افرادهم فما يدرينا اذا اخذنا اليوم بشيء من اقوالهم ان يقوم غدا من
يبطاله من مجتهديهم حيث لا نهاية للاجتهاد عندهم . فهذا امر ما اخال
عاقلاً بدم عليه : ثم حاصل الكلام اذا كان الامر على ما يدعوننا
اليه المؤلف من خلع الحجاب وتمزيق الستار والقاء حبل النساء على
غاربهن ورفع يد الرجال عنهن . واطلاق سراحهن من ربقة الدين
وقيد الشرع . ونزع برقع الحياء عنهن . وتفويض الزواج والطلاق
والامساك لارادتهن فاي حاجة تبقى للرجال والنساء بتقليد الامامية او
غيرهم بل ما عليهم الا الاخذ بما شرعه لهم المؤلف والمصير معلوم
(القول العاشر) قال المؤلف (فلم لا يجوز مع ظهور الفساد في
الاخلاق والضعف في العقول وعدم المبالاة بالمقاصد ان يوءخذ بقول
بعض الائمة من ان الاستشهاد شرط في صحة الطلاق كما هو شرط في صحة
الزواج كما ذكره الطبرسي وكما تشير اليه الاية الواردة في سورة الطلاق
حيث جاء في آخرها (واشهدوا ذوى عدل منكم) اه ثم استرسل في
الكلام على عادته بما لا يفيد الا التكرير (فاقول) اما قوله ان هذا
القول قول بعض الائمة فهذا افتراء محض فما احد من أئمتنا قاله قط بل

هذا من مذاهب الشيعة لأن القاعدة عندهم أن العقد لا ينحل إلا بمثل ما
 ارتبط . لكنهم يناقضون قاعدتهم هذه باستثناء المتعة وغيرها من هذا
 الشرط : فلوان المؤلف صرح بنسبته لاهله وما اتهم به أئمتنا ولا نسبة
 للقرآن العظيم لما نازعته فيه حيث ليس من موضوع كتابي المنازعة في
 المذاهب . وقد بينا أن قاعدتهم أمكان الأخذ بشيء من مذاهبهم .
 وبالله العجب منه يذكر آخر الآية وما يذكرها كلها ليظهر لمتابعيه هل
 الحق كما قال أم لا : فالآية هي أول سورة الطلاق وهي قوله تعالى (يا أيها
 النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة وانقوا الله ربكم
 لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة تلك
 حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدري لعل الله يحدث
 بعد ذلك أمرا . فإذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن
 بمعروف واشهدوا ذوى عدل منكم واقبوا الشهادة لله) الآية (فاقول)
 حيث تقدم تفسير الآية في الكلام على الطلاق في العدة فلنذكر ما
 يتعلق بمسئلة الاشهاد . قال الفخر الرازي رحمه الله في تفسير الآية (قوله
 تعالى) واشهدوا ذوى عدل منكم (أي أمروا أن يشهدوا عند الطلاق
 وعند الرجعة ذوى عدل وهذا الاشهاد مندوب اليه عند أبي حنيفة كما
 في قوله تعالى (واشهدوا إذا تباعدتم) وعند الشافعي هو واجب في
 الرجعة مندوب اليه في الطلاق . وقيل فائدة الاشهاد لئلا يقع بينهما

التجاحدون لا يُتهم في أمساكها . وقيل الاشهاد انما أمر وابه للاحتياط
 مخافة ان تنكر المرأة المراجعة) انتهى : قال في كتاب رحمة الأمة
 في باب الرجعة (وهل من شرط الرجعة الاشهاد ام لا . قال ابو حنيفة
 ومالك واحمد ليس من شرطها الاشهاد بل هو مستحب وللشافعي قولان
 اصحهما الاستحباب والثاني انه شرط وهو رواية عن احمد وما حكاه
 الرافعي من ان الاشهاد شرط عند مالك لم اره في مشاهير كتب المالكية
 بل صرخ القاضي عبد الوهاب والقرطبي في تفسيره بان مذهب مالك
 الاستحباب ولم يحكيافيه خلافا عنه وكذلك ابن هبيرة من الشافعية في
 الافصاح) انتهى فهذا ما عليه أئمتنا الاربعة واتباعهم رضي الله
 عنهم ولا خلاف بان المندوب والمستحب لا يتوقف عليه وقوع حكم
 البتة . فاين ما افتراه على بعضهم فليأثنا بنقله ان كان من الصادقين :
 وقد قلنا قبلاً ان الاشهاد في الطلاق لم يرد في الشريعة ولا عن الرسول
 عليه الصلاة والسلام ولا عن احد من اصحابه ولو ورد لتوفرت الدواعي
 على نقله . وقلنا انه لم يقل احد من المسلمين ان الرسول عليه الصلاة والسلام
 اشهد حينما طلق من طلق من زوجاته ولا سأل ابن عمر ولا ركانت رضي
 الله عنهما حينما امره بارجاع زوجته هل اشهدت ونويت ام لا يعلم هل
 وقع الطلاق فازمته المراجعة ام لا . مع ان هذا الحديث من المتواتر
 الصحيح وفيه صراحة بوقوع الطلاق في طهر وطئ فيه ووقوعه بدون

اشهادونية . لكن ما حيا لتنافين يحرفون الكلم عن مواضعه ونسيوا حظاً مما
 ذكروا به) (القول الحادي عشر) قال المؤلف (ولو ترك فقهاؤنا
 الاشتغال بالالفاظ وبحثوا في ما أخذ الاحكام التي يقررونها وعرفوا
 تاريخها واسبابها وقارنوا المذاهب بعضها ببعض وانتقدوها وبالجملة لو
 اشتغلوا بعلم الفقه الحقيقي لتبين لهم ان الطلاق لا يكون طلاقاً اذا كان
 مصحوباً بنية الانفصال) اهـ (اقول) اني ما نقلت هذه الجملة لمعنى فيها لم
 يتقدم البحث فيه كلاً . لا تنافر غنا من اثبات هذا القول لكنني نقلتها
 لابين لمريديه درجة جهله وتجاهله في احوال العلوم الدينية . فاما انتقاده
 على العلماء الاشتغال بالالفاظ فلو علم ان الاحكام تبنى على الالفاظ
 لاستحي من الاتيان بهذا الانتقاد . الم يعلم ان لفظاً يحرم دماً ومالاً وعرضاً
 ولفظاً يحلها : والاسلام بلفظ والكفر بلفظ . فرحم الله امرأه انصف
 من نفسه . فلنسأل جنابه هل حينما يتصدر في المحكمة لاستماع اقوال
 المتخاصمين والحكم على احدهما هل يرجع بين المبطل والمحق بالالفاظ ام
 بالوحي الذي ينزل عليه بالاخبار عما في قلوبهم وما قولهم (لو بحثوا) الخ
 فهذا دليل على جهله ايضاً . فاما علماء زمانه والقرون التي من قبلنا فماترك
 لهم المتقدمون احتياجاً لهذا البحث على فرض امكانه لان كل امام من
 الائمة الذين اجمعت الأمة على الرقوف عند مذاهبهم ماترك لذي عقل
 سليم ودين مستقيم مجالاً لنسبة التقصير اليه بشئ : ولولا شدة

تدقيق كل منهم وتحقيقه بما أخذ اصول مذهبه وفروعها لما وقع
بينهم ما ترى من الاختلاف . ولولا شدة تدقيق اسباب الاحكام
وتحقيقها والنظر في تواريتها لما تحقق لهم النسخ من المنسوخ والخاص
من العام وما اشبه ذلك : ولولا اشتغالهم بعلم الفقه الحقيقي لما كانت
موء لفات الاصول وموء لفات رجال الحديث ورجال القرآن وكذا
وكذا ملئت مكاتب الارض وان كان المؤلف ما رأى واحداً منها
ولولا بلوغهم الدرجة القصوى من التحقيق في اصول الدين وفروعه لما
سادت مذاهبهم وغلبت على جميع المذاهب التي ظهرت في زمانهم
وبعدهم كما ان الأمة ما اجمعت على سد باب الاجتهاد من اواخر القرن
الرابع الا عن علم بانه لم يبق في الامكان زيادة تحقيق مستزيد لكن لمعرفة
ذلك كله رجال نور الله قلوبهم بنور الايمان فعلموا فضل علماء السلف بما
حفظوا للأمة من اصول دينها وفروعه : ولعمري اني لما وقع نظري
على اول هذه الجملة ظننت ان بعدها اظهار خلل عظيم في شيء من العقائد
او اصول الدين لكنني لما وصلت للنتيجة تذكرت المثل السائر (جمعة ولا
طحن) (القول الثاني عشر) قال المؤلف (ان تضيق حدود الطلاق
لا توفي المرأة اعتبارها الا اذا منحت حق الطلاق . وان الشريعة
لا تعارض في شيء من ذلك . وان منع المرأة حق الطلاق يكون باحدى
طريقتين احدهما ابطال العمل بمذهب الحنفية القائل بمنع النساء من

حق الطلاق والعمل بمذهب الامام مالك الذي منحها حق الطلاق
 وثانيها ان يشترط وقت العقد ما يمنع الزوجة حق الطلاق متى شأت
 انتهى : ثم رجع الطريقة الثانية وفضلها اولاً ثم رجع فرجع الاولى
 (فاقول) اما تنقل المؤلف في كل نعمة كالهزار من غصن الى غصن فهذا
 قد عرفته بما لا مزيد عليه . لكن كأني به هنيئاً حاول امرين (احدهما) ان
 يؤم وليائته بانه مقتدر على استخراج احكام شرعية من اقوال الائمة بعدما
 دثرها الفقهاء ظلماً وتعدياً على حقوق النساء (والثاني) ان لا يترك في
 مسألة ما نهش لحم العلماء والفقهاء . ولا جرم ان ما افتراء على السادة الحنفية
 والمالكية محض بطل لان الوجوه التي خولت الشريعة بها حق الطلاق
 للزوجة ليس فيها خلاف بين الائمة رضي الله عنهم ولا بين اتباعهم . وكلها
 مسندة اما الى القرآن واما الى الحديث وقد ذكرتها قبلاً في مواضعها
 واعيدها ههنا دحضاً لافتراء المؤلف (الاول) طلاق الخلع المشروع
 بقوله تعالى (فلا جناح عليهما فيما افتدت به) ونقدم حديث زوجة قيس
 (الثاني) طلاق التخيير وقد تقدم تفصيله في فصله والنص المنزل فيه
 (الثالث) طلاق الاعضال والنصوص فيه كثيرة ويجب على كل قاض
 منع الزوج من اعضال الزوجة او حمله على تسريحها واعطاءها حقها .
 وهذا هو الوجه الذي رواه المؤلف عن السادة المالكية وزعم انهم
 افردوا به في مذهبهم (الرابع) طلاق الشرط . وهو اذا اشترط

الزوجة او وليها وقت العقد ان لماحق تطليق نفسها اذا فعل الزوج
 الأمر الفلاني او تكون طالقة : فهذا الوجه فيه اختلاف : قال في
 كتاب رحمة الامة ان ابا حنيفة واحمد قالا بعدم الوقوع
 ومالك والشافعي قالا بالوقوع : والمؤلف زعم جوازه عند جميع
 الائمة مطلقاً ولذا عول اجتهاده عليه (الخامس) ان يجعل امرها
 بيدها : ففي كتاب رحمة الامة ان الائمة اتفقوا على ان لا بد في ذلك من
 نية الطلاق وقت التفويض ثم اختلفوا فقال ابو حنيفة ان نوى الزوج
 الطلاق الثلاث وطلقت نفسها ثلاثاً وقع وان نوى واحدة لم يقع
 شيء . وقال مالك يقع ما وقعت من عدد الطلاق . وقال الشافعي
 لا يقع الثلاث الا ان ينويها الزوج فان نوى دون ثلاث وقع مانواه .
 وقال احمد يقع الثلاث سواء نوى الزوج ثلاثاً او واحدة : انتهى
 فهذه وجوه الطلاق التي منحتها شريعتنا للمرأة وما سوى ذلك
 فالقول فيه خروج عن الشريعة . وحيث علمت هذا فاسي معنى
 لقول المؤلف (اذا اراد مريدوا الأصلاح) الخ مما لا معنى له الا ان
 الشريعة ضايعة تايهة في صحارى افريقيا ليس في المسلمين من اهتدى
 عليها ولا من ارشد اليها والناس على ضلال حتى قام جنابه يرشدهم الى
 شرعهم ويردهم الى دينهم (اعمى يقود بصير) الاتعجبوا : بيد حيث قد
 رأيت مارأيت في هذا الكتاب من دحض باطله . فدعهم في

غيرهم يعمهون وقل أنا لله وأنا إليه راجعون : وإلى هنا انتهى المقصود
 من الكتاب المذكور وهو آخر العهد إن شاء الله تعالى من النظر
 بصحائفه السود . وكان الفراغ من تأليف هذا الكتاب بعناية ملهم
 الصواب قبيل سحور ليلة السبت تاسع عشر شهر رمضان المبارك
 سنة الف وثلاثمائة وسبع عشرة هجرية . فالحمد لله الموفق للصواب .
 الملهم (فصل الخطاب) والصلاة والسلام على النبي
 الاواب وعلى آله واصحابه نجوم الهدى ومصابيح
 الاهتدى وعلى الائمة المجتهدين والعلماء
 العاملين وعلينا وعلى والدينا
 وعلى جميع المسلمين
 امين

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول مؤلف هذا الكتاب ومصححه . الحمد لله (المختار) من ضعفاء
 عباده نصراء لدينه (المؤيد) بعنايته القائمين بخدمة شريعته . حافظ
 هذا الدين المبين . من اذال المظلمين . القائل (وكان حقاً
 علينا نصر المؤمنين) والصلاة والسلام على خاتم الانبياء . وصفوة
 الاصفياء . صاحب الشريعة السمحاء . والمحجة البيضاء . معلى
 الحق بالحق الدامغ جيوش المبطلين . وعلى آله واصحابه الذين
 هاجروا لنصرته . ونصروه في هجرته . فنعم الانصار ونعم المهاجرون .
 وعلى علماء امته العاملين . وعلينا وعلى الدينا ومولدينا ومعلمينا
 ومرشدينا وعلى جميع المسلمين . صلاة وسلاماً افوز ببركاتهما ان
 شاء الله مع الفائزين : اما بعد فقد وفق الله تعالى بفضلته وعنايته
 لاتمام طبع هذا الكتاب على نفقة مؤلفه في غرة ذي الحجة الحرام خاتم
 شهور سنة الف وثلاثمائة وثمانية عشر . من هجرة صاحب
 لواء الحمد في المحشر والحمد لله وحده . لا
 شريك له . والصلاة على
 من لا نبي بعده

﴿تقریظ﴾

من نظم الأديب الفاضل . والمهذب الكامل . محمد سعيد
بك نجل المرحوم المبرور صالح اذشیر بك المؤید . قال

بسم الله الرحمن الرحيم

ارى من سماء العلم شهياً تابعت

على مارق عن نفثه السُّمِّ ما آلا^(١)

رماه بها المختار نجل مؤيد

فازهق تمويهات ما قد تأولا

تأول آيات الكتاب برأيه

لترويح قصد من لقد ساء مؤثلا^(٢)

لقد قام داعياً لحرية النسا

ولسن اسيرات ولكن تأملا

أليس اذا ما غادة القت الحيا

يكفون عنها كف من لهم الولا^(٣)

ليطفئ نور الله وهو مته

ليُرْضَى اعداء الآله بذا البلا

(١) اي ما قصّر (٢) اي ملجاء (٣) من لهم

لكي يبلغوا افساد اخلاق امة
وقاها العليّ جلّ من ان تضللا
الم يدر ان الله يسر امة

(١) لذا الدين ينفوا عنه تحريف من غلا
وحمل هذا العلم منا ائمة
عدولا اماطوا زيغ من قال مبطلا
جزى الله خيراً سيدي العم انه
لقد ذب عن ذا الدين ذباً منكلاً
واذ لاح صبح الحق قلت مؤرخاً

بتفليس ابليس انفي الشك وانجلي

٦٧٢ ١٠٣ ١٠٠ ٣٥١ ٩٢

١٣١٨